الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب

الجمهورية التونسية
المجلس الوطني للجهات والأقاليم

تقرير لجنتيْ المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم حول

مشروع الميزان الاقتصادي

ومشروع ميزانية الدولـة لسنة 2027

- نوفمبر 2026 -

مسار دراسة مشروعي

الميزان الاقتصادي وميز انية الدولة لسنة 2027

- **تاريخ ورود المشروعين:** 14 أكتوبر 2026
- **تاريخ إحالة المشروعين:** 16 أكتوبر 2026
- **الجلسات المشتركة للجنتين:**

- **جلسة يوم 22 أكتوبر 2025**: الشروع في دراسة مشاريع ميزانية الدولة والميزان الاقتصادي وقانون المالية لسنة 2027.

- **جلسة يوم 28 أكتوبر 2026**: الاستماع إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027.

- **جلسة يوم 29 أكتوبر 2025**: الاستماع إلى السيدة وزيرة المالية حول تنفيذ مشروع ميزانية الدولة لسنة 2026 ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2027.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب،

السيد رئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدتين والسيدين نائبي رئيس مجلس نواب الشعب ورئيس المجلس الوطني للجهات والأقاليم،

السيدات والسادة أعضاء المجلسين الكرام،

السيدة رئيسة الحكومة،

السيدات والسادة أعضاء الحكومة،

السيدات والسادة الإطارات السامية المرافقة.

تبعا لمقتضيات الفصل 13 من المرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرّخ في 13 سبتمبر 2024 المتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نوّاب الشّعب والمجلس الوطنيّ للجهات والأقاليم، عقدت لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب ولجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلستين مشتركتين لدراسة ومناقشة مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة لسنة 2027، وتتشرف اللجنتان بأن تعرض على أنظاركم تقريرهما في الغرض.

جلسة افتتاحية مشتركة:

عقدت لجنتي المالية والميزانية لمجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم جلسة مشتركة وذلك يوم 22 أكتوبر 2025 للشروع في دراسة مشاريع الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة وقانون المالية لسنة 2027 طبقا للمرسوم عدد 1 لسنة 2024 المؤرخ في 13 سبتمبر2024 والمتعلّق بتنظيم العلاقات بين مجلس نواب الشعب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم.

وخُصصت هذه الجلسة الأولى لضبط منهجية العمل التي سيتم اعتمادها خلال مناقشة مشروع الميزان الاقتصادي ومشروع ميزانية الدولة ومشروع قانون المالية لسنة 2027 ولطرح بعض الملاحظات العامة حول هذه المشاريع. وفي بداية الجلسة، أكّد مكتبي اللجنتين الاستعداد التام للتعاون والتفاعل الإيجابي بهدف ضمان النجاعة المطلوبة وتعميق النظر بهدف التوصّل إلى مقترحات موحدة تعكس التكامل بين الوظيفة التشريعية بغرفتيها وتكون في مستوى انتظارات المواطنين.

وتندرج هذه الجلسة في سياق الاستعداد لانطلاق المناقشات المتعلقة بالاختيارات الاقتصادية والمالية للدولة للسنة المقبلة، وما تفرضه من ضرورة التوفيق بين متطلبات التوازنات المالية العمومية، وتحفيز الاستثمار والنمو، وتحسين ظروف عيش المواطنين، والاستجابة للحاجيات التنموية والاجتماعية لمختلف جهات الجمهورية. كما مثلت مناسبة لتبادل وجهات النظر بشأن سبل

تطوير آليات العمل المشترك بين المجلسين، وتعزيز نجاعة المناقشة البرلمانية، وتحديد الأولويات التي ينبغي أن تؤطر النظر في المشاريع المعروضة، في إطار من المسؤولية والتنسيق واحترام الاختصاصات الدستورية لكل مجلس.

وفي مستهل الجلسة، أكّد رئيس لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب، أن الاجتماع يندرج أساسا ضمن مرحلة تمهيدية تهدف إلى ضبط منهجية العمل ورزنامة جلسات الاستماع موضحا أن هذه التجربة تمثل المحطة الثالثة التي تتم فيها مناقشة مشروع قانون المالية بصفة مشتركة بين المجلسين. وأعرب عن أمله في أن تشكل هذه المناسبة فرصة لمزيد تطوير الممارسة البرلمانية المشتركة، وأن تتسم الأشغال بالنجاعة والسلاسة، بما يعكس قدرة المؤسسة البرلمانية بغرفتيها على الاضطلاع بمسؤولياتها التشريعية في إطار من التعاون والتكامل.

ومن جهة أخرى أفاد بأن مشروع قانون المالية لسنة 2027 يتضمن توجهات تتصل بتشجيع الاستثمار ودعم الشباب وتحسين ظروف عيش المواطنين والرفع من قدرتهم الشرائية، وهي توجهات تستوجب، مواصلة العمل على تطوير المشروع وتحسين مضامينه بما يضمن ترجمتها إلى إجراءات عملية قابلة للتنفيذ. وشدد، في هذا السياق، على أن دور اللجنتين لا يقتصر على النظر في الأحكام الواردة بالمشروع أو اقتراح فصول إضافية، وإنما يتجاوز ذلك إلى تقييم مدى وجاهة التدابير المقترحة، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، ومدى انسجامها مع الإمكانيات المالية للدولة والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية الفعلية.

وفي سياق متصل أكد ضرورة عدم تحميل قانون المالية أكثر مما يمكن أن يستوعبه من إجراءات وانتظارات، باعتباره أداة ضمن منظومة متكاملة للسياسات العمومية، لا يمكن بمفرده أن يعالج جميع الإشكاليات الهيكلية أو أن يحدث تغييرا جذريا في مختلف المجالات. واعتبر أن تحقيق الأهداف المعلنة يقتضي تكامل الدور التشريعي مع تدخلات الوظيفة التنفيذية، من خلال حسن إعداد البرامج العمومية وتنفيذها، وتوفير الشروط العملية والمالية اللازمة لتجسيم الإجراءات المصادق عليها.

وختم بالتأكيد على أن مصلحة تونس ينبغي أن تظل الإطار المرجعي لمختلف المواقف والمقترحات، وأن نجاح مناقشة مشاريع المالية العمومية يقتضي تغليب المصلحة العامة، وتجنب الخلافات التي لا تخدم جوهر العمل التشريعي، والتركيز على تقديم إضافة فعلية تساهم في تحسين مضمون المشاريع المعروضة.

ومن جهته أفاد رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم بأن انعقاد هذه الجلسة يمثل خطوة جديدة في مسار إرساء الممارسة المشتركة بين المجلسين في مجال مناقشة قانون المالية. وبيّن أن هذه التجربة، التي أفرزها إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم، لا تزال في طور التطوير والتحسين، وهو ما يقتضي تقييما متواصلا لآليات العمل المعتمدة، والحرص على تجاوز الصعوبات التي قد تعترضها، بما يضمن تحقيق الأهداف المنشودة من العمل البرلماني المشترك.

وأوضح أن إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم يرتبط برؤية تقوم على تعزيز اندماج مختلف الجهات في المسار الاقتصادي والاجتماعي للدولة، والعمل على الحد من الاختلالات التنموية وتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجهات، بما يضمن أن تعكس السياسات العمومية الحاجيات الفعلية للمواطنين في مختلف مناطق الجمهورية. واعتبر أن هذه المهمة تكتسي أهمية خاصة عند مناقشة مشروع ميزانية الدولة

وأكد أن اللجنتين أمام مسؤولية مشتركة تتمثل في الإسهام في تحسين مشروع قانون المالية وتجويد أحكامه، بما يضمن تقديم صيغة أكثر استجابة للتحديات القائمة ولتطلعات الشعب التونسي. وأشار إلى أن ذلك يمكن أن يتحقق من خلال تنقيح بعض الفصول الواردة بالمشروع أو اقتراح أحكام إضافية ذات جدوى، على أن تكون هذه المقترحات مدروسة ومنسجمة مع الأهداف العامة للمشروع، وقابلة للتنفيذ، وتحقق إضافة حقيقية على مستوى السياسات العمومية .

وخلال النقاش، أكد النواب أن المرحلة المقبلة تستوجب تركيز الجهود على تحسين مضمون مشروع قانون المالية لسنة 2027، وتجاوز التصور الذي يربط جودة العمل التشريعي بعدد الفصول الإضافية أو حجم التعديلات المقترحة. واعتبروا أن المعيار الأساسي لتقييم الإضافة البرلمانية يتمثل في مدى قدرة المقترحات على معالجة الإشكاليات المطروحة، والاستجابة للحاجيات الفعلية للمواطنين، وتحسين نجاعة السياسات المالية والاقتصادية، دون إحداث أعباء إضافية غير مدروسة أو المساس بالتوازنات المالية للدولة.

وشددت المداخلات على أن قانون المالية لا ينبغي أن يختزل في وثيقة تضبط موارد الدولة ونفقاتها، بل يتعين النظر إليه باعتباره أحد الأطر الأساسية لترجمة الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية إلى تدابير عملية. ومن هذا المنطلق، أكد النواب ضرورة أن تفضي المناقشة البرلمانية إلى صيغة تتضمن إجراءات واضحة ومحددة، قادرة على إحداث أثر فعلي في الواقع الاقتصادي

والاجتماعي، بما يعزز الثقة في العمل التشريعي ويؤكد أن دور البرلمان لا يقتصر على مناقشة النصوص والمصادقة عليها، وإنما يشمل أيضا الإسهام في تحسين السياسات العمومية وتجويد أدوات تنفيذها.

وفي السياق ذاته، دعا النواب إلى توحيد الجهود بين المجلسين، وتقديم مقترحات واقعية قابلة للتطبيق، تستند إلى تشخيص دقيق للإشكاليات وإلى تقدير موضوعي للموارد المتاحة والنتائج المنتظرة. وأكدوا أن التفاهم بين الغرفتين يمثل شرطا أساسيا لإنجاح التجربة المشتركة، دون أن يؤدي ذلك إلى تغييب دور أي منهما أو الحد من مساهمته في إثراء النقاش. كما اعتبروا أن اختلاف الآراء وتنوع المقترحات لا ينبغي أن يكونا مصدر تعطيل، بل عنصرين إيجابيين يساعدان على اختبار الخيارات المطروحة، وتقييم آثارها، والوصول إلى حلول أكثر نجاعة وتوازنا.

وأكدوا، في هذا الإطار، أهمية تنظيم المداخلات وضبط مدتها مسبقا، بما يسمح باستثمار الوقت المتاح بكفاءة، ويضمن مشاركة مختلف النواب في النقاش، ويحافظ على نسق سير الجلسات. كما شددوا على أن احترام الرزنامة لا ينبغي أن يكون على حساب جودة المناقشة أو حق النواب في تقديم ملاحظاتهم، بل يتعين أن يقوم على تنظيم محكم للأشغال وتحديد واضح لمحاور النقاش، بما يساعد على الانتقال من عرض الإشكاليات إلى تقييم الحلول المقترحة.

وفيما يتعلق بالتوجهات الاقتصادية والمالية لمشروع قانون المالية، تناول النواب جملة من المسائل المرتبطة بتنمية موارد الدولة وتحسين التصرف في المال العام، مؤكدين ضرورة البحث عن آليات مستدامة لتعبئة الموارد وتنويع مصادرها، بالتوازي مع ترشيد النفقات العمومية وتحسين مردوديتها. وأبرزوا أن تحقيق التوازنات المالية لا ينبغي أن ينحصر في البحث عن موارد إضافية، بل يستوجب أيضا مراجعة طرق توظيف الاعتمادات العمومية، والتثبت من مدى نجاعة البرامج الممولة من المال العام، وضمان توجيه الموارد نحو الأولويات التي تحقق أكبر أثر اقتصادي واجتماعي.

وفي هذا السياق، أثيرت مسألة مراجعة بعض آليات الدعم، مع التأكيد على ضرورة تحسين توجيهها نحو مستحقيها الفعليين، بما يضمن حسن التصرف في المال العام ويضمن استخدام الموارد العمومية على نحو أكثر نجاعة خاصة من الناحية الاجتماعية ومدى انعكاسها على القدرة الشرائية للفئات محدودة الدخل.

كما أثار النواب مسألة توريد الحبوب وما يمثله من استنزاف لموارد البلاد من العملة الصعبة، داعين إلى إيلاء الإنتاج الوطني أهمية أكبر، من خلال استغلال الأراضي الصالحة للزراعة وغير المستغلة وتعزيز الإمكانيات المتاحة لزراعة الحبوب. وأكدت هذه المداخلات أهمية الربط بين

الاختيارات المالية والسياسات القطاعية، بما يجعل من تعبئة الموارد العمومية أداة لدعم الإنتاج الوطني والحد من التبعية للتوريد، مع مراعاة الشروط اللازمة لضمان نجاعة الاستثمارات الزراعية وتحقيق نتائج مستدامة.

وفيما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية، شدّد بعض النواب على ضرورة أن تخضع المشاريع المبرمجة للضوابط القانونية والبيئية، وأن تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجهات وحاجياتها الفعلية، حتى لا تتحول الاستثمارات إلى أعباء إضافية دون مردودية واضحة .

وأكدوا ضرورة التثبت من مدى ملاءمة المشاريع الاستثمارية للمتطلبات القانونية والبيئية وللخصوصيات المحلية. بما يضمن توجيه الموارد نحو المشاريع التي تحقق قيمة مضافة فعلية وتستجيب لأولويات التنمية.

كما أكد النواب ضرورة أن تتكامل إجراءات تعبئة الموارد مع تدابير تحفيز الاستثمار ودعم المؤسسات والقطاعات المنتجة، بما يساعد على خلق مواطن الشغل وتحسين قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات. وشددوا على أن تحقيق التوازنات المالية لا ينفصل عن البعد الاجتماعي، وأن أي إصلاحات تتعلق بالدعم أو النفقات أو الموارد ينبغي أن تراعي انعكاساتها على الفئات الهشة ومحدودة الدخل، بما يضمن التوفيق بين متطلبات الاستدامة المالية وضرورة المحافظة على القدرة الشرائية وتحسين ظروف العيش.

في سياق اخر، حظيت مسألة تنفيذ قوانين المالية والنصوص الترتيبية المتعلقة بها باهتمام عدد من النواب، الذين تساءلوا عن أسباب اقتصار التعاون بين اللجنتين على مرحلة مناقشة مشروع قانون المالية، مقترحين تطوير هذا التعاون ليشمل، في حدود الاختصاصات القانونية والدستورية، متابعة تنفيذ الأحكام المصادق عليها وتقييم مدى تفعيلها. واعتبروا أن مناقشة النصوص والمصادقة عليها لا تمثل سوى مرحلة من المسار التشريعي، وأن تحقيق الأهداف المرجوة يظل رهين استكمال النصوص الترتيبية الضرورية ودخول الأحكام القانونية حيز التنفيذ.

وفي ما يتعلق بالإطار القانوني المنظم للمالية العمومية، أعاد النواب التأكيد على ضرورة مراجعة القانون الأساسي للميزانية بما يتلاءم مع دستور سنة 2022 ومع التحولات الدستورية والمؤسساتية التي شهدتها البلاد، ولا سيما إحداث المجلس الوطني للجهات والأقاليم. واعتبروا أن مواصلة مناقشة الميزانية في ظل إطار قانوني يستوجب التحيين تطرح تحديات تتصل بوضوح الاختصاصات، وتنظيم مسار إعداد الميزانية ومناقشتها وتنفيذها ومراقبتها،

وحظيت مجلة الصرف بدورها باهتمام خاص خلال النقاش، بالنظر إلى ما تمثله من أهمية في تنظيم المعاملات المالية وتطوير البيئة الاقتصادية. وفي هذا السياق، أكد رئيس لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب أن هذا الملف يكتسي أولوية، مشيرا إلى أن إصدار مجلة جديدة للصرف من شأنه الرفع من نسبة النمو بنقطة مئوية كاملة.

وفي ختام الجلسة، تم الاتفاق على عقد جلسة استماع إلى وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، بما يتيح تعميق النقاش بشأن التوجهات الاقتصادية والفرضيات التي يقوم عليها المشروع. كما تم الاتفاق على عقد جلسة استماع إلى وزيرة المالية حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 وتوضيح الخيارات والفرضيات المالية التي يستند إليها.

وتعكس مخرجات هذه الجلسة أهمية المرحلة المقبلة، باعتبارها مناسبة لتقييم الاختيارات الاقتصادية والمالية المقترحة للسنة القادمة، وتحديد مدى قدرتها على الاستجابة للتحديات التي تواجه البلاد، مع الحرص على أن تكون المناقشة البرلمانية فضاء لتقديم الإضافة وتحسين النصوص، وليس مجرد مرحلة إجرائية تسبق المصادقة عليها. كما تؤكد أهمية الربط بين جودة التشريع وفعالية التنفيذ، بما يضمن أن تترجم الأحكام القانونية والاعتمادات المالية إلى برامج وإجراءات ملموسة تعود بالفائدة على المواطنين.

مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027

I. التقديم :

يندرج مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 في سياق وطني ودولي يتسم بتواصل التحولات الاقتصادية والمالية، وتنامي التحديات المرتبطة بمتطلبات دفع النمو وتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، إلى جانب ضرورة المحافظة على التوازنات المالية الكبرى وتدعيم الدور الاجتماعي للدولة .وتكتسي سنة 2027 أهمية خاصة باعتبارها السنة الثانية لتنفيذ مخطط التنمية 2026 ـ 2030، بما يجعلها محطة أساسية للانتقال من مرحلة المحافظة على مقومات الصمود الاقتصادي إلى مرحلة إرساء ديناميكية تنموية أكثر استدامة، قوامها الاستثمار المنتج، وتطوير القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، وتحسين الإنتاجية، وتعزيز العدالة الاجتماعية والمجالية.

وفي هذا الإطار، يرتكز مشروع الميزان الاقتصادي على جملة من الخيارات الرامية إلى استعادة طاقات الإنتاج، وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال، ودعم المبادرة الاقتصادية الخاصة والجماعية، إلى جانب الارتقاء بجودة الخدمات العمومية وتطوير البنية التحتية وتعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقي.

كما يولي المشروع أهمية خاصة لتنمية رأس المال البشري، والنهوض بالتشغيل، ولا سيما تشغيل الشباب وحاملي الشهادات العليا، وتدعيم منظومة الحماية الاجتماعية، بما يكرس الترابط بين النجاعة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية .

غير أن تحقيق هذه الأهداف يظل رهين القدرة على تحويل التوجهات الاستراتيجية إلى برامج قابلة للتنفيذ، وتوفير الموارد الضرورية لإنجازها، مع إرساء آليات فعالة للمتابعة والتقييم وقياس النتائج.

1. التوازنات العامة

أ. الوضع الاقتصادي خلال سنة 2026

بالاستناد إلى وثيقة مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، يتبيّن أنّ الظرف الاقتصادي العالمي خلال سنة 2026 قد اتسم باستمرار حالة عدم اليقين المرتبطة بالتوترات الجيوسياسية والتجارية، وما ترتب عنها من اضطرابات في الأسواق العالمية وتقلبات في أسعار الطاقة والمواد الأولية، فضلا عن تواصل الضغوط على المبادلات التجارية وتدفقات الاستثمار .وتشير المعطيات الواردة بمشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 إلى تقدير نمو الاقتصاد العالمي بنسبة 3% خلال سنة 2026، في ظل تفاوت أداء الاقتصادات المتقدمة والصاعدة واستمرار تأثير السياسات النقدية والمالية على النشاط الاقتصادي.

وقد انعكست هذه التطورات على الاقتصاد التونسي، بالنظر إلى ارتباطه بالأسواق الخارجية، وخاصة السوق الأوروبية، واعتماده على توريد جزء مهم من حاجياته من الطاقة والمواد الأساسية والتجهيزات .كما شكّلت التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط وما صاحبها من ضغوط على أسعار الطاقة والمواد الأولية عاملا إضافيا في ارتفاع كلفة الواردات والدعم، وهو ما ضاعف من التحديات المطروحة على مستوى المحافظة على التوازنات المالية .

فعلى المستوى الوطني، أظهر الاقتصاد الوطني خلال سنة 2026 تواصل مسار التعافي التدريجي، وإن بوتيرة أقل من التقديرات الأولية المعتمدة عند إعداد الميزان الاقتصادي للسنة نفسها .

وبناء على ذلك، تمت مراجعة نسبة النمو المنتظرة لسنة 2026 من 3.3% إلى 2.7%، مقابل نمو بنسبة 2.8% سنة 2025، بما يعكس استمرار بعض الصعوبات الهيكلية والظرفية التي تحد من قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق نسق نمو مرتفع ومستدام .ويرتبط هذا التعديل، وفق الوثيقة الحكومية، بمحدودية أداء بعض القطاعات المنتجة، وخاصة الطاقة والفسفاط، إلى جانب تأثير التغيرات المناخية وتطور الظرف الاقتصادي الدولي.

ويبرز هذا التطور أن التعافي الاقتصادي، رغم أهميته، لم يبلغ بعد المستوى الكفيل بإحداث تحول نوعي في ديناميكية الإنتاج والاستثمار والتشغيل، وهو ما يستدعي تعزيز مساهمة القطاعات ذات القيمة المضافة المرتفعة وتنويع مصادر النمو .

اتسمت الفترة الأولى من سنة 2026 بتحسن نسبي في أداء الاقتصاد الوطني مدفوعاً أساساً بتحسن أداء قطاعي الفلاحة والخدمات، غير أن هذا التحسن ظل دون مستوى التوقعات والتقديرات الأولية في ظل محدودية أداء بعض الأنشطة لا سيما الصناعات الاستخراجية وقطاع النسيج والملابس والصناعات الكيميائية .وعلى صعيد المبادلات والمعاملات الخارجية، سجلت ذات الفترة تطوراً في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحويلات التونسيين بالخارج إلى جانب تحسن العائدات السياحية، إلاّ أن هذه التطورات لم تكن كافية لتغطية اتساع العجز التجاري الذي تفاقم نتيجة ارتفاع العجز الطاقي في سياق اتسم بارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات .وجدير بالذكر أنه رغم الضغوط المسجلة على التوازنات الخارجية أوفت تونس بالتزاماتها الخارجية وحافظت على مستوى مقبول من احتياطي العملة الأجنبية.

على مستوى الإنتاج والنمو، تطور الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.3 %خلال الثلاثي الثاني من سنة 2026 بحساب الانزلاق السنوي، ليبلغ معدل النمو 2.4 %خلال السداسي الأول من السنة الجارية، بينما بلغ معدل النمو بدون اعتبار الفلاحة 1.7 %، وقد برز هذا النشاط الاقتصادي بتسجيل مساهمة هامة للقطاع الفلاحي الذي تطورت قيمته المضافة بنسبة 5.5 %خلال الثلاثي الثاني بفضل تحسن إنتاج الحبوب والزيتون نتيجة وفرة التساقطات وارتفاع نسبة تعبئة السدود إلى 60 %، مقابل تراجع محدود في قطاعات أخرى كالنسيج والملابس 0.9 ـ % والمناجم 9.6 ـ % والنفط والغاز 1.1ـ % نتيجة تراجع المردودية ومحدودية الاستكشاف . في المقابل، واصل قطاع الخدمات والسياحة تحقيقه لديناميكية إيجابية بنمو قدره 4.6 % في الثلاثي الثاني، مدعوما بارتفاع العائدات السياحية بنسبة 5 % لتصل إلى 5,522.3 م.د إلى موفى أوت 2026.

وفيما يتعلق بالميزان التجاري وميزان الدفوعات، فقد تميزت الثمانية أشهر الأولى من سنة 2026 بتطور الصادرات بنسبة 8% مقابل ارتفاع الواردات بنسبة 11.6%، مما أدى إلى توسع العجز التجاري بنسبة 22% ليبلغ 17853.8 م.د وتراجع نسبة تغطية الواردات بالصادرات إلى 71.4 % وقد تفاقم العجز الطاقي بنسبة 24.9 % ليمثل نحو 50% من إجمالي العجز التجاري بفعل ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز. ورغم ذلك، ساهم تحسّن ميزان الخدمات والتحويلات في التخفيف من حدة

الضغوط، لتستقر الموجودات الصافية من العملة الأجنبية في حدود 23604.3 م.د بما يعادل 92 يوم توريد إلى غاية 5 أكتوبر 2026.

وعلى صعيد الاستثمار والتضخم والترقيم السيادي، تواصلت الجهود لتحسين مناخ الأعمال عبر إطلاق المنصة الوطنية للمستثمر والرقمنة الشاملة للسجل الوطني للمؤسسات، والمصادقة على اتفاقيات لزمات مشاريع الطاقة الفلطاضوئية. وفيما يخص الأسعار، اتسم مسار التضخم بالتراجع النسبي ليبلغ المعدل العام 5.3% خلال التسعة أشهر الأولى من السنة، رغم استمرار الضغوط على أسعار المواد الغذائية الفلاحية .وقد رافق ذلك استقرار الترقيم السيادي لتونس في مستوى B ـ مع آفاق مستقرة وفق تقييمات وكالتي "فيتش" و"R&I".

وعلى ضوء هذه المؤشرات، تشير التقديرات المحينة إلى تحقيق نسبة نمو في حدود 2.7 % لكامل سنة 2026، مع بلوغ نسبة الاستثمار 15.5 % من الناتج المحلي الإجمالي، واستقرار التضخم في حدود 5.3%، وتطور العجز الجاري بنسبة 3.9 %.

ب ـ منوال النمو لسنة 2027

تكتسي سنة 2027 أهمية بالغة كمحطة أساسية ضمن مخطط التنمية 2026-2030، حيث تسعى السياسات العمومية إلى تحقيق انتقال تدريجي نحو مسار نمو أكثر ديناميكية وتوازنا. وفي هذا السياق، تمت مراجعة تقديرات النمو لسنة 2027 لتستقر في حدود 3.1% بالأسعار القارة، مسجلة تحسنا ملحوظا مقارنة بنسبة النمو المنتظرة لسنة 2026 والتي قدرت بـ 2.7%. ويأتي هذا التسارع النسبي مدعوما بتوقعات تحسن النمو العالمي إلى 3.4% مقابل 3.0% سنة 2026، وتراجع التضخم العالمي إلى 3.9% مقابل 4.7% سنة 2026، وانخفاض سعر برميل النفط إلى 78.7 دولار مقابل 89.3 دولار سنة 2026. وعلى المستوى الوطني، سينعكس هذا التحسن إيجابا على مستوى الدخل الفردي الذي ينتظر أن يرتفع بنسبة 7.2% ليبلغ نحو 16735.9 دينار سنة 2027، بما يتماشى مع أهداف المخطط للارتقاء بالبلاد ضمن الشريحة العليا للبلدان متوسطة الدخل.

فعلى صعيد أداء القطاعات المنتجة، يشهد القطاع الفلاحي والصيد البحري تباطؤا نسبيا في نسبة نمو قيمته المضافة لتستقر في حدود 2.9% سنة 2027 مقارنة بـ 4.9% سنة 2026، وهو تباطؤ يفسر بالأثر القاعدي المرتفع الناتج عن الصابة القياسية لزيتون الزيتون في السنة الفارطة، حيث تشير الفرضيات إلى إنتاج 2 مليون طن من زيتون الزيت سنة 2027 مقابل صابة قياسية بـ 2.5 مليون طن سنة 2026، وإنتاج 18.57 مليون قنطار من الحبوب مقابل 18.68 مليون قنطار سنة 2026، في حين ينتظر

ارتفاع إنتاج التمور إلى 420 ألف طن مقابل 404 ألف طن سنة 2026. وفي المقابل، يسجل القطاع الصناعي تحسنا ملحوظا بنمو قيمته المضافة بـ 3.4% سنة 2027 مقابل 2.1% سنة 2026، مدفوعا بالانتعاشة الهامة للصناعات الاستخراجية والمناجم التي ينتظر أن تنمو بنسبة 13.2% مقابل 2.0% سنة 2026 بفضل قفزة إنتاج الفسفاط ليصل إلى 4.2 مليون طن مقارنة بـ 3.4 مليون طن سنة 2026. كما سيشهد قطاع الطاقة تحسنا بدخول حقل كوسموس حيز الإنتاج ليرتفع الإنتاج الجملي للمحروقات إلى 3 مليون طن مكافئ نفط مقابل 2.5 مليون طن مكافئ نفط سنة 2026، بينما يواصل القطاع السياحي والخدماتي ديناميكيته بنمو قيمته المضافة بـ 5.2% سنة 2027 مقابل 4.9% سنة 2026.

وفيما يتعلق بالاستثمار ومناخ الأعمال، تستهدف السياسات العمومية لسنة 2027 دفع الاستثمار الجملي ليتطور بنسبة 14.1% بالأسعار الجارية ليبلغ حجمه 32630.4 م.د، ما يمثل 16.4% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 15.5% منتظرة لسنة 2026. كما يستهدف البرنامج تعبئة استثمارات خارجية مباشرة بقيمة تعادل 4800 مليون دينار سنة 2027 مقابل 4000 مليون دينار منتظرة لسنة 2026. ويتوزع هذا الجهد الاستثماري قطاعيا عبر تطور استثمارات الفلاحة بنسبة 7.1% لتلغ 1532.7 م.د مقابل 1431.3 م.د سنة 2026، وارتفاع استثمارات الصناعات المعملية بنسبة 17.8%، واستثمارات الصناعات غير المعملية بنسبة 24.9% بدعم من مشاريع الطاقات المتجددة والبنية التحتية للكهرباء، واستثمارات قطاع الخدمات بنسبة 8.8% لا سيما النقل الذي سيرتفع بـ 20.7%.

أما على مستوى ميزان المدفوعات والتوازنات الخارجية، فتفترض تقديرات سنة 2027 تطور صادرات السلع بنسبة 7.9% مقابل 7.6% سنة 2026، مدعومة بنمو صادرات الصناعات الميكانيكية والكهربائية بنسبة 8.6%، وارتفاع صادرات الفلاحة والصناعات الغذائية بنسبة 7.1%. وفي المقابل، ينتظر تباطؤ نسق نمو واردات السلع ليقارب 6.9% سنة 2027 مقارنة بنسق مرتفع بلغ 10.8% سنة 2026، وذلك بفعل تراجع ضغوط واردات الطاقة والمنتجات الغذائية والحروب كالتهدئة المرتقبة لأسعار البرنت في حدود 80 دولارا وتراجع الحاجة لتوريد الحبوب بفضل تحسن الإنتاج المحلي.

ج ـ السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2027

تقوم السياسة المالية وتمويل الاقتصاد لسنة 2027 على تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار المالي وضرورة توفير التمويلات اللازمة لدفع النشاط الاقتصادي والاستثمار، مع تدعيم الوظيفة الاجتماعية للدولة وتحسين نجاعة التصرف في الموارد العمومية.

وتندرج هذه السياسة ضمن توجه يرمي إلى تعزيز استدامة المالية العمومية، وتحسين تعبئة الموارد الذاتية للدولة، وتطوير منظومة التمويل، بما يستجيب لحاجيات المؤسسات الاقتصادية، وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والباعثين الجدد والشركات الأهلية .وفي المجال المصرفي والمالي، يتجه العمل نحو تيسير النفاذ إلى التمويل البنكي، وتنويع المنتجات المالية، وتعزيز مساهمة السوق المالية وقطاع التأمين في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمار .

كما تتضمن التوجهات المعلنة تطوير آليات التأمين ضد الكوارث الطبيعية، وتعزيز التأمين الفلاحي، بما يساهم في الحد من المخاطر الاقتصادية والمالية التي تواجه المؤسسات والأفراد .

أمّا في مجال المالية العمومية، فترتكز السياسة المعلنة على تحسين مردودية الاستخلاص الجبائي وغير الجبائي، ومواصلة مكافحة التهرب الجبائي، وتطوير المنظومات المعلوماتية والرقابية، إلى جانب ترشيد النفقات العمومية وتوجيهها نحو الأولويات الوطنية .

ومن شأن هذه الإجراءات أن تدعم قدرة الدولة على تعبئة الموارد الضرورية لتمويل الاستثمارات العمومية والمحافظة على استمرارية المرافق والخدمات الأساسية .غير أن فعالية هذه السياسة تظل مرتبطة بمدى قدرتها على تحقيق التوازن بين التحكم في النفقات والحفاظ على مستوى الاستثمار العمومي، باعتباره رافعة أساسية لتحفيز الاستثمار الخاص وتحسين البنية التحتية وتطوير الخدمات .

كما يكتسي تحسين مناخ التمويل أهمية خاصة، بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الحصول على التمويلات الملائمة، وما يترتب عنها من انعكاسات على قدرتها على التوسع والتجديد وإحداث مواطن الشغل .

وعليه، فإن تعزيز دور القطاع المالي في تمويل الاقتصاد يستوجب، إلى جانب توفير خطوط التمويل، تطوير آليات الضمان والإحاطة والمرافقة، بما يسمح بتحسين قدرة المؤسسات على الاستفادة الفعلية من الموارد المالية المتاحة.

2. السياسات التنموية

أ- ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة

تحتل التنمية الاجتماعية مكانة محورية ضمن مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، حيث تتجه السياسات العمومية نحو تدعيم رأس المال البشري، وتحسين جودة الخدمات الأساسية، وتكريس تكافؤ الفرص، وتعزيز الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للفئات والجهات الأكثر احتياجًا .

وتشمل هذه التوجهات قطاعات التربية والتعليم العالي والتكوين المهني والصحة والثقافة والشباب والرياضة، إلى جانب التشغيل والحماية الاجتماعية والسكن .

في مجال التربية والتعليم والتكوين المهني، ترتكز السياسة المبرمجة على تحسين جودة التعليم وتحديث المناهج والوسائل البيداغوجية، وتعزيز البنية الأساسية للمؤسسات التربوية، وتطوير الخدمات الرقمية، إلى جانب دعم تكافؤ الفرص والحد من الانقطاع المدرسي .

ومن بين الأهداف الواردة بالمشروع بلوغ نسبة 97.3% من التلاميذ الجدد بالسنة الأولى الذين انتفعوا بالسنة التحضيرية خلال السنة الدراسية 2026–2027، بما يعكس أهمية التوسع في التغطية بالتربية ما قبل المدرسية .كما تتجه الجهود في مجالي التعليم العالي والتكوين المهني إلى تطوير جودة التكوين، وتعزيز ملاءمة الاختصاصات مع حاجيات سوق الشغل، ودعم البحث العلمي والتجديد والابتكار .

ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة بالنظر إلى ضرورة معالجة الفجوة القائمة بين مخرجات منظومة التعليم والتكوين ومتطلبات النسيج الاقتصادي، بما يسمح بتحسين قابلية تشغيل الشباب وحاملي الشهادات العليا.

وفي المجال الصحي، يرتكز المشروع على مواصلة تدعيم المؤسسات الصحية العمومية وتحسين تجهيزاتها وتوفير الموارد البشرية الضرورية، مع تعزيز خدمات الوقاية والكشف المبكر وتوسيع استعمال التكنولوجيات الحديثة والطب عن بعد .كما تندرج هذه الإجراءات في إطار التوجه نحو التغطية الصحية الشاملة وتحسين العدالة في النفاذ إلى الخدمات الصحية، فضلًا عن تطوير الصناعات الدوائية وتعزيز جودة الخدمات الاستشفائية.

ويقتضي تجسيم هذه الأهداف إيلاء أهمية خاصة للتفاوت في توزيع التجهيزات والإطارات الصحية بين الجهات، وضمان استمرارية الخدمات الأساسية، ولا سيما في المناطق الداخلية والريفية.

أما في مجال التشغيل والإدماج الاقتصادي، فيولي المشروع أهمية لتطوير الآليات النشيطة للتشغيل، ودعم المبادرة الخاصة، ومرافقة باعثي المشاريع، وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة والشركات الأهلية.

ويُنتظر أن تساهم هذه التوجهات في توسيع فرص الإدماج الاقتصادي، خاصة بالنسبة إلى الشباب والنساء وحاملي الشهادات العليا والفئات التي تواجه صعوبات في النفاذ إلى سوق الشغل . غير أن النهوض بالتشغيل لا يمكن أن يعتمد على آليات الإدماج وحدها، بل يقتضي تحقيق نمو

اقتصادي قادر على إحداث مواطن شغل قارة ومنتجة، إلى جانب تحسين مردودية الاستثمار وتطوير الأنشطة الاقتصادية ذات القدرة التشغيلية المرتفعة .

وفي مجال الحماية الاجتماعية والتضامن بين الأجيال، تتجه التدخلات إلى تعزيز الإحاطة بالفئات الهشة ومحدودة الدخل، ودعم الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، مع تحسين منظومة الخدمات الاجتماعية .

كما تشمل التوجهات دعم التمكين الاقتصادي للمرأة وتطوير برامج الطفولة المبكرة وتعزيز الإدماج الاجتماعي .وفي مجال الشباب والثقافة والرياضة، يرتكز العمل على تحسين البنية التحتية والخدمات الموجهة للشباب، وتطوير الأنشطة الثقافية والرياضية، وتشجيع المشاركة والمبادرة والإبداع، بما يعزز دور هذه المجالات في التنمية البشرية والاجتماعية .

أما في مجال السكن، فيتجه المشروع نحو دعم النفاذ إلى السكن اللائق، ولا سيما لفائدة الفئات محدودة ومتوسطة الدخل، في ارتباط بمتطلبات تحسين ظروف العيش وتعزيز الاستقرار الأسري والاجتماعي.

ويستوجب تحقيق هذه الأهداف اعتماد مقاربة متكاملة تربط بين السياسة السكنية والتهيئة العمرانية وتوفير المرافق والخدمات الأساسية، مع مراعاة القدرة الشرائية للأسر والتفاوتات الجهوية.

وبصفة عامة، يبرز من خلال هذه التوجهات الحرص على تدعيم الدور الاجتماعي للدولة، غير أن بلوغ النتائج المرجوة يقتضي تطوير مؤشرات دقيقة لقياس جودة الخدمات ودرجة الانتفاع بها، وعدم الاقتصار على المؤشرات المتعلقة بحجم الاعتمادات أو عدد البرامج المنجزة.

ب ـ تحقيق تنمية مجالية متوازنة

تكتسي التنمية الجهوية أهمية محورية ضمن مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، في إطار التوجه نحو تكريس العدالة المجالية والحد من التفاوت التنموي بين الجهات والأقاليم .ويستند هذا التوجه إلى تشخيص يبرز استمرار الفوارق في توزيع الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية، وتفاوت فرص التشغيل، واختلاف مستويات النفاذ إلى الخدمات الأساسية والبنية التحتية والتجهيزات الجماعية.

وتتجلى هذه الاختلالات بصورة خاصة في عدد من المناطق الداخلية والجنوبية والريفية، التي لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بمحدودية جاذبيتها الاقتصادية وضعف البنية الأساسية وتواصل

البطالة والنزوح .وفي هذا الإطار، تتجه السياسة الجهوية لسنة 2027 نحو مواصلة إنجاز برامج التنمية المندمجة، ودعم البنية الأساسية المحلية، وتحسين ظروف العيش، وتعزيز فرص الاستثمار وإحداث مواطن الشغل .ومن بين الإجراءات المبرمجة استكمال بقية مكونات مشاريع القسطين الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة، حيث تم رصد اعتمادات بقيمة 90.3 مليون دينار ضمن ميزانية سنة 2027 لاستكمال خلاص مستحقات المقاولات ومسدي الخدمات وإعداد الأختام النهائية للصفقات .كما تمت برمجة اعتمادات تعهد ودفع بقيمة 156.6 مليون دينار لمواصلة إنجاز مكونات القسط الثالث من البرنامج.

ويتضمن المشروع كذلك الشروع في إعداد برنامج خصوصي جديد للتنمية الجهوية، مع العمل على تحديد مجالات تدخله والجهات المنتفعة به وضبط تركيبته المالية .وتكتسي هذه البرامج أهمية خاصة باعتبارها آليات لدعم التنمية المحلية وتحسين التجهيزات الجماعية وتوفير مقومات النشاط الاقتصادي بالمناطق المستهدفة.

غير أن نجاعة السياسة الجهوية تظل مرتبطة بقدرتها على تجاوز المقاربة القائمة أساسًا على توزيع الاعتمادات، نحو مقاربة تنموية ترتكز على تثمين الخصوصيات الاقتصادية للجهات، وتحسين قدرتها على استقطاب الاستثمار، وخلق فرص تشغيل مستدامة .

كما يتعين إيلاء أهمية خاصة لتسريع إنجاز المشاريع المعطلة، ومعالجة الإشكاليات العقارية والإدارية والتمويلية، وتعزيز التنسيق بين مختلف المتدخلين على المستويين المركزي والجهوي .ومن شأن اعتماد مؤشرات جهوية دقيقة تتعلق بالاستثمار والتشغيل والنفاذ إلى الخدمات ونسب إنجاز المشاريع أن يساهم في تحسين تقييم السياسات العمومية وقياس أثرها الفعلي على تقليص الفوارق التنموية.

ج - تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية

يرتكز مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 على مواصلة تعصير النسيج الاقتصادي الوطني وتحسين تنافسيته، من خلال إعادة تأهيل القطاعات المنتجة، وتطوير البنية التحتية، وتعزيز التحول الرقمي، وتحسين مناخ الاستثمار والأعمال.

في مجال القطاعات المنتجة، تتجه الجهود نحو استعادة قدرات الإنتاج وتحسين المردودية، خاصة في الأنشطة الصناعية والفلاحية والمنجمية، إلى جانب دعم المؤسسات الاقتصادية وتطوير اندماجها في سلاسل القيمة الوطنية والدولية .ويكتسي تطوير قطاع الفسفاط ومشتقاته أهمية

خاصة بالنظر إلى دوره في الإنتاج والتصدير وتوفير موارد العملة الأجنبية، بما يستوجب تحسين جاهزية منظومات الإنتاج والنقل والتحويل .كما تتجه السياسات إلى تطوير الصناعات المعملية وتعزيز المحتوى التكنولوجي للمنتجات الوطنية، ودعم الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، بما يساهم في تحسين القدرة التنافسية وتنويع الصادرات .

وفي مجال البنية التحتية، تشمل التوجهات مواصلة إنجاز مشاريع الطرقات السيارة والجسور، وتهيئة الطرقات المرقمة والمسالك الريفية، وتعزيز الترابط بين الجهات وتحسين شروط نقل الأشخاص والبضائع .كما تولي السياسة المبرمجة أهمية لحماية المدن والمناطق العمرانية من الفيضانات وتطوير منظومات الوقاية ومجابهة الكوارث .

ومن شأن هذه الاستثمارات أن تدعم الجاذبية الاقتصادية للجهات وتخفض كلفة النقل والإنتاج، شريطة ضمان حسن برمجة المشاريع وتوفير التمويلات اللازمة لإنجازها وصيانتها.

وفي مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي، يولي المشروع أهمية لتسريع رقمنة الخدمات العمومية، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتحسين جودة التغطية بالاتصالات، وتعزيز استعمال الذكاء الاصطناعي في الإدارة والأنشطة الاقتصادية .

كما تشمل التوجهات دعم الابتكار والاقتصاد الرقمي، وتطوير المهارات الرقمية، وتعزيز الأمن السيبرني والثقة الرقمية .ويشكل هذا التوجه فرصة لتحسين إنتاجية المؤسسات وتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليص آجال إسداء الخدمات، بما يدعم الشفافية ويحسن مناخ الاستثمار .

غير أن نجاح التحول الرقمي يستوجب تجاوز رقمنة الإجراءات القائمة إلى إعادة هندستها وتبسيطها، مع ضمان تكامل المنظومات المعلوماتية وتطوير الكفاءات البشرية القادرة على استغلالها.

أما في مجال الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، فتتجه الجهود نحو تطوير منظومة الإحاطة بالمستثمرين، وتبسيط الإجراءات، وتيسير النفاذ إلى العقار الاقتصادي، وتعزيز جاذبية الجهات للاستثمارات الوطنية والأجنبية .

كما تتضمّن التوجهات تطوير استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتوجيه الحوافز نحو القطاعات الواعدة وسلاسل القيمة والأنشطة ذات المحتوى التكنولوجي المرتفع .ويُنتظر أن تساهم هذه الإجراءات في دعم تحقيق الهدف المتمثل في بلوغ استثمارات بقيمة 32,630.4 مليون دينار سنة 2027 .

غير أن بلوغ هذا الهدف يقتضي تحسين القدرة على تحويل نوايا الاستثمار والتصاريح إلى مشاريع فعلية، وتوفير بيئة اقتصادية وإدارية مستقرة، إلى جانب تطوير آليات متابعة تنفيذ المشاريع وتقييم آثارها الاقتصادية والاجتماعية.

د - تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة

يولي مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 أهمية خاصة لتعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقي، باعتبارها مقومات استراتيجية للأمن الاقتصادي الوطني، وعوامل أساسية لضمان استدامة النمو وتحسين القدرة على مواجهة الصدمات الخارجية والتغيرات المناخية.

في مجال الأمن الغذائي، ترتكز التوجهات على تطوير الإنتاج الفلاحي، وتحسين مردودية المنظومات الإنتاجية، وتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية، إلى جانب دعم سلاسل الإنتاج والتحويل والتوزيع .

وتكتسي هذه التوجهات أهمية خاصة بالنظر إلى ضرورة تحسين قدرة البلاد على تأمين حاجياتها من المواد الغذائية الأساسية، والحد من تأثر السوق الداخلية بتقلبات الأسعار العالمية واضطرابات التزويد .

ويقتضي تحقيق هذه الأهداف إيلاء أهمية متزايدة للاستثمار في التقنيات الفلاحية الحديثة، وتحسين التصرف في الموارد الطبيعية، وتطوير منظومات الخزن والتحويل والتسويق، بما يسمح بتقليص الفاقد وتحسين القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية

وفي مجال الأمن المائي، تتجه الجهود نحو تعبئة الموارد المائية وتنويع مصادرها، ولا سيما من خلال تطوير محطات تحلية مياه البحر، وتحسين شبكات الخزن والتوزيع، وتعزيز استعمال المياه المعالجة، وترشيد الاستهلاك .وتبرز أهمية هذه الإجراءات في ظل الضغوط المتزايدة على الموارد المائية، وتواتر فترات الجفاف، وتنامي الحاجيات المرتبطة بالاستهلاك المنزلي والنشاط الفلاحي والصناعي .

غير أنّ تحقيق الأمن المائي يقتضي اعتماد مقاربة متكاملة لا تقتصر على زيادة الموارد المتاحة، بل تشمل أيضا تحسين مردودية الشبكات والحد من ضياع المياه، وتطوير أنظمة القياس والمراقبة والصيانة، بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة.

أما في المجال الطاقي، فيرتكز المشروع على دعم الإنتاج الوطني من المحروقات، وتسريع الانتقال نحو الطاقات المتجددة، وتحسين النجاعة الطاقية، بما يساهم في الحد من التبعية الطاقية وتقليص تأثير تقلبات الأسعار العالمية على الاقتصاد الوطني

ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة بالنظر إلى انعكاسات العجز الطاقي على الميزان التجاري وتوازنات المالية العمومية، وما يترتب عنه من ضغوط على كلفة الإنتاج والتوريد والدعم .ومن شأن تطوير مشاريع الطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية أن يساهم في تنويع مصادر الإنتاج والحد من الكلفة على المدى المتوسط، شريطة تسريع نسق الإنجاز وتوفير الإطار التمويلي والتنظيمي الملائم .

وفي المجال البيئي، تتجه السياسات نحو تعزيز حماية الموارد الطبيعية، وتحسين التصرف في النفايات والمياه المستعملة، والحد من التلوث، وتطوير آليات التكيف مع التغيرات المناخية .

كما تبرز أهمية إدماج البعد البيئي في مختلف السياسات القطاعية والمشاريع التنموية، بما يضمن التوفيق بين متطلبات النمو الاقتصادي والمحافظة على الموارد الطبيعية وحقوق الأجيال القادمة .وعليه، فإن تعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقي يستوجب مزيد التنسيق بين مختلف القطاعات، وتحديد أولويات الاستثمار وفق درجة المخاطر والعائد الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، مع تطوير منظومة متابعة دقيقة لقياس النتائج المحققة.

هـ - تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام

يشكل تحديث الإطار المؤسساتي وتحسين أداء المرافق العمومية أحد المحاور الأساسية لمشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، بالنظر إلى أهمية الإدارة العمومية والمؤسسات والمنشآت العمومية في تنفيذ السياسات التنموية وتحسين مناخ الأعمال وتقديم الخدمات للمواطنين.

وفي هذا الإطار، تتجه الجهود نحو مواصلة تحديث الإدارة، وتطوير أساليب التصرف العمومي، وتبسيط الإجراءات، وتعزيز التحول الرقمي، وتحسين جودة الخدمات الإدارية .كما تشمل التوجهات تحسين حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية، وتطوير أدائها، وتعزيز قدرتها على الاستجابة لمتطلبات التنمية والاستثمار.

ويكتسي هذا التوجه أهمية خاصة باعتبار أن نجاعة المرفق العام لا تقاس فقط بحجم الموارد البشرية والمالية المرصودة له، وإنما كذلك بجودة الخدمات المقدمة، وسرعة إسدائها، ومدى استجابتها لحاجيات المواطنين والمؤسسات .

وفي المجال المؤسساتي، تبرز ضرورة مواصلة تحسين التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية، وتطوير آليات المتابعة والتقييم، وتعزيز الشفافية والمساءلة، بما يسمح بتحسين مردودية الإنفاق العمومي وتسريع تنفيذ البرامج والمشاريع .

كما يتناول المشروع تطوير المنظومة الأمنية، وتعزيز الدور التنموي للدفاع الوطني، وتدعيم الدبلوماسية الاقتصادية، إلى جانب مواصلة تطوير المنظومة العدلية .وتجدر الإشارة إلى أنّ الدبلوماسية الاقتصادية تكتسي أهمية خاصة في دعم حضور المؤسسات التونسية بالأسواق الخارجية، واستقطاب الاستثمارات، وتطوير الشراكات الاقتصادية والتجارية .

أما تطوير المنظومة العدلية والمؤسساتية، فيمثل عنصرا أساسيا في تعزيز الثقة في مناخ الأعمال وتحسين شروط الاستثمار وضمان استقرار المعاملات الاقتصادية.

وعليه، فإن تحديث الإطار المؤسساتي يقتضي اعتماد مقاربة ترتكز على النتائج والأداء، وتحديد المسؤوليات والآجال، وربط البرامج الإصلاحية بمؤشرات قابلة للقياس، بما يضمن تحقيق الأثر المنشود على جودة الخدمات والنجاعة الاقتصادية.

2 ـ أعمال اللجنتين:

عقدت اللجنتين جلسة مشتركة يوم 28 أكتوبر 2026 استمعتا خلالها إلى السيد وزير الاقتصاد والتخطيط حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، وذلك في إطار النظر في التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة والفرضيات المعتمدة لإعداد المشروع، ومدى انسجامها مع الأهداف المرسومة بمخطط التنمية للفترة 2026-2030، وقابليتها للتحقق في ضوء التطورات الاقتصادية والمالية الوطنية والدولية.

في بداية الجلسة، أكد رئيس لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب أن مشروع الميزان الاقتصادي يكتسي أهمية بالغة باعتباره الإطار المرجعي الذي تُبنى على أساسه التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتُضبط في ضوئه الاختيارات الكبرى التي تنعكس بصورة مباشرة على إعداد ميزانية الدولة وتوزيع مواردها واعتماداتها وتحديد أولويات تدخلها. واعتبر أن الجلسة المشتركة تمثل مناسبة لتبادل وجهات النظر ومناقشة مختلف الفرضيات والاختيارات المقترحة، والتثبت من مدى واقعيتها وقابليتها للتنفيذ، مؤكدًا أن اختلاف وجهات النظر بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية لا ينبغي أن يحجب وحدة الهدف المتمثل في خدمة مصلحة البلاد والنهوض باقتصادها والارتقاء به إلى مراتب الريادة.

وبيّن في هذا السياق أن تونس تتوفر على المقومات والإمكانات الضرورية لتحقيق التقدم وتحسين مؤشرات التنمية، شريطة اعتماد مقاربة تنطلق من خصوصيات الاقتصاد الوطني وتراعي متطلبات المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة، باعتبار أن تمويل السياسات الاجتماعية والاستجابة للحاجيات الأساسية للمواطنين يقتضيان توفير موارد مستدامة، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال إرساء نمو اقتصادي قادر على خلق الثروة وتوسيع القاعدة الإنتاجية وإحداث مواطن الشغل. وشدد تبعًا لذلك على ضرورة إيلاء الاستثمار، بمختلف مكوناته، ولا سيما الاستثمار الخاص والأجنبي، المكانة التي يستحقها ضمن السياسات الاقتصادية، بالتوازي مع تحسين مناخ الأعمال وتعزيز ثقة المستثمرين وتوفير الظروف الملائمة للمؤسسات الاقتصادية حتى تتمكن من المبادرة والتوسع ورفع قدرتها التنافسية.

وبخصوص الفرضيات الاقتصادية، تساءل رئيس اللجنة عن مدى واقعية نسب النمو المعتمدة في مشروع الميزان الاقتصادي، وعن الأسس العلمية والدراسات والمعطيات الموضوعية التي تم الاستناد إليها عند ضبطها، ومدى تعبيرها عن الإمكانات الحقيقية للاقتصاد الوطني، وما إذا كانت تستجيب لتقدير موضوعي للنشاط الاقتصادي أم أنها تتأثر، في بعض الأحيان، بمتطلبات تحقيق توازنات مالية معينة عند إعداد ميزانية الدولة. ولاحظ أن الضغوطات الجيوستراتيجية والتقلبات الاقتصادية العالمية كثيرًا ما تُطرح لتفسير عدم بلوغ نسب النمو المستهدفة، في حين أن هذه الظروف لا تخص تونس وحدها، بل تواجهها مختلف دول المنطقة، التي تمكن بعضها من تحقيق نسب نمو مرتفعة، وهو ما يستوجب التعمق في العوامل الداخلية التي تحد من قدرة الاقتصاد الوطني على الاستفادة من الفرص المتاحة.

كما أكد ضرورة التمييز بين النوايا الاستثمارية والمشاريع التي يتم الإعلان عنها أو برمجتها من جهة، وبين المشاريع التي دخلت فعلًا طور الإنجاز أو الإنتاج من جهة أخرى، معتبرًا أن تقييم السياسات الاقتصادية لا ينبغي أن يستند إلى حجم الاعتمادات المرصودة أو عدد المشاريع المعلن عنها فحسب، بل يتعين أن يقوم على النتائج الفعلية ومدى انعكاسها على الإنتاج والتشغيل وخلق القيمة المضافة. ودعا إلى إعطاء الأولوية للقطاعات القادرة على استيعاب البطالة وإحداث مواطن الشغل، خاصة لفائدة خريجي الجامعات والتكوين المهني، ملاحظًا أن الاقتصار على تحقيق نسبة نمو تقل عن 4% قد لا يكون كافيًا لمجابهة التحديات المرتبطة بالتشغيل ورفع الإنتاجية والحد من التفاوت التنموي.

وشدد رئيس اللجنة كذلك على ضرورة تفصيل مكونات العجز التجاري، وخاصة العجز الطاقي، والوقوف على أسبابه ومصادره والعوامل المؤثرة فيه، بما يسمح بتحديد الإجراءات العملية الكفيلة بالحد منه وتقليص انعكاساته على التوازنات الخارجية. كما دعا إلى ضبط الأولويات الاقتصادية وتركيز الموارد والإمكانات على القطاعات والمشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية، عوض تشتيت الجهود بين عدد كبير من البرامج التي قد لا تتوفر جميعها على شروط التنفيذ، مؤكدًا أهمية التثبت من مدى التناسب بين الاعتمادات المرصودة والموارد المتاحة فعليًا، ومدى جاهزية المشاريع والبرامج المقترحة للانطلاق في الإنجاز.

ومن جانبه، أكد رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم أن الميزان الاقتصادي لا يقتصر على عرض المؤشرات والتوازنات الاقتصادية والمالية، وإنما يمثل وثيقة مرجعية تتضمن التوجهات والاختيارات التنموية للدولة، وترجم الأهداف التي تعتزم تحقيقها خلال الفترة المعنية، بما يفترض أن ينعكس بصورة ملموسة على مختلف الجهات والأقاليم.

وأشار في هذا السياق إلى جملة من الإشكاليات التي تطرحها فرضيات مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، ولا سيما في ظل تكرر ضبط أهداف وتقديرات اقتصادية لا تجد بالضرورة طريقها إلى التجسيد الفعلي، بما يطرح تساؤلات حول مدى واقعيتها وقابليتها للتحقق، ومدى ارتباطها بالإجراءات والآليات الكفيلة بإنجازها. كما شدّد على أن من صميم دور المجلس الوطني للجهات والأقاليم التثبت من مدى اتساق الميزان الاقتصادي مع التوجهات والاختيارات الواردة بمخطط التنمية 2026-2030، والتحقق من مدى ترجمته لأهدافه إلى برامج ومشاريع واستثمارات فعلية، تضمن تنمية جهوية متوازنة وتكافؤ الفرص بين الجهات والأقاليم، وتكرّس العدالة في توزيع الموارد والمشاريع التنموية.

وفي بداية تدخله، أكّد الوزير أن الجلسة تمثل فضاءً للحوار وتبادل الآراء والدفاع عن مختلف التصورات والاختيارات، وليست مجالًا للصدام أو الاختلاف لذاته، باعتبار أن الهدف المشترك يتمثل في النهوض بالاقتصاد التونسي وتحسين قدرته على مواجهة التحديات.

ثم تولى تقديم عرضًا مفصلا حول مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، تناول فيه الإطار العام الذي تم في سياقه إعداد المشروع، وتطور الوضع الاقتصادي خلال سنة 2026، والفرضيات المعتمدة لمنوال النمو لسنة 2027، إلى جانب السياسات العمومية والبرامج التنموية المزمع تنفيذها خلال السنة المقبلة.

1. الإطار العام لإعداد مشروع الميزان الاقتصادي

بيّن الوزير أن إعداد مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027 تم في سياق دولي يتسم بتواتر الصدمات وتسارع التحولات الاقتصادية والجيوسياسية، واستمرار الحرب والتوترات في منطقة الشرق الأوسط، وبقاء مؤشر عدم اليقين في مستويات مرتفعة، فضلًا عن الضغوط المتواصلة على أسواق الطاقة والمواد الأولية وكلفة النقل والتأمين والأسمدة، واستمرار الضغوط التضخمية وتشديد السياسات النقدية في عدد من الاقتصادات المتقدمة.

وأفاد أن هذه التطورات تؤثر بصورة مباشرة في المبادلات التجارية الدولية وفي كلفة الواردات والمواد الأساسية، كما تنعكس على حجم الطلب الخارجي الموجه إلى تونس، لا سيما من بلدان الاتحاد الأوروبي باعتباره الشريك الاقتصادي الأول للبلاد. وأشار إلى أن المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية يعتمد في إعداد توقعاته للنمو على جملة من المعطيات المتعلقة بتطور الاقتصاد العالمي، وأن أي مراجعة في توقعات نمو الشركاء الاقتصاديين، وخاصة بلدان الاتحاد الأوروبي، يمكن أن تؤثر في حجم الطلب الخارجي على المنتجات والخدمات التونسية، وبالتالي في نسب النمو المنتظرة.

كما أكد أن مراجعة الفرضيات والأرقام الاقتصادية كلما طرأت متغيرات جديدة تندرج في إطار الحرص على تقديم تقديرات واقعية ومحيّنة، وتجنب اعتماد أرقام لم تعد تعكس حقيقة الأوضاع الاقتصادية، موضحًا أن التقديرات الاقتصادية ليست معطيات ثابتة، بل تظل قابلة للتحيين تبعًا للتطورات الدولية والوطنية.

أما على المستوى الوطني، فقد أشار إلى أن الاقتصاد التونسي أظهر قدرة نسبية على الصمود أمام الصدمات والتقلبات، مستندًا في ذلك إلى تنوع قاعدته الإنتاجية وإلى الدور الاجتماعي للدولة ودعم المؤسسات والمنشآت العمومية، إلى جانب مواصلة تنفيذ البرامج والمشاريع الاستراتيجية المدرجة ضمن مخطط التنمية 2026-2030. غير أنه أقر باستمرار عدد من الاختلالات الهيكلية التي تحد من نسق الإنتاج والاستثمار والنمو، وتفرض العمل على تجاوزها من خلال إصلاحات متدرجة ومتكاملة.

2. تطور الوضع الاقتصادي خلال سنة 2026 وتحيين المؤشرات

أوضح السيد الوزير أن نسبة النمو التي تم اعتمادها في البداية لسنة 2026، والمقدرة بـ3,3%، تم ضبطها استنادًا إلى المعطيات والتوقعات المتوفرة في أواخر سنة 2025، غير أن التطورات التي شهدتها الساحة الدولية والوطنية، إلى جانب الصعوبات التي عرفها قطاع المحروقات، فرضت مراجعة هذه التقديرات.

وبيّن أن النتائج المتوفرة بشأن النمو الاقتصادي خلال سنة 2026 أظهرت تسجيل نسبة نمو بلغت 2,6% خلال الثلاثي الأول و2,3% خلال الثلاثي الثاني، أي بمعدل 2,4% خلال السداسي الأول من السنة، مقابل نسبة 3,3% كانت مستهدفة في البداية. وأضاف أن معطيات الثلاثي الثالث من المنتظر أن تتوفر خلال شهر نوفمبر 2026، مع الإشارة إلى أن الانقطاعات التي عرفتها البلاد في التزود بالماء والكهرباء خلال صائفة 2026، وما رافقها من موجات حر استثنائية، قد تكون لها انعكاسات على نتائج النشاط الاقتصادي خلال تلك الفترة.

وأشار إلى أن الاقتصاد الوطني يتميز بتنوع قاعدته الإنتاجية، وهو ما يساهم في الحد من تأثره بالأزمات، غير أن أداء القطاعات يظل متفاوتًا. وفي هذا الإطار، أبرز المساهمة الإيجابية للقطاع الفلاحي في النمو، حيث ساهم بـ0,64 نقطة من نسبة النمو المسجلة خلال السداسي الأول من سنة 2026، مدفوعًا بتحسن الإنتاج الفلاحي وارتفاع إنتاج الزيتون، الذي بلغ 2400 ألف طن مقابل 1700 ألف طن سنة 2025. كما سجلت صادرات زيت الزيتون تطورًا بنسبة 37,4% إلى موفى شهر سبتمبر 2026، وتحسن محصول الحبوب، وهو ما ساهم في تسجيل الميزان الغذائي فائضًا.

وفي المقابل، أشار إلى تراجع أداء عدد من القطاعات، ولا سيما الصناعات الكيميائية وقطاع النسيج والنفط، فضلًا عن تذبذب إنتاج الفسفاط، باعتبار أن هذا القطاع يمثل منظومة إنتاجية مترابطة لا تقتصر على الاستخراج، بل تشمل كذلك النقل والتحويل والتزود بالمعدات والمواد الضرورية. وأوضح أن النقائص المسجلة في هذه الحلقات أثرت في نسق الإنتاج، وساهمت في ارتفاع واردات الأسمدة، بما انعكس على التوازنات التجارية.

وبخصوص قطاع الطاقة، أفاد السيد الوزير بأن إنتاج المحروقات واصل منحاه التنازلي، حيث بلغ 25,7 ألف برميل يوميًا مقابل 26,2 ألف برميل يوميًا سنة 2025، وهو ما أدى إلى ارتفاع واردات الطاقة من حيث الكمية والقيمة، وزاد من الضغوط المسلطة على الميزان الطاقي والتوازنات الخارجية. وأشار إلى أن العجز الطاقي يمثل حوالي 51% من العجز التجاري، كما يستحوذ على حوالي 61% من مجموع العائدات المتأتية من السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج وصادرات زيت الزيتون، وهو ما يبرز حجم التحدي الذي يمثله التوازن الطاقي بالنسبة للاقتصاد الوطني.

أما بالنسبة إلى القطاع السياحي، فقد أشار إلى تسجيل انخفاض في عدد السياح والليالي المقضاة خلال الأشهر الثمانية الأولى من سنة 2026 مقارنة بالفترة المرجعية، مقابل تطور العائدات السياحية، وهو ما يعكس تحسنًا على مستوى المداخيل رغم تراجع بعض المؤشرات الكمية للنشاط.

وعلى مستوى الاستثمار والتشغيل، أفاد السيد الوزير بالمصادقة على اتفاقيات اللزمات المتعلقة بمشاريع المحطات الفلطاضوئية، وبذل مجهودات لتسريع منح التراخيص الضرورية لإنجازها، إلى جانب تسجيل تطور في الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي بنسبة 31%. كما أشار إلى تسجيل تراجع طفيف في نسبة البطالة، مع استمرار ارتفاع بطالة حاملي الشهادات العليا، التي تمثل إحدى الإشكاليات الهيكلية التي تتطلب حلولًا تتجاوز الإجراءات الظرفية، على أن تظهر نتائج التدابير المتخذة بشأنها تدريجيًا.

وفيما يتعلق بالتضخم، أوضح السيد الوزير أن النسبة المسجلة إلى حدود شهر سبتمبر 2026 بلغت حوالي 5,3%، وهي نسبة تتماشى مع التقديرات المعتمدة، غير أن استمرار ارتفاع أسعار المواد الغذائية والمشروبات يجعل المواطن لا يشعر بالضرورة باستقرار النسبة العامة للتضخم. وبيّن أن التحكم في التضخم لا يعني انخفاض الأسعار أو عودتها إلى مستوياتها السابقة، وإنما يعني التحكم في نسق ارتفاعها والحد من تسارعها.

وفي ضوء هذه التطورات، استعرض السيد الوزير المؤشرات المحينة لسنة 2026، حيث تمت مراجعة نسبة النمو من 3,3% إلى 2,7%، ونسبة الاستثمار من 16% إلى 15,5%، والعجز الجاري من 3,6% إلى 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي، مع المحافظة على نسبة التضخم في حدود 5,3%.

كما أبرز أن نسبة البطالة بلغت 14,9%، وأن احتياطي العملة الأجنبية تراجع إلى مستوى يغطي 93 يوم توريد، وهو ما يستوجب مواصلة العمل على تعزيز الموارد الخارجية والتحكم في العجز التجاري والطاقي والمحافظة على مستوى آمن من المدخرات من العملة الأجنبية.

3. التقييم الرباعي للوضع الاقتصادي

قدّم السيد الوزير تقييمًا للوضع الاقتصادي من خلال مقاربة رباعية تناولت نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر.

بخصوص نقاط القوة، أبرز الصمود النسبي للاقتصاد الوطني أمام الصدمات الخارجية والداخلية، وتنوع قاعدته الإنتاجية، وقدرته على المحافظة على حد أدنى من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية رغم الظروف الصعبة. وأكد في هذا السياق ضرورة الانتقال من مرحلة الصمود الاقتصادي إلى مرحلة الإقلاع الاقتصادي، والعمل على اعتماد خطاب إيجابي يعزز الثقة في الاقتصاد الوطني وفي مناخ الاستثمار.

أما على مستوى الفرص، فقد أشار إلى إمكانات الانفتاح على شركاء اقتصاديين جدد في مختلف المناطق والأسواق، وتسريع الاستثمار في الطاقات المتجددة، والاستفادة من الفرص المتاحة في مجال المبادلات التجارية والتعاون الاقتصادي، بما يساعد على تنويع مصادر النمو والحد من التبعية للأسواق التقليدية.

وفي المقابل، تتمثل أبرز نقاط الضعف في محدودية قدرة النمو على خلق مواطن الشغل، والضغوط المتزايدة على الموارد المائية والطاقية، والصعوبات الهيكلية التي يواجهها قطاع النسيج، وتراجع الإنتاج الوطني للطاقة والفسفاط، وضعف الاستثمار الخاص، إلى جانب هشاشة الوضعية المالية لعدد من المؤسسات والمنشآت العمومية.

أما المخاطر، فتتمثل أساسًا في تصاعد التوترات الجيوستراتيجية، وتباطؤ الطلب الخارجي، وتزايد انعكاسات التقلبات المناخية، وتفاقم العجز الطاقي، وتزايد الضغوط على المدخرات من العملة الأجنبية وعلى سعر صرف الدينار، بما يفرض تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على الاستجابة للصدمات وتحسين مرونته المالية والإنتاجية.

4. منوال النمو والفرضيات الاقتصادية المعتمدة لسنة 2027

فيما يتعلق بمنوال النمو لسنة 2027، أوضح السيد الوزير أن التقديرات المعتمدة تستند إلى توقع تطور حجم التجارة العالمية بنسبة 4,3%، وتحسن الطلب الخارجي الموجه إلى تونس من بلدان الاتحاد الأوروبي بنسبة 2,1% مقابل 1,8% سنة 2026، باعتبار أن تطور المبادلات مع هذه البلدان يمثل أحد المحددات الأساسية لأداء القطاعات المصدرة وللنشاط الاقتصادي الوطني.

وبيّن أن الهدف يتمثل في الارتقاء بنسبة النمو إلى 3,1% خلال سنة 2027، بعد مراجعة التقدير الأولي الذي كان في حدود 3,8%، وذلك تبعًا للمتغيرات الاقتصادية والجيوسياسية التي طرأت خلال سنة 2026، مع العمل على تنشيط الاستثمار والرفع من مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 15,5% سنة 2026 إلى 16,4% سنة 2027.

وتتضمن الفرضيات المعتمدة في إعداد المشروع خاصة اعتماد سعر لبرميل النفط في حدود 80 دولارًا، وسعر القمح اللين في حدود 260 دولارًا للطن، وسعر الفسفاط في حدود 170 دولارًا للطن. كما تستند التقديرات إلى تحسن الطلب الخارجي، وتطور الإنتاج الوطني للفسفاط والمحروقات، واستقطاب حوالي 11,5 مليون سائح خلال سنة 2027.

وفيما يتعلق بالاستثمار، أوضح السيد الوزير أنه من المنتظر أن يتطور حجمه بنسبة 14,1%، وأن يتوزع بين الاستثمار الخاص الذي يُنتظر أن يمثل حوالي 58% من مجموع الاستثمارات، والاستثمار العمومي الذي يُنتظر أن يمثل حوالي 42%. كما يستهدف المشروع رفع نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 4,8 مليارات دينار سنة 2027، مقابل 4 مليارات دينار سنة 2026.

وبحسب المؤشرات الواردة بمشروع الميزان الاقتصادي، يُنتظر أن تنمو صادرات السلع والخدمات بنسبة 8% خلال سنة 2027 مقابل 7,5% سنة 2026، وأن تتراجع نسبة التضخم من 5,3% إلى 5,2%، ونسبة البطالة من 14,9% إلى 14,5%، في حين يُنتظر أن يتراجع العجز الجاري من 3,9% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2026، وفق التحيين المعتمد، إلى 3,7% سنة 2027.

وأكد السيد الوزير أن تحقيق هذه الأهداف يقتضي مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز الاستثمار العمومي والخاص، واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتحسين مناخ الأعمال، وتطوير القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية، وتثمين الموارد الوطنية، وتسريع إنجاز المشاريع الكبرى، ومعالجة الاختلالات الهيكلية التي تعيق الإنتاج والنمو، مع إيلاء أهمية خاصة للقطاعات الواعدة، ولا سيما الفلاحة والصناعات التصديرية والطاقات المتجددة.

كما شدد على ضرورة مواصلة العمل على احتواء الضغوط التضخمية من خلال ضمان انتظام التزويد بالمواد الأساسية، وتسريع الرقمنة الشاملة لمسالك التوزيع، وتعزيز اليقظة والمتابعة المستمرة لتطور الأسعار، إلى جانب دفع الانتقالين الطاقي والمائي، والحد من التبعية الطاقية، والتحكم في العجز الجاري، والمحافظة على مستوى آمن من احتياطي العملة الأجنبية، بما يعزز قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية.

5. التوازنات المالية والترابط بين الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة

في سياق عرضه للفرضيات الاقتصادية والمالية، تم التطرق إلى معطيات قانون المالية لسنة 2026، الذي ضبط نفقات ميزانية الدولة في حدود 63,575 مليار دينار ومداخيلها في حدود 52,560 مليار دينار، وإلى مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027، الذي يقترح نفقات تقدّر بـ68,895 مليار دينار ومداخيل في حدود 54,280 مليار دينار، مع عجز ميزاني مقدّر بـ14,615 مليار دينار.

وتبرز هذه المعطيات أهمية ضمان الترابط بين الفرضيات الاقتصادية المعتمدة وحجم الموارد المالية المتاحة، وبين الأهداف التنموية والاعتمادات المرصودة لتنفيذها، باعتبار أن تحقيق نسب

النمو والاستثمار المستهدفة يظل مرتبطًا بقدرة الدولة على تعبئة الموارد الضرورية وتمويل المشاريع والبرامج المبرمجة، دون الإخلال بالتوازنات المالية واستدامة المالية العمومية.

وفي هذا الإطار، أكد السيد الوزير أن السياسات التنموية المبرمجة لسنة 2027 تندرج ضمن التوجهات الكبرى لمخطط التنمية 2026-2030، وأن العمل تم على إدراج الإجراءات والسياسات المقترحة ضمن المحاور الأساسية للمخطط، بما يضمن استمرارية الاختيارات التنموية وترابطها مع التوجهات الاقتصادية والمالية للدولة.

6. المحاور الأساسية للسياسات العمومية والتنموية لسنة 2027

أوضح السيد الوزير أن السياسات التنموية المبرمجة لسنة 2027 حافظت على المحاور الخمسة الأساسية الواردة بمخطط التنمية 2026-2030، مع العمل على تكييف الفرضيات والبرامج وفقًا للتطورات الاقتصادية والمالية، وتتمثل هذه المحاور في ما يلي:

- ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة: من خلال تطوير منظومة التعليم والتكوين والتشغيل، وتعزيز التمكين الاقتصادي، ودعم السكن، وتوسيع فرص الإدماج الاقتصادي والاجتماعي، بما يساهم في تحسين ظروف العيش والمحافظة على الدور الاجتماعي للدولة.
- تحقيق تنمية جهوية متوازنة: من خلال دعم برامج التنمية الجهوية والمندمجة، وتأهيل البلديات والأحياء، وتقليص الفوارق التنموية بين الجهات، وتحسين توزيع الاستثمارات العمومية بما يستجيب للحاجيات الفعلية للمناطق ويأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها وإمكاناتها.
- تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية: عبر تطوير الصناعة الذكية والرقمنة، وإنعاش قطاعات الفسفاط والنقل واللوجستية والاتصالات، وتحسين البنية التحتية والطرقات والموانئ، بما يعزز الإنتاجية والقدرة التنافسية للمؤسسات ويدعم اندماج الاقتصاد الوطني في المبادلات الدولية.
- تحقيق الأمن الغذائي والمائي والطاقي والحفاظ على بيئة سليمة: من خلال تطوير مشاريع تحلية المياه، وتثمين المياه المعالجة وإعادة استعمالها، وتسريع تطوير الطاقات المتجددة، وحماية السواحل، وتحسين أداء محطات التطهير، بما يساهم في المحافظة على الموارد الطبيعية وتعزيز قدرة البلاد على مواجهة التغيرات المناخية.
- تحديث الإطار المؤسساتي وتكريس نجاعة المرفق العام: من خلال إصلاح الوظيفة العمومية، ورقمنة التكوين والخدمات، وتركيز مراكز للخدمات الرقمية بالمناطق الأقل نموًا، وتوظيف الذكاء

الاصطناعي، إلى جانب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، وتعزيز الحوكمة والرقابة الرقمية ومكافحة الفساد.

وأكد السيد الوزير أن بلوغ الأهداف المرسومة يقتضي تضافر جهود مختلف الأطراف، وتذليل العوائق الإدارية والمالية، وتسريع الإصلاحات الهيكلية، وتحسين مناخ الاستثمار، وضمان الاستقرار المالي والمؤسساتي. كما أوضح أن الدراسات القطاعية يتم إعدادها من قبل الوزارات المعنية، بمشاركة وزارة الاقتصاد والتخطيط باعتبارها وزارة أفقية تضطلع بدور التنسيق بين مختلف السياسات والاختيارات القطاعية.

وشهدت الجلسة نقاشًا مستفيضًا اتسم بتعدد المحاور وتنوع المقاربات، حيث تناولت تدخلات النواب مدى واقعية الفرضيات الاقتصادية والمالية الواردة بمشروع الميزان الاقتصادي، وقدرة السياسات المقترحة على تحقيق النمو والتشغيل وتحسين المقدرة الشرائية، ومدى الانسجام بين الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية وميزانية الدولة، فضلًا عن الاختلالات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الوطني، والصعوبات المرتبطة بالاستثمار والإنتاج والتصدير والتمويل، والتفاوت التنموي بين الجهات.

ويمكن بلورة محاور النقاش في عدة محاور كما يلي:

- **و اقعية فرضيات النمو ومصداقية التقديرات الاقتصادية**

اعتبر عدد من النواب أن التشخيص الوارد بمشروع الميزان الاقتصادي لا يختلف كثيرًا عن التشخيص الذي تضمنه مخطط التنمية 2026-2030، ولا عن المعطيات المقدمة خلال مناقشة ميزانية سنة 2026، متسائلين عن المدة التي سيظل فيها الاقتصاد الوطني في وضعية الصمود، ومتى سيتم الانتقال فعليًا إلى مرحلة الإقلاع الاقتصادي وتحقيق نمو قادر على إحداث تحول ملموس في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية.

وأكدوا أن المرحلة الراهنة لم تعد تستوجب الاكتفاء بإعادة عرض مظاهر الصعوبات والاختلالات، وإنما تقتضي تقديم حلول عملية ومحددة، مدعومة بمؤشرات قابلة للقياس والتزامات واضحة يمكن متابعتها وتقييم مدى تنفيذها. وأشاروا إلى أن تكرار التشخيصات والبرامج ذاتها من سنة إلى أخرى لم ينعكس بالقدر المطلوب على الحياة اليومية للمواطن، الذي لا يزال يواجه صعوبات متزايدة في تأمين حاجياته الأساسية، وهو ما يطرح تساؤلات حول نجاعة السياسات العمومية ومدى قدرتها على إحداث تغيير فعلي في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا الإطار، تساءل النواب عن الأسس التي تم اعتمادها لضبط نسب النمو، وعن السنوات المرجعية والمعطيات الاقتصادية التي استند إليها إعداد منوال النمو ومشروع الميزان الاقتصادي، ومدى واقعية الانتقال من نسبة نمو محينة في حدود 2,7% سنة 2026 إلى نسبة 3,1% سنة 2027، في ظل استمرار الصعوبات المرتبطة بالإنتاج والاستثمار والتمويل وتعطل عدد من المشاريع.

كما استفسروا عن أسباب التباعد المتكرر بين نسب النمو المقدرة والنتائج المحققة، وعن مدى قيام الوزارة بتقييم الموازين الاقتصادية للسنوات السابقة والوقوف على أسباب عدم بلوغ الأهداف المعلنة، مطالبين بتقديم ضمانات وآليات عملية تحول دون بقاء الأهداف الاقتصادية مجرد تقديرات نظرية أو أرقام مدرجة بالوثائق الرسمية دون انعكاس فعلي على النشاط الاقتصادي.

ودعا بعض النواب إلى اعتماد فرضيات أكثر احترازًا عند إعداد التقديرات الاقتصادية، وأخذ أسوأ السيناريوهات الممكنة بعين الاعتبار، وعدم الاستهانة بتداعيات الظرف الجيوسياسي الدولي، مع ضرورة ربط التقديرات بإجراءات تعديلية واضحة تسمح بالتفاعل مع المتغيرات التي قد تطرأ خلال السنة المالية.

كما تساءلوا عن طبيعة الإجراءات والآليات التي تم تغييرها أو إضافتها بعد مراجعة نسبة النمو المستهدفة لسنة 2027 من 3,8% إلى 3,1%، وعن مدى اختلاف السياسات المعتمدة لتحقيق النسبة الجديدة عن تلك التي كانت مبرمجة لبلوغ النسبة الأولية، ومدى أخذ الإكراهات القائمة بعين الاعتبار عند ضبط هذه الفرضيات.

وأثاروا كذلك مسألة اعتماد مؤشرات أخرى لتقييم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، على غرار نسبة الفقر، ومدى توفر معطيات دقيقة ومحينة بشأنها، مشيرين إلى وجود تناقضات في بعض المؤشرات والمعطيات الواردة بالوثائق الاقتصادية، ومطالبين بتوضيح مصادرها وطرق احتسابها ومدى انسجامها.

❖ محركات النمو والاستثمار ونجاعة تنفيذ المشاريع

تركز جانب هام من النقاش على المحركات الفعلية للنمو الاقتصادي، حيث تساءل النواب عن القطاعات التي ستقود النمو خلال سنة 2027، وعن الإجراءات الجديدة التي من شأنها تحويل نسب النمو والاستثمار المعلنة إلى إنتاج فعلي وثروة ومواطن شغل، معتبرين أن حجم الاستثمار المبرمج لا يزال دون مستوى الحاجيات الحقيقية للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل ضعف الاستثمار الخاص واستمرار التعطيلات الإدارية والمالية.

وأكدوا ضرورة الانتقال من منوال نمو يعتمد بدرجة كبيرة على الاستهلاك إلى منوال يقوم على الإنتاج وخلق القيمة المضافة ورفع الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، بما يسمح بتوسيع القاعدة الاقتصادية وتوفير موارد ذاتية مستدامة. وشددوا على أهمية دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وتيسير نفاذها إلى التمويل، وتبسيط الإجراءات الإدارية، وضمان الاستقرار التشريعي والجبائي، باعتبار أن هذه المؤسسات تمثل أحد المكونات الأساسية للنسيج الاقتصادي ومصدرًا مهمًا للتشغيل.

كما دعوا إلى إعطاء الأولوية للاستثمار التونسي والمؤسسات الوطنية ودعم قدرتها على التوسع والمنافسة، على أن يكون الاستثمار الأجنبي عنصرًا مكمّلًا للاستثمار المحلي، مع الإشارة إلى أن الإجراءات المتخذة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية لا تزال غير كافية، وأن تحسين جاذبية تونس للاستثمار يتطلب معالجة الإشكاليات الهيكلية والإدارية التي تؤثر في قرارات المستثمرين.

وأثار النواب إشكالية ضعف تنفيذ الاستثمار العمومي، مشيرين إلى أن الاعتمادات المرصودة للاستثمار خلال سنة 2026 لم يتم صرف سوى نسبة ضعيفة منها، وهو ما يثير التساؤل حول مدى نجاعة التخطيط والبرمجة، وحول الأسباب التي تحول دون تحويل الاعتمادات المالية إلى مشاريع منجزة. وطالبوا بتقديم تقييم دقيق لمدى تقدم إنجاز مشاريع سنة 2026، وتحديد عدد المشاريع التي يتوقع إنجازها خلال سنة 2027، مع بيان وضعية المشاريع المعطلة وأسباب تعطلها والآجال المحددة لاستكمالها.

كما دعوا إلى إيجاد حلول عملية لتسريع إنجاز المشاريع التي ظلت معطلة لسنوات، وخاصة تلك التي واجهت صعوبات متكررة بسبب طلبات العروض غير المثمرة أو الإشكاليات العقارية والإدارية أو نقص التنسيق بين المتدخلين، متسائلين عما إذا كان مشروع الميزان الاقتصادي قد تضمن اعتمادات فعلية وإجراءات استثنائية لتجاوز هذه الصعوبات، بدل الاكتفاء بإعادة إدراج المشاريع ذاتها ضمن البرامج السنوية.

وفي السياق ذاته، طالب النواب بوضع منظومة متابعة دورية وشفافة تعتمد مؤشرات كمية واضحة، تشمل حجم الاستثمارات المنجزة فعليًا، وعدد المشاريع التي دخلت طور الإنتاج، ومواطن الشغل المحدثة حسب القطاعات والجهات، ومدى تقدم الأشغال والآجال المتبقية لاستكمال المشاريع. كما دعوا إلى نشر نتائج هذه المتابعة بصفة دورية وإعلام الرأي العام بالإنجازات والصعوبات المسجلة، بما يتيح تقييم مدى تحقق الأهداف المعلنة ومساءلة مختلف الأطراف المتدخلة.

وتساءلوا عن المؤشرات الكمية والآجال الزمنية التي ستعتمدها وزارة الاقتصاد والتخطيط لقياس مدى تنفيذ مشروع الميزان الاقتصادي، وعن مدى وجود آلية موحدة تربط بين برمجة المشاريع ورصد الاعتمادات ومتابعة الإنجاز وتقييم النتائج.

كما تناول النواب موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر، مطالبين بتقديم تفاصيل حول المبلغ المستهدف والمقدر بـ4,8 مليارات دينار سنة 2027 مقابل 4 مليارات دينار سنة 2026، وتحديد عدد المشاريع المنتظر استقطابها، وتوزيعها حسب القطاعات والجهات، ومدى جاهزيتها لدخول طور الإنجاز والإنتاج، ومقدار مساهمتها المنتظرة في التشغيل والتصدير وخلق القيمة المضافة. وشددوا على أن تقييم الاستثمار الأجنبي لا ينبغي أن يقتصر على حجم التدفقات المالية، بل يتعين أن يشمل مردوديته الاقتصادية والاجتماعية ومدى ارتباطه بنقل التكنولوجيا وتطوير الكفاءات الوطنية.

❖ **التمويل والاقتراض وتأثيراتهما على الاستثمار الخاص**

أثار النواب إشكالية اعتماد الدولة المتزايد على الاقتراض الداخلي لتعبئة الموارد اللازمة لتمويل الميزانية، معتبرين أن لجوء الدولة إلى السوق المالية الداخلية قد يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص، باعتبار أن البنوك قد تفضل تمويل الدولة على إقراض المؤسسات الاقتصادية، وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بالنظر إلى طبيعة المخاطر والعائدات المرتبطة بهذه التمويلات.

وتساءلوا عن الضمانات المتعلقة بقدرة السوق الداخلية على الاستجابة لحاجيات الدولة التمويلية دون التأثير في قدرة المؤسسات الاقتصادية على النفاذ إلى القروض، وعن الإجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتفادي مزاحمة الاستثمار الخاص والمحافظة على التوازن بين تمويل حاجيات الدولة وتمويل الاقتصاد الحقيقي.

وفي هذا الإطار، اقترح بعض النواب تنقيح القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي، بما يسمح للدولة بالاقتراض مباشرة من البنك المركزي، معتبرين أن اللجوء إلى الاقتراض الداخلي عبر البنوك التجارية يحمل الدولة أعباء إضافية بعنوان فوائد القروض، في حين يمكن أن يؤثر في الموارد المالية المتاحة لتمويل المشاريع والمؤسسات.

كما أشاروا إلى وجود تناقض بين تشدد السياسة النقدية من جهة، والتوجه نحو تحقيق المرونة الاقتصادية وتحفيز الاستثمار من جهة أخرى، متسائلين عن مدى ملاءمة السياسة النقدية للمرحلة الاقتصادية الراهنة، وعن انعكاسات قانون الشيكات على النشاط الاقتصادي وعلى المعاملات التجارية وقدرة المؤسسات على مواصلة نشاطها.

وتناول النواب كذلك الكلفة الحقيقية للاقتراض العمومي، بما في ذلك أصل الدين وفوائده وشروط التمويل، ومدى انعكاس خدمة الدين على الموارد المتاحة للاستثمار والتنمية، معتبرين أن توجيه جزء هام من ميزانية الدولة لخلاص أصل الدين وفوائده يحد من هامش التصرف في الموارد العمومية، ويشكل أحد العوامل التي تضغط على الإنفاق التنموي وتؤثر في نسق النشاط الاقتصادي.

كما تساءلوا عن مدلول الاستقلالية المالية في ظل ارتفاع حجم الدين العمومي وتزايد الحاجيات التمويلية، وعن مدى قدرة الدولة على المحافظة على استقلالية قرارها الاقتصادي، مع ضرورة تحقيق التوازن بين تعبئة الموارد الذاتية واللجوء إلى التمويل الخارجي وضمان استدامة الدين العمومي.

❖ حول التشغيل والبطالة والدور الاجتماعي للدولة

حظيت مسألة التشغيل باهتمام هام ضمن تدخلات النواب، الذين اعتبروا أن نسب النمو المستهدفة، في حدود 3,1% سنة 2027، قد لا تكون كافية لاستيعاب البطالة القائمة، وخاصة في صفوف الشباب وخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ما لم تقترن بإجراءات عملية تستهدف القطاعات القادرة على إحداث مواطن شغل مستدامة.

وتساءلوا عن العدد المتوقع لمواطن الشغل التي سيتم إحداثها خلال سنة 2027، وعن القطاعات التي ستتحمل النصيب الأكبر من مجهود التشغيل، وعن مدى وجود برامج محددة لربط الاستثمار بإحداث مواطن الشغل، بدل الاكتفاء بتقديم نسب عامة للنمو والاستثمار.

كما أثاروا وضعية أصحاب الشهادات العليا الذين طالت بطالتهم، متسائلين عن موقع هذه الفئة ضمن السياسات الاجتماعية والاقتصادية الواردة بمشروع الميزان الاقتصادي، وعن الإجراءات المبرمجة لإدماجها في سوق الشغل، ومدى التقدم في تطبيق القانون عدد 18 لسنة 2025 المتعلق بأحكام استثنائية لانتداب خريجي التعليم العالي ممن طالت بطالتهم بالقطاع العام والوظيفة العمومية.

وطالبوا بتوضيح الصعوبات التي تحول دون تفعيل هذا القانون، وما إذا كانت الإشكاليات القائمة مرتبطة بنصوصه أو بآليات تطبيقه أو بالاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذه، فضلًا عن بيان ما إذا كانت هناك حاجة إلى إدخال تعديلات تشريعية أو ترتيبية لتجاوز هذه الصعوبات، مع تحديد جدول زمني واضح للإجراءات المنتظرة.

كما تساءلوا عن مدى تجسيد الدور الاجتماعي للدولة ضمن مشروع الميزان الاقتصادي لسنة 2027، وعن طبيعة الإجراءات التي ستنعكس بصورة مباشرة على تحسين ظروف عيش المواطنين،

مؤكدين ضرورة ألا تظل التنمية الاجتماعية منفصلة عن السياسات الاقتصادية، بل يتعين أن تكون جزءًا من منوال النمو وموجهة نحو تحسين التشغيل والدخل والخدمات الأساسية والحد من الفوارق الاجتماعية والجهوية.

❖ العجز التجاري والأمن الطاقي والانتقال الطاقي

تناولت تدخلات النواب مسألة العجز التجاري باعتبارها من أبرز الاختلالات التي تواجه الاقتصاد الوطني، حيث لاحظوا أن ارتفاع الواردات بنسق يفوق تطور الصادرات ساهم في تفاقم العجز التجاري وزيادة الضغوط على التوازنات الخارجية.

وأكدوا أن معالجة هذه الوضعية لا ينبغي أن تقوم على الحد العشوائي من الواردات أو اتخاذ إجراءات قد تمس حاجيات الإنتاج والاستهلاك، وإنما يتعين أن تستند إلى رفع الإنتاج الوطني، وتطوير الصادرات، وتعزيز القيمة المضافة، وإحلال بعض المنتجات الوطنية محل الواردات، ودعم الصناعات المحلية القادرة على توفير حاجيات السوق الداخلية.

كما دعوا إلى تنويع الأسواق الخارجية والانفتاح بصورة أكبر على الأسواق الإفريقية، وتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية وتطوير آليات مرافقة المؤسسات التونسية عند النفاذ إلى الأسواق الخارجية، بما يساعد على تنويع الشركاء التجاريين وتحسين القدرة التنافسية للصادرات الوطنية.

وفيما يتعلق بالعجز الطاقي، طالب النواب بتقديم استراتيجية واضحة تتضمن أهدافًا رقمية وآجالًا زمنية محددة لتقليص التبعية الطاقية، مع بيان حجم الاستثمارات المبرمجة في القطاع ومصادر تمويلها وانعكاساتها المنتظرة على الإنتاج الوطني والواردات وكلفة الطاقة. وتساءلوا عن مدى قدرة مشاريع الطاقات المتجددة على المساهمة في تغطية العجز الطاقي، معتبرين أنها، رغم أهميتها، لن تكون وحدها كافية لمعالجة الاختلالات القائمة في غياب تطوير الإنتاج الوطني وتحسين النجاعة الطاقية.

كما أكدوا ضرورة توفير الاستقرار التشريعي والجبائي للمستثمرين في مجال الطاقات المتجددة، وتسريع إجراءات الترخيص وربط المشاريع بالشبكة الكهربائية، ودعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز حتى تتمكن من القيام باستثماراتها وتحسين قدرتها الإنتاجية.

وأثار النواب كذلك مسألة تراجع إنتاج النفط والمحروقات، متسائلين عن أسبابه الحقيقية، وعن مآل عمليات البحث والاستكشاف والحقول النفطية الجديدة، وعن الإجراءات التي تعتزم الدولة اتخاذها لتطوير الإنتاج الوطني وتعويض التراجع المسجل في الحقول الحالية.

كما استفسروا عن استراتيجية الدولة وتموقعها في ظل الحروب والتوترات الإقليمية المرتبطة بالطاقة، وعن السيناريوهات التي أعدتها لمواجهة الصدمات الدولية المفاجئة، وخاصة الارتفاع الحاد في أسعار النفط والغاز، وما قد يترتب عنه من زيادة في كلفة الواردات وتفاقم العجز التجاري والضغوط على المالية العمومية.

ودعوا في هذا الإطار إلى وضع رؤية متكاملة للأمن الطاقي تربط بين تطوير الإنتاج المحلي، وتسريع الانتقال الطاقي، وتنويع مصادر التزود، وتحسين النجاعة الطاقية، مع تعميم التجارب النموذجية في ترشيد استهلاك الطاقة داخل الإدارات والمؤسسات والمنشآت العمومية، بما يساهم في الحد من كلفة الاستهلاك وتخفيف الضغط على الميزان التجاري وتعزيز السيادة الاقتصادية.

❖ الصمود الاقتصادي وأزمات التزود بالكهرباء والماء والتغيرات المناخية

تساءل عدد من النواب عن مدلول الحديث عن صمود الاقتصاد الوطني في ظل الانقطاعات المتكررة للكهرباء والماء التي شهدتها مختلف جهات البلاد خلال صائفة 2026، وما نتج عنها من اضطرابات في الحياة اليومية للمواطنين وانعكاسات على النشاط الاقتصادي والفلاحي، فضلًا عن ما يمكن أن تسببه من توتر اجتماعي وتهديد للسلم الاجتماعي.

وأكدوا أن الصمود الاقتصادي لا ينبغي أن يُقاس فقط بمدى المحافظة على بعض المؤشرات الكلية، بل يتعين أن يشمل قدرة الدولة على ضمان استمرارية المرافق والخدمات الأساسية وتأمين التزود بالماء والكهرباء، باعتبارهما من الشروط الضرورية لاستقرار النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

وطالبوا بتوضيح الإجراءات التي تم اتخاذها لتجنب تكرار الأزمات ذاتها خلال صائفة 2027، ومدى جاهزية البنية التحتية ومحطات إنتاج الكهرباء وشبكات التوزيع، ومدى أخذ الاحتياجات المتزايدة في الاعتبار عند إعداد السياسات والبرامج، متسائلين عن موقع التخطيط الاقتصادي في ظل تكرر هذه الإشكاليات.

كما لاحظوا أن مشروع الميزان الاقتصادي لا يتضمن سوى ارتفاع طفيف في نسبة التزود بالماء الصالح للشرب، وهو ما اعتبروه غير كافٍ بالنظر إلى حجم التحديات المرتبطة بندرة الموارد المائية والتغيرات المناخية وتراجع التساقطات. وتساءلوا عن حجم الاستثمارات المبرمجة لتطوير محطات تحلية المياه، وتوسيع شبكات التزود، وتثمين المياه المستعملة وإعادة استعمالها، وعن الآليات المعتمدة لمجابهة الجفاف وضمان استمرارية التزود بالماء في مختلف الجهات.

كما دعوا إلى دعم صغار الفلاحين ومساعدتهم على مواجهة تداعيات التغيرات المناخية ونقص الموارد المائية، وتطوير منظومات الري وترشيد استهلاك المياه، متسائلين عن موعد إصدار مجلة المياه وعن الإصلاحات التشريعية المنتظرة في هذا المجال. واقترح بعض النواب أن تحتكر الدولة قطاع المياه المعدنية، بالنظر إلى الأهمية الاستراتيجية للمياه وضرورة ضمان حسن التصرف في الموارد المائية وحماية المصلحة العامة.

وأكدوا كذلك أهمية ربط الأمن المائي بالأمن الغذائي والسياسات الفلاحية، باعتبار أن أي اضطراب في التزود بالمياه ينعكس مباشرة على الإنتاج الزراعي وعلى كلفة المواد الغذائية وعلى الميزان التجاري.

❖ التنمية الجهوية والعدالة في توزيع الاستثمارات ومشاريع التنمية

أثار النواب استمرار التفاوت التنموي بين الجهات وضعف القدرة على استقطاب الاستثمارات في عدد من الولايات، متسائلين عن الضمانات التي تكفل التوزيع العادل للمشاريع والاستثمارات العمومية والخاصة، وعن مدى وجود توجه صريح لتوجيه الاستثمارات الكبرى نحو الأقاليم التي تعاني من نقص في المرافق الأساسية والبنية التحتية وفرص التشغيل. وأكدوا أن العدالة الجهوية لا تتحقق بمجرد توزيع الاعتمادات بصورة متساوية أو إدراج مشاريع في مختلف الجهات، وإنما تقتضي مراعاة الحاجيات الفعلية والخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل منطقة، وتوجيه الموارد نحو المشاريع القادرة على خلق الثروة وتحسين الخدمات وإحداث مواطن الشغل.

كما تساءلوا عن مدى الانسجام بين مخطط التنمية 2026-2030 ومشروع الميزان الاقتصادي وميزانية الدولة لسنة 2027، معتبرين أن الأهداف المضمنة بمخطط التنمية لا تظهر دائمًا بصورة واضحة في الميزان الاقتصادي، وهو ما يطرح إشكالية الفجوة بين التخطيط متوسط المدى والبرمجة السنوية للسياسات والاعتمادات.

وطالبوا بتوضيح كيفية تدارك هذه الفجوة، والآليات التي ستعتمدها الوزارة لضمان ترجمة أهداف المخطط إلى برامج ومشاريع قابلة للتنفيذ، خاصة في ظل غياب بعض النصوص القانونية والترتيبية المصاحبة له. كما تساءلوا عما إذا كان تنفيذ المخطط سيتم من خلال برامج خصوصية أو سياسات قطاعية أو آليات أخرى، وعن الجهة التي ستتولى الإشراف على متابعة المشاريع وتقييم نتائجها.

وشددوا على ضرورة تعزيز التكامل بين التخطيط المركزي والجهوي والمحلي، وتشريك المصالح الجهوية والمجالس المحلية والجهوية في تحديد الأولويات ومتابعة الإنجاز، بما يضمن أن تكون المشاريع

مستجيبة للحاجيات الحقيقية للمناطق، بدل الاقتصار على مقاربة تقوم على توزيع الاعتمادات دون التثبت من جاهزية المشاريع وقدرتها على التنفيذ.

كما تطرقوا إلى وضعية الشركات الأهلية ودورها في الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، مؤكدين ضرورة تقييم نتائج هذه التجربة بصورة موضوعية، والوقوف على مدى مساهمتها الفعلية في خلق الثروة وإحداث مواطن الشغل وتحقيق التنمية بالمناطق الداخلية. ودعوا إلى اعتماد مؤشرات واضحة لتقييم قدرتها على الاستجابة للحاجيات المحلية واستغلال الموارد المتاحة وتحقيق الاستدامة الاقتصادية، بما يسمح بتحديد مدى جدوى هذه التجربة وسبل تطويرها ضمن السياسات التنموية الجهوية.

❖ المقدرة الشرائية والتضخم ومنظومة الدعم

تناول النواب مسألة المحافظة على المقدرة الشرائية للمواطن في ظل ارتفاع كلفة المعيشة واستمرار الضغوط التضخمية، متسائلين عن كيفية تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وتحسين الدخل الفردي من جهة، والتحكم في الأسعار والحد من تآكل القدرة الشرائية من جهة أخرى.

واستفسروا عن استراتيجية الوزارة، بالتنسيق مع البنك المركزي والهياكل المعنية، لكبح نسق ارتفاع الأسعار، خاصة في المواد الغذائية، حتى لا يبتلع التضخم الزيادة المنتظرة في الدخل الفردي بنسبة 7,2%. واعتبروا أن جانبًا هامًا من الضغوط التضخمية يرتبط بضعف الإنتاج الوطني واختلال مسالك التوزيع، وهو ما يستوجب معالجة الأسباب الهيكلية لارتفاع الأسعار، وليس الاقتصار على الإجراءات الظرفية والرقابية.

كما دعوا إلى إصلاح منظومة الدعم وضمان توجيهه إلى مستحقيه، مع المحافظة على قدرته في حماية الفئات الاجتماعية الهشة والحد من أثر ارتفاع الأسعار على المقدرة الشرائية، مؤكدين ضرورة أن يتم أي إصلاح للمنظومة في إطار مقاربة اجتماعية تراعي أوضاع الفئات المعنية وتضمن عدم تحميلها أعباء إضافية.

❖ إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية والحوكمة

أثار النواب وضعية المؤسسات والمنشآت العمومية، معتبرين أن إجراءات دعمها المالي تتكرر من سنة إلى أخرى، وأن الدولة تضخ اعتمادات وموارد لإنقاذ عدد منها دون أن تظهر نتائج ملموسة على مستوى تحسين أدائها أو استعادة توازناتها المالية. وأكدوا أن الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات لا ترتبط بالجانب المالي وحده، بل تتصل أساسًا بإشكاليات هيكلية تتعلق بالحوكمة والتسيير والإنتاجية وضعف النجاعة.

وشددوا على أن الاكتفاء بضخ الأموال دون إصلاح منظومات التصرف والحوكمة يمثل استنزافًا للمال العام، وقد يؤدي إلى استمرار اعتماد المؤسسات المعنية على دعم الدولة دون تحقيق تحسن مستدام في أدائها الاقتصادي والمالي.

ودعوا إلى وضع برامج واضحة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية، تتضمن أهدافًا قابلة للقياس وآجالًا محددة ونتائج منتظرة، مع التمييز بين المؤسسات التي تضطلع بمهام ذات طابع اجتماعي أو استراتيجي، والمؤسسات التي يتعين أن تكون قادرة على تحقيق توازناتها المالية وتمويل نشاطها بصورة مستقلة.

كما شددوا على ضرورة إعادة هيكلة قطاع الفسفاط، وتحسين الإنتاجية وظروف العمل، ومعالجة الصعوبات التي تعترض مختلف حلقات المنظومة، إلى جانب إصلاح وضعية الأراضي الدولية الفلاحية وتثمينها بما يسمح بتحسين مساهمتها في الإنتاج والأمن الغذائي. وأثاروا كذلك التدهور الذي يشهده قطاع النسيج، داعين إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لاستعادة قدرته التنافسية والمحافظة على المؤسسات الناشطة فيه ومواطن الشغل المرتبطة به.

وأكدوا ضرورة إيلاء القطاع الفلاحي المكانة التي يستحقها ضمن السياسات الاقتصادية، بالنظر إلى ما يمثله من نقطة قوة للاقتصاد الوطني، وما يمكن أن يساهم به في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص التبعية للخارج، معتبرين أنه لا يحظى بالدعم الكافي مقارنة بحجم التحديات التي يواجهها.

كما أثاروا إشكالية تسيير عدد من الإدارات والمؤسسات من قبل مكلفين بالتسيير دون صدور تسميات قانونية نهائية، معتبرين أن استمرار هذه الوضعية يطرح إشكاليات تتعلق بتحديد المسؤوليات والمساءلة والنجاعة الإدارية، وقد يؤثر في سرعة اتخاذ القرار وتنفيذ البرامج.

❖ الإصلاحات التشريعية والرقمنة ومناخ الأعمال والاقتصاد الموازي

أكد النواب أن الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بالاعتماد على الآليات ذاتها والنصوص التشريعية نفسها التي أفرزت الاختلالات القائمة، مشددين على أن تجاوز الصعوبات الهيكلية يقتضي مراجعة المنوال الاقتصادي بالتوازي مع إصلاح الإطار التشريعي والترتيبي المنظم للنشاط الاقتصادي والاستثمار.

وتساءلوا عن مدى قدرة المنظومة التشريعية الحالية على استقطاب الاستثمارات وتحفيز المبادرة الخاصة، ودعوا إلى تسريع مراجعة مجلة الصرف وقانون الاستثمار والأمر المنظم للصفقات

العمومية والمرسوم المتعلق بالاحتكار، بما يضمن توفير إطار قانوني أكثر وضوحًا ومرونة وملاءمة لمتطلبات الاستثمار والإنتاج والتصدير.

كما شددوا على ضرورة تسريع الرقمنة الشاملة للإجراءات الإدارية والاقتصادية، والتوجه نحو إلغاء التراخيص المسبقة التي لم تعد تبررها اعتبارات المصلحة العامة، ومعالجة العراقيل التي تعطل إنجاز المشاريع، وخاصة الإشكاليات المرتبطة بالصبغة العقارية للأراضي، والتي تمثل أحد أسباب تأخر عدد من المشاريع الهامة، لا سيما في القطاع السياحي.

وأثاروا كذلك ضرورة إدماج الاقتصاد الموازي في المنظومة الاقتصادية الرسمية، معتبرين أن غياب إجراءات واضحة بهذا الخصوص ضمن مشروع الميزان الاقتصادي يطرح تساؤلات حول مدى إدراك حجم هذه الظاهرة وانعكاساتها على الموارد الجبائية والمنافسة والتمويل والتشغيل. ودعوا إلى اعتماد مقاربة متكاملة تجمع بين تبسيط الإجراءات والتحفيز على الانخراط في الاقتصاد المنظم وتطوير آليات الرقابة، بما يسمح بتوسيع القاعدة الاقتصادية والجبائية دون الإضرار بالمؤسسات الملتزمة بالقانون.

❖ المؤسسات الوطنية والقطاعات الاستراتيجية

إلى جانب المحاور السابقة، دعا النواب إلى وضع سياسات قطاعية أكثر وضوحًا تستهدف القطاعات التي تمثل رافعة أساسية للنمو والتشغيل والتصدير، وخاصة الفسفاط والصناعات الكيميائية والنسيج والصناعات الغذائية والطاقة والنقل واللوجستية.

وأكدوا أن تطوير هذه القطاعات يقتضي تجاوز المقاربات العامة، وتحديد الإشكاليات الخاصة بكل قطاع، وضبط المشاريع والبرامج اللازمة لمعالجتها، مع بيان حجم الاستثمارات المطلوبة ومصادر تمويلها والآجال المنتظرة لإنجازها.

كما دعوا إلى تطوير قطاع الفلاحة وتثمين الأراضي الدولية الفلاحية، وتحسين سلاسل الإنتاج والتخزين والتحويل والتوزيع، باعتبار أن دعم الإنتاج الوطني يمثل أحد أهم المداخل لتقليص العجز التجاري وتعزيز الأمن الغذائي والحد من التضخم المستورد.

وفيما يتعلق بالتعليم، لاحظ بعض النواب عدم التطرق بما يكفي إلى التعليم الخاص عند تناول مسألة النهوض بمنظومة التعليم، داعين إلى توضيح موقعه ضمن السياسات العمومية، ومدى التنسيق بين مختلف مكونات المنظومة التعليمية في إطار تطوير رأس المال البشري وتحسين جودة التكوين وملاءمته مع حاجيات الاقتصاد.

كما تساءلوا عن الإجراءات والتشريعات التي تم إقرارها لفائدة التونسيين بالخارج، بالنظر إلى أهمية تحويلاتهم في دعم الموارد الخارجية وتمويل الاقتصاد الوطني، وعن مدى وجود توجهات لتطوير مساهمتهم في الاستثمار والإنتاج ونقل الخبرات.

❖ المديونية واستدامة المالية العمومية

تطرق النواب إلى مسألة المديونية باعتبارها أحد أبرز التحديات التي تواجه المالية العمومية، مشيرين إلى أن توجيه جزء هام من ميزانية الدولة لخلاص أصل الدين وفوائده يحد من الموارد المتاحة لتمويل الاستثمار والمشاريع التنموية، ويؤثر في قدرة الدولة على الاستجابة للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.

وتساءلوا عن الكلفة الحقيقية للاقتراض، ومدى تناسب شروط التمويل مع المردودية الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع التي يتم تمويلها، وعن مدى قدرة الدولة على التحكم في نسق تطور الدين العمومي وضمان استدامته، خاصة في ظل ارتفاع الحاجيات التمويلية وتزايد الضغوط على التوازنات الخارجية.

وأكدوا أن تقييم الاقتراض لا ينبغي أن يقتصر على حجم الموارد التي يتم تعبئتها، بل يتعين أن يشمل كلفة التمويل وشروطه وآجاله ومخاطره، ومدى توجيهه إلى مشاريع منتجة قادرة على خلق الثروة ومواطن الشغل وتحسين البنية التحتية والخدمات الأساسية.

كما دعوا إلى اعتماد سياسة تمويل متوازنة تجمع بين تعبئة الموارد الذاتية وحسن توظيف التمويلات الخارجية والداخلية، بما يحافظ على السيادة الاقتصادية واستقلالية القرار الوطني، دون الإخلال بثقة المستثمرين والمؤسسات المالية وباستدامة المالية العمومية.

❖ العلاقة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية

أكد النواب ضرورة إرساء شراكة مؤسساتية بناءة بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية، تقوم على التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات، باعتبار أن البرلمان ليس مجرد جهة تتولى مناقشة المشاريع والبرامج الحكومية، بل يمثل جزءًا من الحل ومن عملية الإصلاح الاقتصادي والتشريعي.

واعتبروا أن نجاح الإصلاحات يتطلب الانتقال من منطق عرض البرامج إلى منطق الالتزام المشترك بتنفيذها، مع ضمان تواصل منتظم بين مختلف مؤسسات الدولة، وتمكين السلطة التشريعية من المعطيات الضرورية لمتابعة مدى تنفيذ السياسات العمومية وتقييم نتائجها.

تفاعل السيد وزير الاقتصاد والتخطيط مع جملة الملاحظات والاستفسارات التي أثارها النواب، وأقر في مستهل ردوده بأن عددًا من التدخلات تطرق إلى حقائق وإشكاليات قائمة لا يمكن نفيها أو التقليل من أهميتها، مؤكدًا أن معالجتها تقتضي مواصلة العمل على الإصلاحات وتحسين أداء المؤسسات والقطاعات الاقتصادية، مع مراعاة طبيعة التراكمات والصعوبات التي عرفها الاقتصاد الوطني خلال السنوات السابقة.

وفيما يلي مجمل ردود الوزير مبوّبة حسب المحاور التالية:

❖ إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية وتحسين حوكمتها

أوضح السيد الوزير أن أغلب المؤسسات والمنشآت العمومية تواجه صعوبات مالية واقتصادية بدرجات متفاوتة، مقابل وجود بعض المؤسسات التي تعتبر وضعيتها جيدة نسبيًا، على غرار شركة تونس للملاحة وشركة إسمنت أم الكليل وديوان الطيران المدني والمطارات، في حين تعاني مؤسسات أخرى من وضعيات صعبة، من بينها شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي التونسي والشركة التونسية للكهرباء والغاز وبعض الدواوين.

وأكد أن توجه الدولة في هذا المجال واضح، ويتمثل في المحافظة على المؤسسات والمنشآت العمومية وعدم التفريط فيها، بالنظر إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي والاستراتيجي، مشيرًا إلى أن تجارب التفويت في بعض المؤسسات وخوصصتها خلال فترات سابقة لم تحقق النتائج المرجوة منها.

وأرجع السيد الوزير جانبًا من الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات إلى التراكمات السابقة، وخاصة الانتدابات المفرطة التي تمت خلال فترات سابقة، بما في ذلك الانتدابات التي لم تخضع دائمًا لمعايير الكفاءة والاستحقاق، وما نتج عنها من تضخم في كتلة الأجور وإثقال لكاهل ميزانيات المؤسسات، فضلًا عن الاختلالات المسجلة على مستوى التصرف والحوكمة.

وأوضح أن الدولة تعمل على المحافظة على هذه المؤسسات حتى تواصل القيام بدورها الاجتماعي، مع تحسين وضعياتها المالية والاقتصادية حتى تستعيد دورها في الإنتاج والمساهمة في النمو، أو تتمكن على الأقل من تمويل نشاطها وتغطية نفقاتها وتحقيق اكتفائها الذاتي دون الحاجة المتواصلة إلى مساعدات الدولة وإعاناتها.

وبيّن أن بعض المؤسسات العمومية تجد نفسها مضطرة إلى طلب تمويلات من الدولة لتوريد المواد الأولية أو التجهيزات الضرورية لمواصلة نشاطها، وهو ما يجعل الدولة مطالبة بتوفير

الاعتمادات اللازمة حتى لا تتوقف أنشطتها، الأمر الذي ينعكس بدوره على الموارد المتاحة لتمويل برامج ومشاريع أخرى كانت الدولة تعتزم تنفيذها.

وفي هذا الإطار، أشار إلى صدور منشور رئاسة الحكومة عدد 4 لسنة 2026 المتعلق بتطوير حوكمة المؤسسات والمنشآت العمومية والرفع من كفاءة أدائها، والذي تضمن جملة من التوجهات والإجراءات الرامية إلى معالجة الاختلالات القائمة وتحسين مردودية هذه المؤسسات، ومن أبرزها إصلاح منظومة الاستغلال وضمان التوازنات المالية، وإعداد خطط استراتيجية واضحة ومؤشرات أداء قابلة للقياس، وتنويع مصادر تمويل الاستثمار، وتسريع تنفيذ برامج التحول الرقمي، وتحسين التصرف في الموارد البشرية، وإحكام التصرف في الممتلكات وتثمينها، وتحديث أساليب التنظيم وأدواته، إلى جانب تكريس مبادئ الشفافية والإفصاح المالي.

كما تطرق السيد الوزير إلى إشكالية التأخير في إعداد القوائم المالية لعدد من المؤسسات العمومية، موضحًا أن هذا التأخير يتراوح في بعض الحالات بين ثلاث وأربع سنوات، وهو ما يطرح صعوبات جدية عند البحث عن تمويلات لإنجاز المشاريع الاستثمارية، باعتبار أن توفر قوائم مالية محينة يمثل أحد الشروط الأساسية التي يطلبها الممولون والمانحون الدوليون قبل النظر في تمويل المشاريع.

وبيّن أن القوائم المالية لسنتي 2022 و2023 لا تزال في طور الإنجاز، فيما يُرتقب استكمال القوائم المالية لسنة 2024 خلال الثلاثي الأول، وقوائم سنة 2025 خلال الثلاثي الأول من سنة 2027، وفق الآجال التي تم عرضها خلال النقاش. وأوضح أن هذا التأخير يعكس تراكمات امتدت لسنوات، اتسمت بضعف الحوكمة والتسيب وسوء التصرف، وخاصة خلال الفترة التي تلت سنة 2011، وهو ما أدى إلى تعطيل عدد من المشاريع وارتفاع كلفتها وتراكم الخسائر المالية.

وأضاف أن غياب القوائم المالية المحينة وضعف الشفافية يحدان من قدرة المؤسسات العمومية على النفاذ إلى التمويلات الخارجية، باعتبار أن المانحين والمؤسسات المالية يشترطون توفر معطيات مالية دقيقة وموثوقة لتقييم الوضعية المالية للمؤسسات ومدى قدرتها على تنفيذ المشاريع الممولة.

وأكد أن الدولة تعمل حاليًا على تدارك هذا التأخير ومعالجة الإشكاليات المتراكمة، غير أن ذلك يتطلب بعض الوقت بالنظر إلى امتداد الصعوبات لسنوات، مشددًا على التزام الحكومة والمؤسسات المعنية بتسريع نسق إعداد القوائم المالية وتحسين الحوكمة واستعادة التوازنات الاقتصادية

والمالية، حتى تتمكن المؤسسات العمومية من استعادة دورها الاقتصادي والاجتماعي والحد من اعتمادها على التمويل العمومي.

❖ الصمود الاقتصادي وأزمة التزود بالكهرباء والاستعدادات لصائفة 2027

وبخصوص التساؤلات المتعلقة بمدى واقعية الحديث عن صمود الاقتصاد الوطني في ظل الانقطاعات المتكررة للكهرباء والماء خلال صائفة 2026، أشار السيد الوزير إلى إمكانية وجود نقص في التواصل بشأن مفهوم الصمود الاقتصادي، رغم أنه يمثل إحدى نقاط قوة الاقتصاد التونسي وقدرته على مواجهة الأزمات والصدمات.

وأوضح أن ما شهدته البلاد خلال صائفة 2026 من ارتفاع استثنائي في درجات الحرارة، تزامن مع ظروف دولية مضطربة ساهمت في ارتفاع الأسعار، مثل صدمة كبيرة للاقتصاد الوطني، بالنظر إلى طول فترة موجة الحر وتجاوزها المدة التي كان من المتوقع أن تستمر خلالها. واعتبر أن قدرة الدولة على المحافظة على حد أدنى من التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى التحكم النسبي في نسب التضخم ودعم مختلف القطاعات، رغم هذه الظروف، تعكس جانبًا من قدرة الاقتصاد الوطني على الصمود.

وفيما يتعلق بالاستعدادات لصائفة 2027، أفاد السيد الوزير بأنه تم عقد عدة مجالس وزارية بحضور ممثلي الشركة التونسية للكهرباء والغاز، خُصصت للنظر في الإجراءات والاستعدادات الضرورية لتفادي تكرار الاضطرابات التي عرفتها البلاد خلال الصائفة السابقة.

وأوضح أن أزمة الكهرباء لا ترتبط فقط بارتفاع الطلب خلال فترات الذروة، وإنما تتصل كذلك بعدم تجديد بعض محطات الإنتاج في الوقت المناسب، فضلًا عن التحولات التي يشهدها قطاع الطاقة والتوجه نحو الطاقات المتجددة، والذي أثر في توجهات تمويل بعض مشاريع إنتاج الكهرباء المعتمدة على الطاقة الأحفورية، بالنظر إلى تغير أولويات المانحين الدوليين الذين أصبحوا يوجهون جانبًا هامًا من تمويلاتهم نحو مشاريع الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة.

وأضاف أن الدولة تعمل على توفير الاعتمادات اللازمة لإنجاز بعض المشاريع، في حين تتواصل المساعي لتعبئة التمويلات الضرورية لمشاريع أخرى، مع التأكيد على أهمية دعم الشركة التونسية للكهرباء والغاز حتى تتمكن من القيام باستثماراتها وتعزيز قدراتها الإنتاجية وتحسين جودة خدماتها.

وبخصوص إمكانية تجنب تكرار أزمة صائفة 2026، أوضح أن ذلك يظل مرتبطًا بدرجة كبيرة بالظروف المناخية، إذ إن تكرر موجات الحر الاستثنائية من حيث الشدة والمدة قد يفرض ضغوطًا

إضافية على منظومة إنتاج الكهرباء وتوزيعها. غير أن حسن الاستعداد واتخاذ إجراءات الترشيد من شأنهما الحد من الانعكاسات، حتى وإن كان من الصعب ضمان تفاديها كليًا في جميع الحالات.

وأشار إلى أن الانقطاعات الكهربائية ليست ظاهرة جديدة، إلا أنها كانت في السابق تدوم لفترات أقصر ولا تشمل جميع الجهات، في حين أن خصوصية الأزمة الأخيرة ارتبطت بارتفاع الطلب وتراجع العرض المتاح في ظل موجة حر غير متوقعة.

كما تطرق إلى مسألة نقص التواصل والإعلام بشأن الانقطاعات خلال بداية صائفة 2026، موضحًا أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز فوجئت بعمق الأزمة وحجمها، وهو ما تسبب في نقص المعلومات المتعلقة ببرمجة الانقطاعات وتوقيتها، قبل أن يتحسن التواصل خلال المراحل الأخيرة من الأزمة.

وأكد في هذا الإطار أن العمل متواصل لتطوير القدرة الإنتاجية وتحسين الاستعدادات للصائفة المقبلة، مع ضرورة إيجاد التوازن بين تطوير الطاقات المتجددة والمحافظة على قدرة الشركة التونسية للكهرباء والغاز على القيام باستثماراتها الضرورية، بما يضمن أمن التزود واستمرارية الخدمات.

❖ الانسجام بين الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية والفرضيات الكمية للنمو

وبخصوص مدى الانسجام بين السياسات العمومية الواردة بمشروع الميزان الاقتصادي ومخطط التنمية 2026-2030، أوضح السيد الوزير أنه تم العمل على تنزيل التوجهات والسياسات التنموية المبرمجة لسنة 2027 ضمن المحاور الخمسة التي يتضمنها المخطط، بما يضمن استمرار الاختيارات التنموية وعدم الخروج عن الأهداف العامة التي تم ضبطها للفترة 2026-2030.

أما فيما يتعلق بتطور الفرضيات الاقتصادية ونسب النمو، فقد بيّن أن التقديرات الأولية التي تم اعتمادها في إعداد المشروع تعود إلى شهر ديسمبر 2025، وأن المتغيرات التي طرأت خلال سنة 2026 استوجبت مراجعتها وتحيينها، وفقًا لما أفرزته المؤشرات الاقتصادية والظروف الدولية والوطنية.

وأشار إلى أن التفاوت بين نسب النمو المستهدفة والنتائج المحققة ليس أمرًا جديدًا، بل سبق تسجيله خلال مخططات التنمية السابقة، مستشهدًا بعدد من الأمثلة التاريخية، حيث بلغت نسبة النمو المحققة خلال مخطط 2002-2006 نحو 4,5% مقابل نسبة 5,5% مستهدفة، وخلال مخطط 2007-2011 نحو 3% مقابل 6,1% مستهدفة، في حين سجل مخطط 2016-2020 نسبة نمو سلبية بلغت 0,3%- مقابل نسبة 3,5% كانت مستهدفة.

وأضاف أن هذه الفوارق تعود إلى تداخل عديد العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوستراتيجية والاجتماعية والمناخية، التي قد تؤثر بصورة مباشرة في النشاط الاقتصادي وتحد من إمكانية تحقيق الأهداف المقدرة في البداية.

وفي هذا السياق، أشار إلى أن نسبة النمو المحققة سنة 2025 بلغت 2,8% مقابل 3,2% كانت متوقعة، وأن التقديرات المحينة لسنة 2026 تشير إلى إمكانية بلوغ نسبة 2,7% مقابل 3,3% المقدرة في البداية. وبناء على هذه التطورات، تمت مراجعة فرضية النمو لسنة 2027 من 3,8% إلى 3,1%.

وأكد أن هذه المراجعات لا تعني التخلي عن الأهداف التنموية، وإنما تعكس ضرورة التكيف مع المعطيات الجديدة وتقديم تقديرات أكثر واقعية، مع إمكانية تسجيل تطورات إيجابية قد تساهم في تحقيق نتائج تفوق التوقعات. وشدد على أن الدولة مطالبة بمراجعة فرضياتها كلما طرأت متغيرات داخلية أو خارجية من شأنها التأثير في نسق النمو أو في التوازنات الاقتصادية والمالية.

❖ تحسين مناخ الأعمال ودفع الاستثمار

أكد السيد الوزير أن تحسين مناخ الأعمال يمثل مسارًا متواصلًا لا يمكن اعتباره منجزًا نهائيًا مهما تحقق من نتائج، مشيرًا إلى أن مختلف الوزارات تعمل بصورة مشتركة على تجاوز العراقيل الإدارية والإجرائية التي تعترض المستثمرين وتؤخر إنجاز المشاريع.

وأوضح أن الإصلاح في هذا المجال يتم بصورة تدريجية، وقد لا يسير بالنسق المطلوب، باعتبار أن الواقع العملي يختلف أحيانًا عن التصورات النظرية، وأن معالجة التعطيلات القائمة تتطلب التنسيق بين الإدارات والهياكل المتدخلة وتجاوز عديد الإكراهات التنظيمية والمؤسساتية.

واستعرض بعض التحسينات التي تم تسجيلها على مستوى الإجراءات، مستشهدًا بندوة الاستثمار التي انتظمت خلال شهر جوان 2026، والتي شهدت حضورًا هامًا للمستثمرين، وتم خلالها الإعلان عن إطلاق المنصة الوطنية للمستثمر ووضعها على ذمة الهيئة التونسية للاستثمار.

وبيّن أن عددًا من العمليات تم إنجازها عبر هذه المنصة، غير أنها لا تزال في طور التحسين والتطوير بالتنسيق مع مختلف الإدارات المعنية، بهدف تمكين المستثمرين من القيام بإجراءاتهم بصورة أكثر مرونة ونجاعة، والحد من التنقل بين الهياكل الإدارية المختلفة.

وأكد أن العمل على تحسين مناخ الأعمال واستقطاب الاستثمارات، وخاصة الأجنبية منها، متواصل، وأنه تم تسجيل تقدم في هذا المجال، وإن لم يبلغ بعد المستوى المطلوب، مشددًا على

مواصلة السعي إلى تبسيط الإجراءات وتجاوز الصعوبات القائمة وإلغاء التراخيص والعراقيل التي تعطل المبادرة الاقتصادية وتأخر دخول المشاريع حيز الإنجاز والإنتاج.

❖ التضخم والمقدرة الشرائية ومنظومة الدعم

وبخصوص التساؤلات المتعلقة بارتفاع أسعار المواد الغذائية وتأثيرها على المقدرة الشرائية، أشار السيد الوزير إلى أن الضغوط التضخمية التي تشهدها المواد الغذائية ليست ظاهرة محلية فحسب، بل تندرج ضمن سياق عالمي يتسم بارتفاع أسعار عدد من المواد والمنتجات الأساسية.

وأوضح أن نسبة التضخم العامة لم تسجل ارتفاعًا كبيرًا، غير أن الإحساس الفعلي للمواطن بتطور الأسعار قد يختلف عن النسبة العامة المعلنة، بالنظر إلى الوزن الذي تحتله المواد الغذائية والمشروبات ضمن نفقات الأسر، وإلى تأثير ارتفاع أسعارها بصورة مباشرة في ميزانية العائلات.

وفي هذا السياق، تمت الإشارة إلى أن منظومة الدعم تساهم في الحد من انعكاسات ارتفاع الأسعار على المقدرة الشرائية، باعتبار أن الأسعار التي يتحملها المواطن بالنسبة إلى المواد المدعمة تكون أقل من كلفتها الحقيقية أو من مستويات الأسعار التي كان من الممكن تسجيلها في غياب الدعم.

وبيّن السيد الوزير أن المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك الأسري يُنجز كل خمس سنوات، ويتم اعتماد نتائجه لتحديد مكونات سلة استهلاك المواطن التونسي، وعلى أساسها يتم احتساب نسب التضخم وتحديد الوزن النسبي لمختلف المواد والمنتجات ضمن سلة الاستهلاك، فضلًا عن تحديد المواد التي تشملها منظومة الدعم.

وأضاف أن تطور أنماط الاستهلاك وتغير مكونات الإنفاق الأسري يمكن أن يؤثر في تحديد التوجهات المتعلقة بمنظومة الدعم وفي مراجعة مكوناتها، بما يستوجب متابعة هذه التغيرات عند إعداد السياسات الاجتماعية والاقتصادية.

وتؤكد هذه التوضيحات، وفق ما دار خلال النقاش، أهمية مواصلة متابعة تطور أسعار المواد الغذائية وتحسين منظومات التزويد والتوزيع، مع الحرص على أن تحقق منظومة الدعم أهدافها الاجتماعية وأن توجه تدخلاتها إلى الفئات والمواد التي تستوجب الحماية.

❖ العجز التجاري والتوازنات الاقتصادية

أكد السيد الوزير أن العجز التجاري يرتبط أساسًا بالعجز المسجل في الميزان الطاقي، بالنظر إلى الوزن الهام لواردات الطاقة ضمن مجموع الواردات وتأثيرها المباشر على التوازنات الخارجية. وأوضح

أن تراجع الإنتاج الوطني من المحروقات، بالتوازي مع ارتفاع الحاجيات من الطاقة، يساهم في زيادة الواردات وتفاقم العجز، وهو ما يستوجب العمل على معالجة أسبابه الهيكلية.

كما شدد على أن الفرضيات الاقتصادية، بما فيها تلك المتعلقة بالنمو والإنتاج والطلب الخارجي وأسعار الطاقة، تظل قابلة للتحيين وفقًا للتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والاجتماعية والمناخية، باعتبار أن هذه العوامل تؤثر بصورة مباشرة في أداء الاقتصاد الوطني وفي مدى تحقق الأهداف المعلنة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية متابعة تطور أسعار الطاقة والطلب الخارجي والإنتاج الوطني، باعتبارها عناصر أساسية في تحديد مسار النمو والتوازنات التجارية والمالية خلال الفترة المقبلة.

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027

I. التقديم

أ. التوازن المحتمل لكامل ميزانية الدولة لسنة 2026

ورد بتقرير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 ما يُفيد أنّ تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2026 تزامن مع مستجدات وتقلبات في الأوضاع الاقتصادية والجيوسياسية العالمية، أثّرت على تطور أسعار الطاقة والمواد الأساسية وكلفة التوريد بما أدى إلى تحيين ميزانية الدولة لسنة 2026 من خلال مراجعة الفرضيات المعتمدة عند إعداد قانون المالية لسنة 2026، وهو ما استوجب بدوره مراجعة توازن ميزانية الدولة لسنة 2026 من حيث الموارد والنفقات وتحيينها. وفي هذا السياق، من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2026 ما قدره 52560 م.د مسجلة بذلك زيادة بـ 5,8 % بالمقارنة مع النتائج المسجلة سنة 2025. كما تمّ تحيين حجم النفقات لكامل سنة 2026 لتبلغ مستوى 63803 م.د أي بتطور 9 % مقارنة بالنتائج المسجلة في موفى سنة 2025. ومن المنتظر أن تحافظ مختلف بنود النفقات على مستوياتها المبرمجة بقانون المالية لسنة 2026 على أن يتم استعمال النفقات الطارئة وغير الموزعة لتمويل الحاجيات الإضافية بعنوان دعم المحروقات.

وباعتبار النتائج المتوقعة لتنفيذ موارد ونفقات ميزانية الدولة لسنة 2026، من المنتظر أن يتم تسجيل عجز في ميزانية الدولة دون الهبات والمصادرة بـ 11593 ـ م د أي ما يعادل 6,3 ـ % من الناتج المحلي الاجمالي مقابل 11365ـ م.د أي ما يعادل 6 ـ % من الناتج المحلي مقدرة في قانون المالية لسنة 2026 و9039 ـ م.د أو 5,3 ـ % مسجلة في سنة 2025.

ولتمويل هذا العجز من المنتظر تعبئة موارد اقتراض خارجي بـ 4269 م.د وهي تمثل 16,5% من جملة موارد الاقتراض وموارد اقتراض داخلي في حدود 21595 م.د وتمثل 83,5 % من جملة موارد الاقتراض، على جانب موارد أخرى للخزينة مقدرة بـ 1125 م.د.

وبالاستناد إلى ما تمّ تسجيله، من المنتظر أن يبلغ حجم ميزانية الدولة لسنة 2026 ما قدره 79549 م.د مقابل 77019 م.د مسجلة في سنة 2025 أي بزيادة بـ 3,3 %، وسيتم تمويله بموارد ذاتية لحدّ 52560 م.د أي بنسبة 66,1 % وموارد اقتراض وخزينة صافية لحدّ 26989 م.د وتمثل نسبة 33,9 %.

ب. توازن ميزانية الدولة لسنة 2027

بناء على ما ورد بوثيقة التقرير العام حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027، يقدّر حجم مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 بـ 82402 م.د أي بزيادة قدرها 3,6 % ما يعادل 2853 م.د مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2026. وستمكن الاعتمادات المرصودة من تأمين تمويل أولويات التنمية ومواصلة تنفيذ الإصلاحات والمشاريع المبرمجة ودعم قدرة الدولة على الاستجابة للرهانات الاقتصادية والاجتماعية خلال المرحلة المقبلة.

ويمثل إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 محطة محورية في مسار تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030 باعتبارها السنة الثانية من تفعيل المخطط، والمرحلة التي يتم خلالها الانتقال من وضع الإطار والتوجهات الاستراتيجية إلى تسريع التنفيذ الفعلي للإصلاحات والمشاريع التنموية وتجسيمها على أرض الواقع.

وتندرج الإصلاحات الاقتصادية والجبائية المبرمجة لسنة 2027 ضمن التوجهات العامة والأهداف التنموية للمخطط التنموي 2026 - 2030 الذي تمّت المصادقة عليه بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2026 المؤرخ في 20 جويلية 2026، ولا سيما:

- ضمان تنمية اجتماعية عادلة وشاملة من خلال تعزيز الحماية الاجتماعية ودعم الفئات محدودة الدخل وتحسين جودة الخدمات العمومية الأساسية وتيسير النفاذ إلى التمويل والخدمات المالية بما يدعم الإدماج الاقتصادي والاجتماعي،

- تحقيق تنمية مجالية متوازنة عبر توجيه الاستثمار العمومي نحو الجهات والمناطق ذات الأولوية، وتسريع إنجاز المشاريع التنمية والمشاريع المهيكلة والحد من الفوارق بين الجهات،

ـ تعصير النسيج الاقتصادي وتطوير البنية التحتية من خلال دعم المبادرة الخاصة والاستثمار، وتحسين مناخ الأعمال وتطوير البنية التحتية، وتسريع تنفيذ المشاريع العمومية المدرجة ضمن مخطط التنمية 2026 ـ 2030،

ـ تحقيق الأمن الطاقي والمائي والغذائي والحفاظ على بيئة سليمة من خلال دعم الإنتاج الفلاحي، وتحسين التصرف في الموارد المائية، وتسريع الانتقال الطاقي وتطوير الطاقات المتجددة والنجاعة الطاقية، وتعزيز القدرة على مواجهة المخاطر المناخية والبيئة،

وتستند تقديرات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 إلى جملة من الفرضيات الاقتصادية والمالية التي تأخذ بعين الاعتبار تطوّر الظرف الاقتصادي الوطني والدولي والنتائج المنتظرة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2026، إضافة إلى التوجهات الاستراتيجية لمخطط التنمية 2026 ـ 2030 والأهداف الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي والمحافظة على توازنات المالية العمومية.

وتتمثل أهم الفرضيات بالاعتماد على النتائج المنتظرة لتنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2026 على أساس مستوى الإنجاز المسجلة إلى موفى شهر أوت 2026 في:

- مستوى النمو الاقتصادي بحوالي 3,1 % متوقع لسنة 2027،
- استقرار سعر صرف الدينار التونسي إزاء العملات الأجنبية الرئيسية،
- تسريع نسق إنجاز المشاريع العمومية ورفع نسبة تنفيذ الاعتمادات التنموية المبرمجة،
- معدّل سعر برميل النفط من نوع البرنت في حدود 80 دولارا للبرميل.

1. مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2027

تضمنت وثيقة التقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027، ما يفيد أنه من المنتظر أن تبلغ مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2027 حوالي 54280 م.د مقابل 52560 م.د منتظرة لسنة 2026 لتسجل بذلك تطورا بنسبة 3,3 %. وتمثل هذه المداخيل حوالي 66 % من جملة موارد الدولة لسنة 2027.

وتتوزع مداخيل الميزانية بين مداخيل جبائية مقدرة بـ49600 م.د ما تمثل 91 % من حجم المداخيل مقابل 47385 م.د منتظرة لسنة 2026 أي بزيادة في حدود 2215 م.د، ومداخيل غير جبائية مقدرة بـ4330 م.د ما تمثل 8 % من حجم المداخيل وهبات 1 %.

ومن المنتظر أن يتم خلال سنة 2027 تعبئة هبات في حدود 350 م.د أي نفس المبلغ المنتظر لسنة 2026. كما قُدّرت موارد الخزينة لسنة 2027 بحوالي 28122 م.د وتتأتى لحد 95 % من موارد الاقتراض 26722 م.د ولحد 5 % من موارد خزينة أخرى 1400 م.د.

2. نفقات ميزانية الدولة لسنة 2027

تم ضبط نفقات ميزانية الدولة لسنة 2027 بحوالي 68895 م.د مسجلة زيادة بنسبة 8 % أي 5092 م.د مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2026.

وتتوزع هذه النفقات على النحو التالي:

بحساب م.د

الأقسام	ق م 2026	تقديرات 2027
نفقات التأجير	25267	27349
نفقات التسيير	2939	3116
نفقات التدخلات	19835	22437
نفقات الاستثمار	6463	6971
نفقات العمليات المالية	70	59
نفقات التمويل	7208	7968
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1793	995
المجموع العام	**63575**	**68895**

وقد ضبطت هذه النفقات المضمنة بالجدول دون اعتبار تسديد أصل الدين المقدّر في حدود 13307 م.د والذي يصنف طبقا لمقتضيات الفصل 17 من القانون الأساسي للميزانية ضمن تكاليف الخزينة في حين تصنف فوائد الدين العمومي ضمن نفقات القسم السادس (نفقات التمويل) من نفقات ميزانية الدولة حسب مقتضيات الفصل 15 من القانون الأساسي للميزانية.

وتجدون فيما يلي تفصيلا لجملة نفقات ميزانية الدولة لسنة 2027:

نفقات التأجير: تم تحديد هذه النفقات خلال سنة 2027 في حدود 27349 م.د مقابل 25267 م.د مرسمة بقانون المالية لسنة 2026 أي بزيادة تمثل نسبة 8,2 %. ويُعزى هذا التطور أساسا

إلى المجهود الاستثنائي للمساهمة في دعم التشغيل وضمان العمل اللائق عبر الانتدابات وتسوية وضعيات التشغيل غير القار.

كما تم تخصيص اعتمادات لتغطية الانعكاس المالي لقسطي البرنامج الجديد للزيادات في المرتبات والأجور بالقطاع العام (2026-2028) عملا بأحكام الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2026.

وتتضمن تقديرات نفقات التأجير لسنة 2027 انتدابات بـ 32557 خطة منها مواصلة تجسيم برنامج تسوية وضعية عملة الحضائر وقسط سنة 2027 من برنامج تسوية وضعية حاملي شهادة الدكتوراه بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي من خلال تخصيص 740 خطة.

وتمثل كتلة الأجور لسنة 2027 حوالي 39,7 % من نفقات ميزانية الدولة دون اعتبار أصل الدين و13,7 % من الناتج المحلي الإجمالي.

- **نفقات التسيير**: تم تخصيص اعتمادات بقيمة 3116 م.د بعنوان نفقات التسيير أي بزيادة 6 % مقارنة بالنتائج المنتظرة لسنة 2026، وسيتم العمل على مواصلة ترشيد هذه النفقات وإعطاء الأولوية لتسوية الديون المتخلدة.

- **نفقات التدخلات**: تم رصد اعتمادات في حدود 22436,9 م.د أي بزيادة 13,1 % مقارنة بسنة 2026 موجهة أساسا لتمويل برامج الدعم والاحاطة بالفئات الاجتماعية محدودة الدخل وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية، إلى جانب تغطية نفقات المنح المدرسية والجامعية ودعم الجماعات المحلية والتدخلات ذات الصبغة التنموية.

❖ نفقات الدعم: تم تخصيص مبلغ 11846 م.د لنفقات الدعم وذلك بالعلاقة مع تطور معدلات أسعار النفط والمواد الأساسية في الأسواق العالمية. وتتوزع نفقات الدعم كما يلي:

✓ دعم المحروقات: تقدّر حاجيات التمويل الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز لسنة 2027 بحوالي 6870 م.د تم ضبطها على أساس المعطيات والفرضيات التالية:

- اعتماد معدّل سعر برميل النفط من نوع "البرنت" بـ 80 دولار للبرميل،
- استقرار سعر صرف الدولار،
- ارتفاع معدل الاستهلاك الوطني من المواد النفطية والكهرباء بـ 2 %،
- حجم استهلاك الغاز الطبيعي بـ 5.800 مليون طن معادل نفط وهو نفس مستوى تقديرات الاستهلاك المنتظرة لسنة 2026،

- توريد 3.611 مليون طن معادل نفط من الغاز الجزائري مقابل 3.579 مليون طن معادل نفط منتظرة لسنة 2026 أي زيادة بحوالي 1 %. وهو ما يمثل حوالي 62 % من حجم الاستهلاك الوطني للغاز.

وسيتم خلال سنة 2027 تسوية جزء من متخلدات كل من الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز بحوالي 820 م.د. ويقترح تمويل هذه الحاجيات من خلال توفير 600 م.د عبر إجراءات تهدف إلى تحسين الأداء المالي والتجاري للشركة التونسية للكهرباء والغاز وتخصيص 7090 م.د في إطار منحة بميزانية وزارة الصناعة والمناجم والطاقة لسنة 2027 بعنوان دعم المحروقات لتغطية حاجيات التمويل المتبقية لضمان توازن منظومة المحروقات. وتجدر الإشارة أن منحة دعم المحروقات تتوزع بين الشركة التونسية لصناعات التكرير والشركة التونسية للكهرباء والغاز. مع العلم وأن الزيادة بـ 1 دولار في سعر البرميل تؤدي إلى زيادة في نفقات الدعم بـ 172 م.د والزيادة بـ 10 مليمات في سعر صرف الدولار تؤدي إلى زيادة بـ 59 م.د في النفقات المذكورة.

ومن ناحية أخرى، سيتواصل العمل على مزيد تشجيع الاستثمار في الطاقات المتجددة وتسريع المشاريع في هذا المجال بما يساهم في تعزيز قدرات الإنتاج وتنويع مزيج الطاقة والحد من الضغوطات المسجلة على شبكة الكهرباء على غرار ما حدث في صائفة 2026 خاصة خلال فترات ذروة الاستهلاك.

✓ دعم المواد الأساسية: سيتم خلال سنة 2027 رصد اعتمادات في حدود 4036 م.د مقابل 4079 م.د مرسمة سنة 2026.

وتتوزع حاجيات الدعم المرسمة لسنة 2027 كما يلي:

المواد	مبلغ الدعم (م.د)
الحبوب	2890
الزيت النباتي	395
الحليب	490
العجين الغذائي والكسكسي	187
السكر	41
الورق المدرسي	33
الجملة	**4036**

✓ <u>دعم النقل العمومي</u>: سيتم بالنسبة لسنة 2027 رصد اعتماد في حدود 720 م.د مقابل 700 م.د سنة 2026 بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية (دون اعتبار الأسلاك النشيطة).

نفقات الاستثمار والعمليات المالية: ستبلغ نفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية لسنة 2027 ما قدره 7030 م.د مقابل 6534م.د مرسمة سنة 2026.

وتشمل نفقات الاستثمار المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة سواء بصفة مباشرة أو عن طريق المؤسسات العمومية الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية أو المجالس الجهوية. أما بالنسبة لنفقات العمليات المالية فتشمل الاعتمادات التي ترصد لفائدة المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان المساهمات أو القروض.

وباعتبار أن نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية والبالغة 5500م.د تمثل المشاريع والبرامج التنموية التي تنجزها الدولة عن طريق المؤسسات العمومية غير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية، تبلغ جملة النفقات ذات الصبغة التنموية 12530 م.د مقابل 11650 م.د مرسمة سنة 2026، مسجلة بذلك زيادة بـ 880 م.د تمثل نسبة 7.6%.

وفيما يلي أهم مكونات النفقات ذات الصبغة التنموية (نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية) المدرجة بمشروع ميزانية سنة 2027 موزعة حسب المهمات:

<u>ـ رئاسة الحكومة</u>: تقدر النفقات ذات الصبغة التنموية لرئاسة الحكومة بعنوان سنة 2027 بـ 19,1 م.د دفعا وتهم أساسا المصالح المركزية والمؤسسات العمومية الإدارية بمبلغ 6,7 م.د والمؤسسات العمومية غير الإدارية بمبلغ 12,4 م.د.

<u>ـ الداخلية:</u> في إطار تطوير قدرة الوزارة على الاضطلاع بمهامها، سيتمّ خلال سنة 2027 تخصيص اعتمادات ذات صبغة تنموية قدرها 1546 م.د موزعة بين قسمي الاستثمار بـ 356,7 م.د والتدخلات ذات الصبغة التنموية بـ 1189,3 م.د، وذلك لإنجاز أهم البرامج والمشاريع التالية طبقا للتوزيع البرامجي للمهمة:

- برنامج الأمن الوطني في حدود 192,9 م.د تعهدا و119 م.د دفعا،
- برنامج الحرس الوطني في حدود 154,4 م.د تعهّدا و126 م.د دفعا،

- برنامج الحماية المدنية: سيتم تدعيم الديوان الوطني للحماية المدنية سنة 2027 بـ 70 م.د تعهّدا ودفعا. كما سيتم اقتناء طائرة لمجابهة الحرائق بتكلفة قدرها 40 م.د، وسيتم تخصيص اعتمادات قدرها 3,8 م.د تعهدا و2,5 م.د دفعا لفائدة المدرسة الوطنية للحماية المدنية،
- برنامج الشؤون المحلية بـ 1100,8 م.د،
- برنامج القيادة والمساندة.

ـ **الدفاع الوطني:** في إطار دعم وتطوير قدرات الوزارة على الاضطلاع بمهامها وخاصة حماية التراب الوطني والأمن القومي، سيتم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 تخصيص اعتمادات دفع بقيمة 1713,7 م.د لإنجاز برامج ومشاريع منها ما يهم أساسا تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من خلال برنامج متكامل لتهيئة الثكنات والفضاءات الصحية العسكرية والمباني العسكرية بالخارج وبناء المساكن العسكرية وصيانتها من خلال تخصيص اعتمادات دفع في حدود 326 م.د ودعم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد دفع قدره 1301,3 م.د للرفع من جاهزية القوات المسلّحة وتطوير أدائها العملياتي.

ـ **العدل**: سيتم خلال سنة 2027 إعطاء الأولوية لاستكمال المشاريع المتواصلة وبرمجة مشاريع سنوية جديدة. وللغرض تم رصد اعتمادات ذات صبغة استثمارية قدرها 321,5 م.د تعهدا و91,2 م.د دفعا لفائدة كل من المصالح العدليّة والمصالح السجنية والقيادة والمساندة.

ـ **الشؤون الخارجية**: في إطار مواصلة دعم الدبلوماسية التونسية وتطوير أدائها وتعزيز حضور تونس وإشعاعها على الصعيد الدولي إلى جانب تحسين جودة الخدمات المسداة للتونسيين بالخارج، تمت برمجة اعتمادات دفع لفائدة وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج في حدود 17,8 م.د بعنوان سنة 2027.

ـ **الشؤون الدينية**: يتواصل مجهود الدولة الخاص بالشؤون الدينية، حيث تم رصد 3,2 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية. وستخصص أساسا للتهيئات الكبرى للمعالم الدينية واقتناء تجهيزات إدارية وتهيئات مختلفة بمقرات الوزارة.

ـ **المالية**: سيتم خلال سنة 2027 رصد اعتمادات جملية قدرها 170,8م.د تعهدا و170,5 م.د دفعا بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية موزعة بين 153,8 م.د تعهدا و153,5م.د دفعا بعنوان نفقات الاستثمار و17 م.د تعهدا ودفعا بعنوان تدخلات ذات صبغة تنموية.

- **الاقتصاد والتخطيط**: سيتمّ خلال سنة 2027 رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية تقدر بـ 696 م.د بعنوان تدخلات القطاع في مجال دعم التنمية القطاعية والجهوية ودفع الاستثمار الخاص وتحسين مناخ الأعمال ومجالات التعاون الدولي.

- **أملاك الدولة والشؤون العقارية**: سيتم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 ترسيم نفقات ذات صبغة تنموية تقدّر بـ 16,2 م.د دفعا لتمويل جملة من المشاريع السنوية الجديدة والبرامج المتواصلة وذلك في إطار تنفيذ المهام الموكولة لمهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية المتمثلة أساسا في تحديد وضبط وحماية ملك الدولة العام والخاص والحرص على المحافظة على الرصيد العقاري الدولي بهدف توظيفه توظيفا أمثل وجعله دافعا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- **الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري**: في نطاق مواصلة تدعيم قطاع الفلاحة والصيد البحري ومزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية وتثمينها، يقترح تخصيص اعتمادات بعنوان النفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 1655 م.د كدفوعات لإنجاز مختلف المشاريع والبرامج منها 906 م.د لتمويل نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية و749 م.د لتمويل نفقات لمشاريع استثمارية.

- **الصناعة والطاقة والمناجم**: تتمثّل أهداف مهمّة الصناعة والمناجم والطاقة في تنفيذ سياسة الحكومة المتمثلة في تنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكّم في الطاقة باعتباره محرّك من محركات النمو وذلك من خلال رصد اعتمادات ذات صبغة تنمويّة تقدّر بـ 731,8 م.د بعنوان سنة 2027 وموّزعة حسب القطاعات التالية:

- قطاع الطاقة: 97,9 م.د،
- قطاع الصناعة: 132,4 م.د،
- قطاع المناجم: 501,5 م.د.

- **التجارة وتنمية الصادرات**: ستتواصل الجهود خلال سنة 2027 في اتجاه دعم قطاع التجارة وتنمية الصادرات من خلال رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية قدرها 26,3 م.د.

- **تكنولوجيات الاتصال**: تكريسا للتوجّهات المرسومة لسنة 2027، تم رصد نفقات ذات صبغة تنموية تقدر بـ 113 م.د لمواصلة إنجاز البرامج والمشاريع المبرمجة والتي تتعلق أساسا ببرنامج التنمية الرقمية وبرنامج القيادة والمساندة.

- **السياحة**: ستتواصل الجهود خلال سنة 2027 لدعم الترويج والإشهار للقطاع السياحي وتطوير قطاع الصناعات التقليدية. وقد تم للغرض رصد اعتمادات في حدود 85,9 م.د تتوزع أهمها بين الديوان الوطني التونسي للسياحة (43,7 م.د) والديوان الوطني للصناعات التقليدية (10,8 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي (7 م.د) وصندوق حماية المناطق السياحية (8 م.د).

- **التجهيز والاسكان**: سيتم العمل خلال سنة 2027 على مواصلة دعم نسق انجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وبناء الطرقات والجسور. كما سيتواصل إيلاء الأهمية اللازمة لصيانة وتعهد الرصيد الطرقي وإعطاء الأولوية لمشاريع حماية المدن من الفيضانات وصيانة المنشآت المائية، بالإضافة إلى مختلف برامج السكن الاجتماعي وتهذيب وإدماج الأحياء السكنية الكبرى قصد تحسين ظروف العيش بها.

وستوجّه النفقات ذات الصبغة التنموية المرصودة والمقدرة بـ 2047,7 م.د من استكمال ومواصلة الأشغال المتعهد بها خلال السنوات الفارطة إضافة إلى الانطلاق في تنفيذ عدّة برامج ومشاريع جديدة بعد استكمال الدراسات وتحرير حوزتها العقارية.

- **البيئة**: باعتبار أهمية القطاع، سيتم خلال سنة 2027 رصد اعتمادات دفع ذات صبغة تنموية في حدود 441 م.د باحتساب الحسابات الخاصة في الخزينة ستوجه أساسا لفائدة برنامج البيئة والتنمية المستدامة بـ 439,5 م.د.

- **النقل**: نظرا للأهمية البالغة التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد، فإنه سيتم في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 تخصيص اعتمادات دفع بالنسبة للنفقات ذات الصبغة التنموية في حدود 562,7 م.د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة وكذلك المشاريع والبرامج المتواصلة للشركة الوطنية للسكك الحديدية وشركة النقل بتونس والشركات الجهوية للنقل البري، الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية، الشركة الجديدة للنقل بقرقنة والمعهد الوطني للرصد الجوي وشركة ميناء النفيضة.

- **الشؤون الثقافية**: في إطار دعم القطاع الثقافي ضمن ميزانية المهمة لسنة 2027، تمّ تخصيص اعتمادات دفع في حدود 101 م.د للنفقات ذات الصبغة التنموية أي بزيادة قدرها 9 م.د مقارنة بالاعتمادات المرسمة سنة 2026 والتي ستتكفل بإنجازها مصالح الوزارة المركزية والجهوية والمؤسسات التي تحت اشرافها.

- **الشباب والرياضة:** سيتم خلال سنة 2027 مواصلة انجاز البنية الأساسية والبرامج الخصوصية لفائدة قطاع الشباب والرياضة، وللغرض تم تخصيص نفقات ذات صبغة تنموية تقدّر بحوالي 158,9م.د موزعة أساسا بين برنامج الشباب 36 م.د وبرنامج الرياضة 103,6 م.د وبرنامج التربية البدنية 12,8م.د.

- **شؤون المرأة والاسرة والطفولة وكبار السن:** بهدف النهوض بهذا القطاع سيتم تخصيص في إطار مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027 اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية لفائدة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن تقدّر بحوالي 69,6 م.د مقابل 61,9م.د سنة 2026.

هذا، وسيتم توظيف هذه الاعتمادات للإيفاء بتعهدات البرامج التي هي بصدد الانجاز والشروع في تنفيذ مشاريع وبرامج جديدة بتكلفة تقارب 73 م.د. حيث ستواصل مجهودات المهمة في النهوض بالمستوى المعيشي للعائلات ذات الدخل المحدود وضمان خدمات اجتماعية لكافة شرائح المجتمع كل حسب خصوصيته.

- **الصحة:** تم ضمن مشروع ميزانية وزارة الصحة لسنة 2027 تخصيص اعتمادات دفع قدرها 855,9 م.د لفائدة المشاريع والبرامج الاستثمارية موزعة بين نفقات الاستثمار في حدود مبلغ قدره 847 م.د ونفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية الممنوحة للمؤسسات غير الإدارية الخاضعة لإشراف وزارة الصحة بما قدره 8,9 م.د.

وتتوزع نفقات الاستثمار إلى مشاريع بصدد الإنجاز في حدود 640,2 م.د ومشاريع جديدة باعتمادات قدرها 215,7 م.د.

- **الشؤون الاجتماعية**: في إطار مواصلة دعم المجال الاجتماعي والعناية بالفئات الضعيفة والهشّة وكذلك العناية بالعلاقات التشغيلية وتدعيم ظروف العمل اللائق، إضافة إلى الإحاطة بالتونسيين بالخارج سيتمّ في سنة 2027 تخصيص اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 81,9م.د.

- **التربية**: ستتواصل الجهود خلال سنة 2027 لدعم قطاع التربية وذلك لبلوغ جملة من الأهداف الكمية والنوعية التي تم تحديدها حسب الأولويات وللغرض تم رصد اعتمادات دفع للنفقات ذات الصبغة التنموية قدرها 410,4 م.د.

وتتمثل أهم المشاريع والبرامج المدرجة بمهمة التربية في تدعيم عمليات التعهد والصيانة للمباني والتجهيزات الموجودة بالمؤسسات التربوية وتأهيل المؤسسات التربوية وتحسين مكتسبات التلميذ.

- **التعليم العالي والبحث العلمي**: تبلغ النفقات ذات الصبغة التنموية لمصالح التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2027 ما قدره 294,5 م.د. وتتوزع هذه النفقات أساسا على برنامج التعليم العالي وبرنامج الخدمات الجامعية وبرنامج البحث العلمي.

- **التشغيل والتكوين المهني**: تمّ رصد اعتمادات بعنوان سنة 2027 تبلغ 520,9 م.د لفائدة تدخلات القطاع ذات الصبغة التنموية في مجالات التكوين المهني الأساسي والمستمر والتشغيل والمبادرة الخاصة والشركات الأهلية وذلك بهدف الرفع من أداء منظومة التكوين المهني وتحسين التشغيلية وتنشيط سوق الشغل والمساهمة في دفع نسق إحداث المشاريع والمؤسسات الصغرى والمؤسسات الناشئة والشركات الأهلية والمساهمة في الإدماج الاقتصادي للفئات الهشة.

3. خدمة الدين العمومي لسنة 2027

من المتوقع أن تنخفض خدمة دين الدولة لسنة 2027 مقارنة بسنة 2026 بنسبة 7,4 % أي ما يعادل 1707 م.د لتبلغ حوالي 21275 م.د سنة 2027 مقابل 22982 م.د سنة 2026 وتتوزع كما يلي:

خدمة الدين العمومي لسنة 2027

مليون دينار (م د)	نتائج 2025	ق م 2026	تقديرات 2026	ق م 2027	التطور %
الفائدة	6460.9	7208.0	7436.0	7968.0	7.2
إجمالي الناتج المحلي	%3.76	%3.84	%4.03	%3.99	
الدين الداخلي	4682.3	5612.0	5863.0	6535.0	11.5
الدين الخارجي	1778.6	1596.0	1573	1433	- 8.9
الأصل	17983.7	15849.0	15546.0	13307.0	-14.4
إجمالي الناتج المحلي	**%10.48**	**%8.44**	**%8.42**	**% 6.67**	
الدين الداخلي	**9674.3**	**7932.0**	**7949.0**	**6823.0**	**-14.2**
الدين الخارجي	8309.4	7917.0	7597.0	6484.0	-14.7
خدمة الدين	**24444.6**	**23057**	**22982**	**21275.0**	%-7.4
إجمالي الناتج المحلي	%14.24	%12.27	%12.44	%10.66	
الدين الداخلي	14356.6	13544.0	13812.0	13358.0	%-3.3
الدين الخارجي	10088.0	9513.0	9170.0	7917.0	%-13.7

مع الإشارة وأن الزيادة في أسعار الصرف بـ 0.01 دينار للدولار وللأورو و0.1 دينار لـ 1000 ين ياباني تترتب عنها زيادة في خدمة دين الدولة لسنة 2027 كما يلي:

مليون دينار	الأورو	الدولار الأمريكي	اليان الياباني
فائدة الدين	2.0	1.8	0.5
أصل الدين	9.2	9.3	3.6
خدمة الدين	**11.2**	**11.1**	**4.1**

وتتمثل أهم التسديدات لسنة 2027 بعنوان أصل الدين:

- قروض السوق المالية العالمية: 30 مليار يان ياباني (أوت 2027) و150 مليون دولار (سبتمبر 2027)،
- أقساط قرض صندوق النقد الدولي: حوالي 186 مليون دولار موزعة على 8 أقساط شهرية،
- أقساط قروض البنك الافريقي للتصدير والاستيراد: 423 مليون دولار موزعة بين مارس وجوان وسبتمبر وديسمبر 2027 بمبلغ 105.7 مليون دولار كل فسط،
- قرض الاتحاد الأوروبي: 100 مليون أورو (ماي 2027)،
- قرض المملكة العربية السعودية:80 مليون دولار (موزعة بين فيفري وأوت 2027)،
- رقاع الخزينة 52 أسبوع:1400 م.د (موزعة على 12 شهرا)،
- رقاع الخزينة القابلة للتنظير 3043 م.د: (فيفري 795 م.د ومارس 541 م.د وماي 803 م.د وأكتوبر 400 م.د وديسمبر 505م.د)،
- القرض الرقاعي الوطني 1706 م.د (موزعة على 8 أشهر ابتداء من شهر فيفري)،
- القرض الداخلي بالعملة الأجنبية حوالي 670 م.د منها 410 م.د في ماي و260 م.د في جويلية.

وبالنسبة لفوائد الدين لسنة 2027، تم اعتماد فرضية استقرار نسب الفائدة المرجعية العالمية واستقرار سعر صرف الدينار التونسي بالإضافة إلى إمكانية محافظة البنك المركزي التونسي على نسبة الفائدة المركزية في مستواها الحالي. ورغم ارتفاع مستوى نسب الفائدة المرجعية العالمية فإنه من المتوقع أن يتواصل انخفاض فوائد الدين الخارجي نتيجة حجم الدين الخارجي بالإضافة إلى استقرار قيمة الدينار التونسي. وفي المقابل فإنّ ارتفاع فوائد الدين الداخلي هو نتيجة طبيعية لارتفاع حجم رقاع الخزينة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الاعتماد على تسهيلات البنك المركزي التونسي يساهم في تخفيض فوائد الدين الداخلي.

تطور حجم دين الدولة:

يتّضح من وثيقة التقرير العام لميزانية الدولة لسنة 2027 ومن كل المعطيات والبيانات المقدمة أنه من المتوقع أن يرتفع حجم دين الدولة في نهاية سنة 2027 إلى حدود 169529م.د مقابل 154561م.د سنة 2026 أي بزيادة 14968 م.د منها 14615 م.د نتيجة تمويل عجز الميزانية و346 م.د.

II. أعمال اللجنتين :

عقدت اللجنتين يوم 29 أكتوبر 2026 جلسة استماع إلى السيدة وزيرة المالية، خُصّصت لمتابعة مدى تقدم تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2026 والاطلاع على أبرز التوجهات والفرضيات التي يقوم عليها مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027.

وفي مستهل الجلسة، أوضح رئيس لجنة المالية والميزانية بمجلس نواب الشعب أن النقاش لن يتناول فصول مشروع قانون المالية لسنة 2027، وإنما سينصبّ على تقييم نسق تنفيذ ميزانية الدولة للسنة الجارية، واستجلاء التوجهات الكبرى والفرضيات المعتمدة للسنة المقبلة، بما يتيح الوقوف على مدى واقعيتها ومدى انسجامها مع الأولويات الوطنية والإمكانيات المالية المتاحة. وشدّد في هذا السياق على ضرورة إيلاء عناية خاصة للقطاعات الحيوية، والتثبت من مدى قدرة التقديرات المضمنة بالمشروع على تحقيق الأهداف المعلنة، وربط الاختيارات المالية بالنتائج المنتظرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

كما أكد أهمية إرساء عدالة جبائية فعلية تقوم على تكافؤ المعاملة بين القطاعين العام والخاص، بما يضمن عدم إقرار امتيازات لفائدة القطاع العام دون اعتماد تدابير منصفة لفائدة القطاع الخاص، بالنظر إلى دوره في خلق الثروة وتوفير مواطن الشغل والمساهمة في موارد الدولة. ودعا، في هذا الإطار، إلى توسيع القاعدة الجبائية وإدماج الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة ضمن الدورة الاقتصادية الرسمية، محذرًا من اتساع رقعة الاقتصاد الموازي وتحوله إلى قوة اقتصادية يصعب على الدولة مراقبتها وتأطيرها، بما ينعكس سلبًا على مواردها وعلى مبدأ المنافسة النزيهة.

وفي السياق ذاته، أبرز رئيس اللجنة الأهمية الاستراتيجية للأمن الغذائي، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع الحبوب وأسعارها، مؤكدًا ضرورة بلورة سياسة واضحة ترمي إلى تحسين الإنتاج الوطني والاقتراب من تحقيق الاكتفاء الذاتي والحد من التبعية للأسواق الخارجية. كما تساءل عن مدى تقدم الإصلاحات الموجهة إلى المؤسسات العمومية التي تواجه صعوبات مالية وهيكلية، وعن مدى

توفر برنامج إصلاحي عميق من شأنه تحسين مردوديتها وتعزيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني ودعم الموارد المالية للدولة، وخاصة فيما يتعلق بالصناديق الاجتماعية.

وتطرق كذلك إلى ارتفاع نفقات الدعم، داعيًا إلى تقديم معطيات دقيقة بشأن توزيع الاعتمادات المخصصة له خلال سنة 2027، ولا سيما بالنسبة إلى المواد الأساسية، من زيت نباتي وحليب وسكر، ومدى ضمان توجيهها إلى مستحقيها وتحسين نجاعتها. كما أثار مسألة ضعف تنفيذ نفقات الاستثمار وعدم بلوغ الأهداف المرسومة، رغم ما يمثله الاستثمار العمومي من رافعة أساسية لدفع النمو الاقتصادي وخلق مواطن الشغل. واستفسر، من جهة أخرى، عن مبررات ارتفاع نفقات التأجير وكتلة الأجور، مع تثمين الجهود المبذولة لتسوية وضعية عملة الحضائر، فضلًا عن طلب توضيحات بشأن حجم المتخلدات المالية للشركة التونسية للكهرباء والغاز وانعكاساتها على توازناتها المالية وعلى ميزانية الدولة.

ومن جهته، ثمّن رئيس لجنة المالية والميزانية بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم، الجهود التي تبذلها الوزارة، مشيراً إلى أن مشروع قانون المالية لسنة 2027 يعكس توجّه الدولة نحو تحفيز الاستثمار، وإن كان ذلك من خلال جملة محدودة من الإجراءات، غير أنه لا يتضمن، في المقابل، ملامح استراتيجية وطنية واضحة ومتكاملة لمكافحة البطالة ومعالجة إشكاليات التشغيلو أفاد أن المشروع يغلب عليه الطابع المحاسباتي، باعتباره يركّز على تأمين الموارد وتغطية النفقات دون أن يقترن ذلك بإجراءات هيكلية كافية لتحفيز النمو وتوسيع القاعدة الإنتاجية وخلق الثروة.

وفي سياق تقييمه للتوازنات المالية، أشار إلى أن المداخيل الذاتية للدولة لا تكفي لتغطية نفقاتها المقدّرة لسنة 2027، وهو ما يعكس حجم الضغوط التمويلية التي تواجهها المالية العمومية .ودعا، تبعاً لذلك، إلى ضرورة وضع حدّ لتفاقم هذا الوضع والبحث عن حلول مستدامة للحد من استنزاف الموارد وتنامي اللجوء إلى الاقتراض، متسائلاً عن مدى قدرة الدولة، في ظل حاجتها المتزايدة إلى التمويل لتغطية نفقاتها، على توفير التمويلات الضرورية لصغار الفلاحين والمستثمرين ومرافقتهم، باعتبارهم من الفئات والأنشطة التي يُعوّل عليها في تنشيط الدورة الاقتصادية وتعزيز الإنتاج وخلق فرص العمل.

من جانبها، قدّمت السيدة وزيرة المالية عرضًا حول الظرف الاقتصادي والمالي الذي تم في إطاره إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027، مبينة أن الاقتصاد العالمي لا يزال يواجه حالة من عدم اليقين نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية وتقلب أسعار الطاقة. وأشارت إلى أنه من المتوقع أن يتباطأ النمو بمنطقة اليورو إلى 0,9% سنة 2026 قبل أن يتحسن إلى 1,2% سنة 2027، في حين

يُنتظر أن يبلغ النمو العالمي 3,4% سنة 2027. كما يُتوقع أن يبلغ التضخم العالمي 4,7% سنة 2026، قبل تراجعه إلى 3,9% سنة 2027، مع بقاء التضخم في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية في حدود 5,8% ثم 4,8% على التوالي. وتميز الظرف العالمي كذلك بتقلبات حادة في أسعار النفط وارتفاع نسق أسعار القمح.

وعلى المستوى الوطني، أكّدت قدرة الاقتصاد التونسي على الصمود رغم تعدد المخاطر، حيث سجلت نسبة النمو 2,4% خلال السداسي الأول من سنة 2026، مدفوعة أساسًا بتحسن أداء قطاعي الفلاحة والخدمات، مقابل استمرار ضعف النشاط الصناعي. كما بلغ التضخم 5,6% في سبتمبر 2026، والمعدل التراكمي خلال الأشهر التسعة الأولى 5,2%، مقابل 5,5% خلال الفترة نفسها من السنة السابقة.

وفي ما يتعلق **بالمبادلات التجارية**، أفادت أن الصادرات ارتفعت بنسبة 8,6% وارتفعت الواردات بنسبة 13,1%، لتستقر نسبة التغطية في حدود 70,6%، مع تسجيل عجز تجاري في قطاع الطاقة قدره 10,480 مليون دينار، أي 50% من العجز الجملي، مقابل 7,148 مليون دينار خلال الفترة نفسها من سنة 2025. وفي المقابل، حافظ القطاع الفلاحي على فائض في المبادلات الغذائية. كما ارتفعت عائدات السياحة بنسبة 3,7% وتحويلات التونسيين بالخارج بنسبة 4,4%. وتحسن سعر صرف الدينار مقابل الدولار بنسبة 3,5% إلى موفى سبتمبر 2026، مقابل تراجعه بنسبة 0,8% أمام الأورو، فيما بلغت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية 24,180 مليون دينار، بما يعادل 93 يوم توريد.

أما بخصوص **تنفيذ ميزانية الدولة إلى موفى سبتمبر 2026**، فقد بلغت المداخيل الجملية 37,069 مليون دينار، بزيادة قدرها 3,1%، توزعت بين 34,946 مليون دينار من المداخيل الجبائية، بنسبة إنجاز 73%، و2,124 مليون دينار من المداخيل غير الجبائية والهبات، بنسبة إنجاز 44,4%. وفي المقابل، بلغت نفقات الميزانية المدفوعة 39,060 مليون دينار، بزيادة قدرها 11%، منها 18,548 مليون دينار بعنوان الأجور، بنسبة إنجاز 73,4%.

كما بلغت النفقات ذات الصبغة التنموية المصروفة 4,871 مليون دينار، منها 1,126 مليون دينار متأتية من قروض خارجية مباشرة لمشاريع الدولة و1,461 مليون دينار بعنوان تدخلات ذات صبغة تنموية، بنسبة إنجاز بلغت 41,8%. ووصلت خدمة الدين العمومي إلى 17,906 مليون دينار، منها 12,283 مليون دينار بعنوان أصل الدين و5,623 مليون دينار بعنوان الفوائد، مع الإشارة إلى تسديد قرض من السوق المالية العالمية بقيمة 740 مليون أورو في جويلية 2026. وأكدت الوزيرة

مواصلة ترشيد النفقات وحسن التصرف في الاعتمادات، خاصة في ظل ارتفاع كلفة دعم المحروقات التي بلغت 3,866 مليون دينار إلى موفى سبتمبر.

وبخصوص **مشروع ميزانية الدولة لسنة 2027**، بيّنت الوزيرة أنه يندرج ضمن السنة الثانية من تنفيذ مخطط التنمية 2026-2030، المصادق عليه بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2026 المؤرخ في 20 جويلية 2026، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين استدامة المالية العمومية ودفع النمو الاقتصادي والاجتماعي. وقد أُعد المشروع على أساس نمو اقتصادي في حدود 3,1%، ونمو عالمي بـ3,4%، واستقرار سعر صرف الدينار، واعتماد سعر مرجعي لبرميل برنت في حدود 80 دولارًا، مع فرضية زيادة الإنتاج الوطني من النفط والغاز بنسبة 29% وبلوغ كميات الغاز الجزائري العابر للبلاد حوالي 21 مليار متر مكعب تعاقدي.

وأضافت أن التوجهات المعتمدة تقوم على تحسين تعبئة الموارد الذاتية وإصلاح المنظومة الجبائية ورقمنة الإدارة، وترشيد الإنفاق والتحكم في التداين، إلى جانب دعم الفئات محدودة الدخل وتوفير حاجيات دعم المحروقات والمواد الأساسية والنقل العمومي. كما تشمل تحسين مناخ الاستثمار والتنمية الجهوية، وتعزيز الأمن الغذائي والمائي والطاقي، ودعم التحول الرقمي، وإصلاح قطاعي الصحة والضمان الاجتماعي، وتطوير البنية التحتية والانتقال البيئي.

وفي ما يتعلق **بالتوازنات المالية**، أفادت بأن نفقات ميزانية الدولة لسنة 2027 ستبلغ 68,895 مليون دينار، بزيادة قدرها 8,4% مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2026، فيما سيبلغ الحجم الجملي للميزانية، باعتبار أصل الدين والقروض وتسبقات الخزينة الصافية، نحو 82,402 مليون دينار، بزيادة قدرها 3,5%. وتتوزع هيكلة النفقات أساسًا بين التأجير بنسبة 40%، والتنمية بنسبة 18%، والدعم بنسبة 17%، وفوائد الدين بنسبة 12%، إلى جانب نفقات التسيير والتدخلات الاجتماعية والنفقات الطارئة.

وأكّدت أن **البعد الاجتماعي** يمثل إحدى أولويات المشروع، حيث ستبلغ نفقات التأجير 27,349 مليون دينار، بما يمثل 39,7% من نفقات الميزانية و33,2% من حجمها الجملي و13,7% من الناتج المحلي الإجمالي. وستخصص هذه الاعتمادات لتنفيذ القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور للسنوات 2026-2027 و2028، ومواصلة الانتدابات، وتفعيل برنامج انتداب حاملي شهادة الدكتوراه، وتسوية وضعية القسط الأخير من عملة الحضائر، ليبلغ مجموع الانتدابات والتسويات 32,557 خطة. كما خصصت 5,091 مليون دينار للتدخلات الاجتماعية، بزيادة 2,9%، إلى جانب

11,846 مليون دينار للدعم، منها 7,090 ملايين دينار للمحروقات و4,036 ملايين دينار للمواد الأساسية و720 مليون دينار للنقل العمومي. وتتضمن منحة المحروقات 820 مليون دينار لتسوية جزء من المتخلدات بعنوان حاجيات الدعم للسنوات السابقة.

وبالنسبة إلى **نفقات التنمية**، أوضحت أنها ستبلغ 12,530 مليون دينار، بارتفاع قدره 7,6% مقارنة بسنة 2026، وتتوزع بين 6,971 مليون دينار بعنوان الاستثمار و5,500 مليون دينار بعنوان التدخلات ذات الصبغة التنموية. وستوجه هذه الاعتمادات إلى المشاريع ذات المردودية الاقتصادية والاجتماعية العالية، وخاصة في مجالات المياه والنقل والطاقة المتجددة والصحة والتعليم والبنية التحتية، فضلًا عن الأمن الغذائي والمائي والطاقي، والتحول الرقمي والانتقال البيئي والتنمية الجهوية.

أما على **مستوى الموارد**، فقد قدرت مداخيل ميزانية الدولة بـ54,280 مليون دينار، منها 49,600 مليون دينار مداخيل جبائية بزيادة 4,7%، و4,680 مليون دينار مداخيل غير جبائية وهبات. وتتوزع المداخيل الجبائية بين 37,368 مليون دينار من النظام الداخلي و12,232 مليون دينار من النظام الديواني، فيما تقدر المداخيل غير الجبائية بـ4,330 مليون دينار والهبات بـ350 مليون دينار. وبناء على ذلك، سيبلغ العجز الأولي، دون احتساب الهبات والمصادرة، 6,997 مليون دينار، أي 3,5% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما سيبلغ عجز الميزانية باعتبار فوائد الدين 14,965 مليون دينار، أي 7,5% من الناتج المحلي الإجمالي. ويقتضي ذلك تعبئة حاجيات تمويل تقدر بـ28,122 مليون دينار، منها 26,722 مليون دينار موارد اقتراض و1,400 مليون دينار موارد خزينة أخرى، وتتوزع موارد الاقتراض بين 19,845 مليون دينار داخليًا و6,877 مليون دينار خارجيًا.

كما أشارت الوزيرة إلى أن نسبة الدين العمومي قد تبلغ 85% من الناتج المحلي الإجمالي في موفى سنة 2027، مقابل 83,7% منتظرة سنة 2026 و83,3% مسجلة سنة 2025، ويتوزع بين دين خارجي في حدود 31,4% ودين داخلي في حدود 68,6%. ويبرز ذلك حجم التحديات المطروحة على المالية العمومية، ويؤكد ضرورة مواصلة الإصلاحات وتحسين تعبئة الموارد وترشيد الإنفاق والتحكم في مسار التداين، مع المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة ودعم الاستثمار والتنمية الشاملة.

وقد مثّل عرض السيدة الوزيرة منطلقًا لنقاش مستفيض تناول جملة من المسائل المرتبطة بمدى واقعية الفرضيات المعتمدة، ونجاعة السياسات العمومية، وقدرة الاختيارات المالية المقترحة على معالجة الاختلالات الهيكلية للاقتصاد الوطني وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية المعلنة.

وخلا النقاش أثار النواب جملة من المسائل تعلقت بالمحاور التالية:

☙ متابعة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2026 ومسار إعداد مشروع ميزانية 2027:

استفسر النواب عن أسباب عدم تقديم تقرير تقييمي شامل يبرز مستوى تنفيذ الاعتمادات المرصودة ومدى تحقق النتائج المنتظرة من الإجراءات والتدابير التي تضمنها قانون المالية. كما تساءلوا عن مبررات عدم إعداد قانون مالية تعديلي، رغم ما طرأ من تغيرات على بعض الفرضيات الاقتصادية والمالية التي تم اعتمادها عند إعداد الميزانية الأصلية.

كما توقفوا عند التأخر في إصدار الأوامر التطبيقية المتعلقة بعدد من فصول قانون المالية، وما ترتب عن ذلك من تعطيل لتفعيل بعض الإجراءات، مطالبين بتوضيح أسباب هذا التأخير، سواء كانت ذات طبيعة قانونية أو إدارية أو مالية أو ناجمة عن ضعف التنسيق بين مختلف الهياكل الوزارية. وشددوا في هذا السياق على ضرورة إرساء منظومة متابعة وتقييم تستند إلى مؤشرات واضحة وقابلة للقياس، تسمح بالوقوف على مدى تنفيذ الإجراءات وتحديد أثرها الفعلي.

وفي علاقة بمسار إعداد مشروع قانون المالية، أثار النواب مسألة محدودية تشريكهم في مرحلة الإعداد، مؤكدين أهمية تعزيز الحوار والتنسيق بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، بما يضمن مزيدًا من النجاعة في مناقشة الاختيارات المالية، ويتيح الاستفادة من المقترحات والملاحظات البرلمانية في صياغة التوجهات والاستجابة للحاجيات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.

☙ المجال الجبائي:

انصب جانب هام من النقاش على ضرورة تكريس مبادئ العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص بين مختلف المتدخلين الاقتصاديين، وتوسيع القاعدة الجبائية ومقاومة التهرب الجبائي، مع التساؤل عن إمكانية مراجعة الضغط الجبائي وتقييم انعكاساته على الاستثمار والمؤسسات الاقتصادية وقدرتها على خلق الثروة. كما شدد النواب على ضرورة إدماج الأنشطة الاقتصادية غير المنظمة والتصدي للتهريب والاقتصاد الموازي، محذرين من اتساع حجمه وتنامي قدرته التنافسية على حساب الاقتصاد المنظم وموارد الدولة.

واعتبروا أن تعميم الدفع الإلكتروني وتسريع نسق الرقمنة يمثلان من الآليات الأساسية للحد من المعاملات خارج المسالك الرسمية وتعزيز الشفافية والقدرة على التتبع والمراقبة. كما استفسروا عن موعد تفعيل المجلس الوطني للجباية، وعن الإجراءات العملية الكفيلة بالتخلي عن النظام التقديري وتعويضه بمنظومة جبائية أكثر عدالة وشفافية وملاءمة للواقع الاقتصادي، فضلًا عن إثارة مسألة تغيير العملة وعلاقتها بمقاومة الاقتصاد الموازي.

☙ دفع الاستثمار والنمو وإصلاح المؤسسات العمومية:

اعتبر النواب أن السياسات المالية والنقدية المعتمدة لا تزال في حاجة إلى مزيد من الانسجام مع الأهداف التنموية، مستفسرين عن التدابير المزمع اتخاذها لدعم الاستثمار الخارجي وتحسين جاذبية البلاد للمستثمرين، وعن أسباب بطء نسق إنجاز المشاريع العمومية وعدم بلوغ نسب التنفيذ المنشودة. ودعوا، في هذا السياق، إلى مراجعة الإطار التشريعي المنظم للاستثمار ومجلة الصرف والنصوص المتعلقة بالصفقات العمومية، وتبسيط الإجراءات الإدارية وحذف التراخيص التي تعطل المبادرة الاقتصادية، إلى جانب تفعيل آليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتسريع إنجاز المشاريع، باعتبار الدولة طرفًا محوريًا في دفع الاستثمار وتحريك النشاط الاقتصادي.

كما سلطوا الضوء على الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة، وخاصة التعقيدات الإدارية ومحدودية النفاذ إلى التمويل، وما ترتب عنها من تعثر عدد منها وتوقف بعضها عن النشاط، مطالبين بوضع إجراءات عاجلة وملموسة لمساندتها وتيسير استعادتها لنشاطها وتعزيز مساهمتها في الدورة الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والمنشآت العمومية، استفسر النواب عن مدى تقدم الإصلاحات الرامية إلى تحسين حوكمتها ومردوديتها، وعن التوجهات المتعلقة بمراجعة مساهمة الدولة في المؤسسات غير المربحة، مؤكدين ضرورة التمييز بين المؤسسات التي تستوجب إعادة الهيكلة وتلك التي تتطلب تدابير إنقاذ عاجلة بالنظر إلى أهميتها الاقتصادية والاجتماعية. كما تناولوا الوضعية المالية للصناديق الاجتماعية، مطالبين بتشخيص دقيق لحجم عجزها وأسبابه، خاصة في ظل ارتفاع عدد المتقاعدين وتزايد الالتزامات المالية، وداعين إلى تنويع مصادر تمويلها واعتماد إصلاحات هيكلية تضمن استدامتها وقدرتها على الوفاء بتعهداتها.

وتطرق النواب كذلك إلى ضرورة إصلاح الإدارة المركزية والإدارات الجهوية، ومراجعة السلم الوظيفي وتفعيل الخطط الوظيفية، بما يعزز النجاعة الإدارية ويحسن جودة الخدمات العمومية. كما أكدوا أهمية تدعيم اللامركزية الاقتصادية وتوسيع مشاركة الجهات في تحديد الأولويات التنموية واتخاذ القرار، بما يكرس مقاربة أكثر عدالة في توزيع الموارد وتوجيه الاستثمارات.

☙ توجيه الدعم إلى مستحقيه:

استأثر ملف الدعم بحيز هام من النقاش، حيث تساءل النواب عن مدى وصول الدعم إلى الفئات المستحقة وعن حجم الانتفاع الفعلي به، في ظل ارتفاع كلفته على ميزانية الدولة. ودعوا إلى

تطوير منظومة رقمية ولوجستية متكاملة تسمح بالتدرج نحو توجيه الدعم إلى مستحقيه من الأشخاص بدل الاقتصار على دعم الأسعار والسلع، مع ضرورة توفير المعطيات الكفيلة بتفسير تطور نفقات الدعم والتحويلات الاجتماعية وتعزيز التواصل مع المواطنين بشأن الخيارات المعتمدة وأسبابها.

كما تناول النقاش سبل دعم تحويلات التونسيين المقيمين بالخارج وتعزيز مساهمتها في تمويل الاقتصاد الوطني، إلى جانب إمكانية إعادة جدولة ديون القطاع السياحي بما يساعد المؤسسات الناشطة فيه على تجاوز صعوباتها المالية واستعادة قدرتها على الاستثمار. وفي السياق ذاته، اقترح بعض النواب إعفاء المولدات الكهربائية من المعاليم الديوانية عند التوريد، بالنظر إلى دورها في مواجهة النقص في الطاقة وضمان استمرارية التزود بالكهرباء.

تعزيز الأمن الغذائي والطاقي وتحقيق التنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية:

أكد النواب أن الإشكاليات المتكررة التي يشهدها قطاع الحبوب تستوجب معالجة جذرية، ولا يمكن الاكتفاء بتفسيرها بتداعيات جائحة كورونا أو الحرب الروسية الأوكرانية، باعتبار ضرورة تجاوز العوامل الظرفية نحو معالجة الاختلالات الهيكلية لمنظومة الإنتاج والتجميع والتخزين والتوزيع. ودعوا إلى اعتماد سياسة جديدة للإنتاج والاستهلاك، وتعزيز الإنتاج الوطني وتحسين نسب الاكتفاء الذاتي، بما يضمن الأمن الغذائي ويحد من التبعية للأسواق الخارجية وتقلباتها.

أما في المجال الطاقي، فقد استفسر النواب عن الإجراءات العملية التي تعتزم الدولة اعتمادها للتقليص من العجز الطاقي، وعن مدى تقدم المشاريع المبرمجة في مجال إنتاج الطاقات المتجددة وتحسين النجاعة الطاقية، كما طالبوا بتوضيح التدابير الكفيلة بتفادي تكرار انقطاعات الكهرباء والماء التي شهدتها البلاد خلال صائفة سنة 2026، وما رافقها من انعكاسات على المواطنين والمؤسسات الاقتصادية واستمرارية المرافق العمومية.

وفيما يتعلق بالتنمية الجهوية والمحلية، أشار النواب إلى محدودية الاعتمادات المرصودة لهذا المجال وعدم انعكاسها بالقدر الكافي على التوجه نحو اللامركزية الاقتصادية وتحقيق التوازن بين الجهات. وشددوا على ضرورة اعتماد توزيع أكثر إنصافًا لثروات البلاد ومواردها، وتعزيز دور الإدارات الجهوية في تنفيذ البرامج والمشاريع التنموية، بما يستجيب للخصوصيات المحلية ويحد من التفاوت في فرص التنمية.

وعلى المستوى الاجتماعي، استفسر النواب عن مدى تقدم تنفيذ القانون المتعلق بتشغيل من طالت بطالتهم، وعن الروزنامة المحددة لاستكمال إصدار نصوصه التطبيقية، بما يسمح بتفعيل

مقتضياته وتحقيق أهدافه. كما أثاروا مسألة برنامج «سيارة لكل عائلة» والإجراءات المتعلقة بسيارات الأشخاص ذوي الإعاقة.

وفي ختام تدخلاتهم، ثمّن النواب قدرة الدولة على مواصلة الإيفاء بتعهداتها رغم ما تواجهه من ضغوط مالية واقتصادية، غير أنهم أكدوا أن المحافظة على التوازنات المالية لا ينبغي أن تتم على حساب الاستثمار أو على حساب إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطوير أدائها. وشددوا على ضرورة تجاوز المقاربة التي تجعل من الميزانية مجرد أداة لتغطية النفقات الجارية وتسديد الالتزامات، نحو اعتماد رؤية إصلاحية متكاملة تجعل منها رافعة لخلق الثروة وتحفيز الاستثمار وتحسين الخدمات العمومية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في تفاعلها مع مداخلات النواب، قدمت وزيرة المالية جملة من التوضيحات والتوجهات المتعلقة بمختلف المسائل المطروحة، وذلك وفق المحاور التالية:

❖ إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية وتعزيز الحوكمة المالية

أكدت السيدة وزيرة المالية أن إصلاح المؤسسات والمنشآت العمومية يمثل ورشا هيكليا يتجاوز اختصاص وزارة المالية وحدها، باعتباره مسؤولية مشتركة بين مختلف الوزارات والهياكل القطاعية المعنية، موضحة أن دور الوزارة يتمثل أساسا في دراسة طلبات التمويل والضمانات، وإبداء الرأي في المسائل المالية والاقتصادية، والمساهمة في إعداد النصوص القانونية والترتيبية ذات الصلة.

وشددت في هذا السياق على أن معالجة الصعوبات التي تواجه هذه المؤسسات لا يمكن أن تقتصر على ضخ التمويلات أو منح الامتيازات الجبائية، بل تقتضي إرساء إصلاحات فعلية تشمل مراجعة منظومات الحوكمة، وتحسين الأداء، وتقييم الوضعيات المالية والتشغيلية لكل مؤسسة، ومدى قدرتها على مواصلة نشاطها بالصيغة الحالية، مع دراسة الخيارات الممكنة لإعادة الهيكلة أو تنظيم النشاط وفق خصوصية كل حالة.

وأفادت بأن الحكومة تعمل على تدارك التأخير المسجل في إعداد القوائم المالية لعدد من المؤسسات العمومية، معتبرة أن استكمالها في الآجال المطلوبة يمثل شرطا أساسيا لتحسين الحوكمة وتعزيز الشفافية وتوفير معطيات دقيقة وموضوعية حول وضعياتها المالية، بما يتيح تحديد مواطن الخلل وتقييم الأداء وضبط الإصلاحات الضرورية. كما نبهت إلى أن غياب المعطيات المحاسبية أو عدم إعداد القوائم المالية لسنوات متتالية يحد من إمكانية مراقبة التصرف وتقييم النتائج، ويجعل من الصعب تحديد الاحتياجات الحقيقية للتمويل.

وأضافت أن مواصلة دعم مؤسسات تعاني صعوبات مالية دون معالجة الأسباب الهيكلية التي أدت إلى وضعيتها لا يمكن أن تمثل حلا مستداما، خاصة في ظل محدودية الموارد العمومية وتزايد الالتزامات المالية للدولة، وما قد يترتب عن ذلك من اللجوء إلى الاقتراض أو تعبئة موارد إضافية. وأكدت أن الإصلاح ينبغي أن يكون مسارا متواصلا للدولة، قائما على الحوكمة الرشيدة وضبط المسؤوليات وتقييم النتائج، مع المحافظة على المؤسسات القادرة على أداء دور اقتصادي واجتماعي ناجع.

❖ إصلاح الإدارة والوظيفة العمومية والتصرف في الموارد البشرية

وفيما يتعلق بوضعية البلديات والاستعدادات للسنة القادمة، ولا سيما لصائفة سنة 2027، أكدت السيدة الوزيرة ضرورة عدم التساهل مع النقائص المسجلة في أداء بعض البلديات، مشيرة إلى أنه تم خلال الفترة الماضية متابعة وضعيتها بالتنسيق مع وزير الداخلية والمسؤولين المعنيين والكتّاب العامين، والوقوف على الإشكاليات التي تحول دون اضطلاع بعضها بمهامها على الوجه المطلوب. وبينت أن التقارير المتعلقة بالفترة الأولى من السنة وبنهاية فصل الصيف أظهرت تحسنا في بعض الجوانب، غير أن ذلك لا ينفي استمرار عدد من النقائص التي تستوجب المعالجة.

وأرجعت جانبا من هذه الصعوبات إلى تشتت الخارطة البلدية نتيجة الخيارات المعتمدة في منظومة سابقة، والتي أفضت إلى إحداث بلديات في مناطق محدودة الكثافة السكانية دون توفير الموارد المالية والبشرية الضرورية لتمكينها من أداء وظائفها. كما أشارت إلى أن بعض القرارات المتعلقة بالتشغيل وتسوية الوضعيات المهنية وإعادة توزيع الأعوان أثرت في توزيع الموارد البشرية، في ظل تواصل مطالب النقل وعدم رغبة بعض الأعوان في العمل بالمناطق التي تم توجيههم إليها.

وأكدت أن هذه الإشكاليات تتجاوز المستوى البلدي لتشمل الوظيفة العمومية بصفة عامة، حيث يبرز تفاوت في توزيع الأعوان بين المؤسسات والجهات نتيجة اعتماد مقاربة اجتماعية في فترات سابقة راعت ظروف الأعوان ومواقع إقامتهم وكلفة التنقل والسكن. وأوضحت أن تفهم هذه الاعتبارات الاجتماعية لا يحول دون ضرورة مراجعة آثارها وتحسين توزيع الموارد البشرية، بما يضمن التناسب بين عدد الأعوان والحاجيات الفعلية للمؤسسات والإدارات.

وشدّدت في هذا الإطار على أهمية اعتماد المعطيات المتاحة لإعادة توزيع الموارد البشرية والرفع من مردودية العمل، ومعالجة وضعيات الأعوان الذين يتقاضون أجورا دون مباشرة عمل فعلي، مقابل وجود مؤسسات ومناطق تشكو نقصا في الإطارات والأعوان. كما أبرزت ضرورة توفير الظروف الملائمة لاستيعاب أصحاب الشهائد والكفاءات والمهارات المتخرجة من الجامعات ومؤسسات

التكوين، وتمكينهم من فرص مهنية داخل جهاتهم، بما يسهم في الحد من هجرة الشباب واستثمار الكفاءات الوطنية.

وفيما يتعلق بالهجرة، اعتبرت الوزيرة أن هجرة الكفاءات ظاهرة دولية تشمل الشباب والعائلات ومختلف الفئات المهنية، ولا ترتبط فقط بمستوى الأجور، بل تتصل كذلك بظروف العمل ومدى توفر التجهيزات والإمكانات اللازمة لممارسة بعض الاختصاصات. وأكدت أهمية تطوير البرامج التعليمية والتكوينية بما يتلاءم مع حاجيات الاقتصاد الوطني، والاستفادة من التجارب الأجنبية مع تكييفها مع الخصوصيات الوطنية، وتوفير بيئة ملائمة لاستثمار الكفاءات التونسية.

وبخصوص الانتدابات المبرمجة لسنة 2027، أوضحت أن العدد الجملي المرخص فيه إلى موفى السنة يبلغ 692 ألفا و702 عون، ويشمل الأعوان المباشرين بالوزارات والإدارات المركزية والجهوية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية، مع مراعاة الإحالات على التقاعد. وبينت أن هذا العدد يحتسب انطلاقا من العدد المرخص فيه لسنة 2026، مع إضافة 32 ألفا و557 خطة مرخصا فيها لسنة 2027، بإعتبار تخصيص 5663 خطة لتسوية وضعية عملة الحضائر، وهي دفعة ينتظر أن تكون من آخر الدفعات في إطار استكمال هذه التسوية.

وفي إطار ردها على تساؤلات النواب بشأن تسوية الوضعيات المهنية للأعوان العموميين وتنفيذ الفصول المتعلقة بشأنهم الواردة بقانون المالية لسنة 2026، أفادت وزيرة المالية بأنّ العمل جار على متابعة عدد من الملفات بالتنسيق مع الوزارات والهياكل المعنية.

فبخصوص أعوان الآلية 16 من غير المباشرين، أوضحت الوزيرة أنّه يجري حاليا العمل على المستوى المركزي والجهوي، بالتنسيق مع وزارة التشغيل والتكوين المهني، لحصر أعداد المعنيين بهذه الوضعية، وذلك بعد توجيه مراسلات إلى مختلف الولايات لجمع المعطيات اللازمة. وأضافت أنّ العدد الجملي لم يحدد بعد، نظرا إلى تفرق المعنيين بين عدد من الهياكل، من بينها وزارة التربية، مؤكدة أنّ عملية تجميع المعطيات ما تزال متواصلة.

أما فيما يتعلق بتطبيق الفصل 92 من قانون المالية لسنة 2026 والخاص بوزارة الصحة، فقد بيّنت السيدة الوزيرة أنّ الملف شهد تقدما هاما، خاصة فيما يتعلق بانتداب المرسمين بقائمات الانتظار في خطة مساعد صحي، والبالغ عددهم قرابة خمسة آلاف عون، وذلك من خلال تسوية وضعياتهم عن طريق الترسيم. وأشارت إلى أنّ مشاريع الأوامر ذات الصلة بلغت مرحلتها النهائية من الإعداد، بعد استكمال استشارة كل من مصالح الوظيفة العمومية ووزارتي المالية والصحة.

وفيما يخص وزارة الداخلية، وتحديدا الفصلين 97 و108 من قانون المالية لسنة 2026، أفادت السيدة الوزيرة بأنّ تسوية وضعيات الأعوان الذين لم يبلغوا سنّ الستين سنة بتاريخ صدور الأمر ستتم عن طريق الترسيم على دفعتين، تُخصّص للأولى نسبة 60% وللثانية نسبة 40% خلال السنة الثانية. كما أكدت أنّ مشروع الأمر المتعلق بهذه التسوية بلغ مرحلة متقدمة من الإعداد بالتنسيق بين مصالح الوظيفة العمومية ووزارة الداخلية.

وبخصوص الفصل 100 من قانون المالية لسنة 2026 المتعلق بوزارة تكنولوجيات الاتصال، والمتصل بترسيم عاملات النظافة المؤجّرات على حساب وكالة الدفوعات بالبريد التونسي، أوضحت السيدة الوزيرة، استنادا إلى المعطيات الواردة من وزارة الإشراف وإدارة التأجير بوزارة المالية، أنّ الملف بلغ مرحلة متقدمة، وأنّ مشروع الأمر المتعلق به أصبح جاهزا، وفق المعطيات المتوفرة لديها.

وبخصوص القانون عدد 18 لسنة 2025، الصادر بتاريخ 22 ديسمبر 2025، والمتعلق بأحكام استثنائية للانتداب، أوضحت السيدة الوزيرة أنّ الإشراف على تنفيذ أحكام وإجراءات هذا القانون يعود إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني، وفقا لما نصّت عليه أحكام القانون.

كما أشارت إلى أنّ الملف كان محلّ متابعة خلال عدد من الاجتماعات التي انعقدت بحضور رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء المعنيين، ومن بينهم وزير الشؤون الاجتماعية ووزير التشغيل والتكوين المهني. وبيّنت أنّ رئيس الجمهورية شدّد خلال هذه الاجتماعات على ضرورة معالجة الوضعيات المعنية وعدم مواصلة تركها على حالها، وعلى أهمية تفعيل القانون عدد 18 لسنة 2025 والعمل على استكمال النصوص والإجراءات اللازمة لتنفيذه. وأفادت بأنّ إعداد المنصة المخصصة لهذا الغرض قد بلغ مرحلة متقدمة، وأنّ العمل يتواصل لضبط المعايير المعتمدة للانتفاع بالإجراء، وفقا للشروط المنصوص عليها بالقانون، مع تضمينها بالمنصة وبالنصوص الترتيبية ذات الصلة.

كما أكدت أهمية إحكام ضبط هذه المعايير، بما يضمن تحديد المستفيدين وفقا لشروط واضحة ودقيقة، ويحول دون اعتماد مقاييس غير موضوعية في معالجة الملفات. وشدّدت كذلك على ضرورة ضبط كيفية تنفيذ الانتدابات على دفعات، مع تحديد مبررات ترتيب هذه الدفعات وأسباب تقديم بعضها على غيرها، بما يضمن الشفافية والوضوح في تنفيذ الإجراء. وبيّنت أنّ وزارة المالية ستتولى، في حدود صلاحياتها، توفير الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات، وذلك إثر استكمال إعداد المنصة وصدور النصوص الترتيبية ذات الصلة.

❖ تحسين مناخ الأعمال وتيسير الاستثمار وتسريع إنجاز المشاريع

وفيما يتصل بدفع الاستثمار وتحسين مناخ الأعمال، أكدت السيدة الوزيرة أن الصعوبات التي تعترض إنجاز المشاريع لا ترتبط بالضرورة بنقص التمويلات أو الاعتمادات المرصودة، إذ قد تعود في جانب هام منها إلى التعقيدات التشريعية والإدارية وتداخل النصوص المنظمة للمجالات العقارية والفلاحية والسكنية والغابية، فضلا عن تعدد المتدخلين وعدم وضوح المسؤوليات والإجراءات.

وأوضحت أن الميزانية تتضمن اعتمادات وإجراءات موجهة لدعم الفئات محدودة الدخل وتعزيز الحماية الاجتماعية ومساندة الفلاحين والتنمية الريفية، كما تم رصد الاعتمادات اللازمة للمشاريع التنموية المبرمجة لسنة 2027 في إطار التعهدات المالية ووفق مقتضيات القانون الأساسي للميزانية. غير أن حسن توظيف هذه الاعتمادات يظل رهين القدرة على تجاوز العوائق التي تحول دون دخول المشاريع حيز الإنجاز واستكمالها في الآجال المحددة.

وأكدت في هذا الإطار ضرورة مراجعة بعض التشريعات وتبسيط الإجراءات وتوضيح المسؤوليات بين مختلف الهياكل، بما يحقق التوازن بين تسهيل الاستثمار وحماية أملاك الدولة والمال العام، ويحد من تداخل الاختصاصات وتعطل المشاريع.

وأكدت أن تحسين مناخ الأعمال يقتضي اعتماد مقاربة تشاركية تجمع بين الوظيفتين التشريعية والتنفيذية والمستثمرين ومختلف المتدخلين الاقتصاديين، بهدف تطوير الإطار التشريعي والترتيبي وتبسيط الإجراءات وتوفير ظروف أكثر ملاءمة للمؤسسات والمبادرة الخاصة.

وفيما يتعلق بتنفيذ القوانين، أوضحت أن المصادقة على النصوص التشريعية لا تعني بالضرورة إمكانية تطبيقها بصورة فورية، إذ قد تعترض التنفيذ صعوبات تتصل بعدم صدور النصوص التطبيقية أو عدم استكمال الآليات والإجراءات الضرورية. وشددت على أهمية إحكام إعداد الأوامر والقرارات الترتيبية والتنسيق بين الوزارات والهياكل المعنية والتثبت من سلامة النصوص وقابليتها للتنفيذ قبل إحالتها للإمضاء، بما يضمن حسن تنزيل الأحكام التشريعية وتفادي تعطيل المشاريع والإجراءات.

❖ السياسة النقدية والتصرف في العملة الأجنبية وتسوية وضعيات الصرف

وبخصوص السياسة النقدية ودور البنك المركزي في دعم الاستثمار واستقطاب الأموال، أكدت السيدة الوزيرة أهمية التنسيق بين وزارة المالية والبنك المركزي، مع مراعاة التوازنات المالية والنقدية واستقرار الدينار وحاجيات الدولة من العملة الأجنبية، سواء لخدمة الدين أو لتمويل الاستثمار والتوريد.

وأشارت إلى إمكانية دراسة منح البنك المركزي بعض الاستثناءات المتعلقة باستعمال العملة الأجنبية، مع التأكيد على أن الوضعية النقدية للبلاد لا تسمح في المرحلة الراهنة بتداول هذه العملة على نطاق واسع ودون قيود، بالنظر إلى ضرورة المحافظة على التوازنات النقدية وتوفير الموارد اللازمة لتغطية الالتزامات الخارجية.

كما تطرقت إلى إمكانية النظر في إجراءات لتسوية وضعيات الصرف، والتي تهدف إلى إعادة الأموال واستثمارها بالبلاد التونسية مع ضرورة مراعاة متطلبات مكافحة تبييض الأموال وضمان سلامة المعاملات المالية. وهو ما يستوجب توفير ضمانات قانونية واضحة تعزز الثقة وتحدد شروط الانتفاع بالتسوية، مع المحافظة على مقتضيات الرقابة والشفافية.

وشددت على أهمية استكمال الدراسات والملفات القانونية والمالية مسبقا قبل إدراج أي إجراءات جديدة ضمن قوانين المالية، بما يضمن وضوح الإطار المنظم لها وقابليتها للتطبيق ونجاعتها في تحقيق الأهداف المرجوة.

وفي السياق ذاته، تم التطرق إلى الصعوبات المتعلقة بتنفيذ الفصل الوارد بقانون المالية لسنة 2026 والمتعلق بتمكين كل عائلة من اقتناء سيارة سياحية، حيث أوضحت الوزيرة أن تطبيق هذا الإجراء يطرح إشكاليات تتصل بإمكانية الاستفادة من المنحة السياحية لتمويل عملية الاقتناء ومدى توافق ذلك مع إجراءات البنك المركزي والضوابط المنظمة للتصرف في العملة الأجنبية. كما أشارت إلى مسألة ارتفاع عمر السيارات والحصص المحددة بالتنسيق مع وزارة التجارة، مؤكدة ضرورة البحث عن حلول تتلاءم مع التشريعات الجاري بها العمل.

❖ الإصلاح الجبائي ومقاومة الاقتصاد الموازي وتعزيز الامتثال الطوعي

وفيما يتعلق بالاقتصاد الموازي، أكدت السيدة الوزيرة أن هذه الظاهرة لا يمكن اختزالها في بعدها الجبائي أو الرقابي، باعتبارها ترتبط بجملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتنموية، وخاصة في المناطق الحدودية، حيث تعتمد فئات من السكان على أنشطة تجارية غير مهيكلة لتأمين موارد عيشها.

واعتبرت أن معالجة هذه الظاهرة تقتضي اعتماد مقاربة شاملة لا تقتصر على الإجراءات الردعية، بل تشمل تنمية المناطق الحدودية وتوفير أنشطة اقتصادية منظمة وبدائل اقتصادية مستدامة، بما يدعم الاستقرار الاجتماعي ويساعد على الحد من التهريب والأنشطة غير القانونية وإدماج أكبر عدد ممكن من المتعاملين في الدورة الاقتصادية المنظمة.

أما في المجال الجبائي، فقد تطرقت الوزيرة إلى النظام التقديري للضريبة على الدخل، الموجه أساسا إلى الأشخاص الطبيعيين من صغار التجار والصناعيين ومسديي الخدمات الذين يحققون مداخيل محدودة وهو نظام معمول به في عديد البلدان. كما أشارت إلى أن الخاضعين لهذا النظام يدفعون ضريبة حسب حجم رقم المعاملات السنوي المحقق الذي يجب ألا يتجاوز 100 ألف دينار سنويا مع حد أدنى حسب مكان النشاط، مؤكدة ضرورة تقييم الإصلاحات السابقة لهذا النظام ولا سيما المراجعات التي تم إدخالها منذ سنة 2022 حول قائمة الأنشطة المستثناة وإعادة النظر في شروط الانتفاع بهذا النظام وسقف رقم المعاملات.

وأوضحت أن انتقال بعض صغار المستغلين إلى النظام الحقيقي قد يثقل كاهلهم بالالتزامات والواجبات المحاسبية والجبائية دون أن يحقق بالضرورة مردودية جبائية متناسبة، وهو ما يستوجب التمييز بين الأنشطة الصغيرة التي تثبت أحقيتها في الانتفاع بالنظام التقديري والأنشطة التي تقتضي طبيعتها وحجم معاملاتها الخضوع للنظام الحقيقي للضريبة على الدخل.

وتطرقت كذلك إلى ضرورة مراجعة النصوص المنظمة للمجلس الوطني للجباية وتجديد تركيبة أعضائه بعد انتهاء مدة نيابتهم، بما يدعم دوره في دراسة المسائل الجبائية وتطوير المقترحات المتعلقة بالإصلاح.

وشددت على أهمية تعزيز الامتثال الطوعي للواجبات الجبائية من خلال التوعية والتحسيس ومرافقة المطالبين بالأداء ومساعدتهم على استكمال التصاريح المطلوبة، معتبرة أن دور الإدارة الجبائية لا يقتصر على استخلاص الموارد، بل يشمل أيضا نشر الثقافة الجبائية وتبسيط الإجراءات وتحسين العلاقة بين الإدارة والمطالبين بالأداء.

وفي مجال التحول الرقمي، أفادت بأن منصة الفاتورة الإلكترونية قابلة للتطوير وترتكز على أسس تقنية تستوعب الحاجيات، مشيرة إلى تسجيل أكثر من ألف منخرط عبر البوابة المجانية منذ 15 سبتمبر إلى تاريخ الجلسة، وإلى بلوغ عدد الفواتير الصادرة عبر المنصة مليونا و735 ألف فاتورة، وفق المعطيات المقدمة. كما نوهت بالجهود التي تبذلها وزارة المالية ومركز الإعلامية لتطوير المنظومات المعلوماتية وتحسين الخدمات الرقمية، بما يساهم في تحديث الإدارة الجبائية وتعزيز الشفافية وتيسير المعاملات.

❖ المحافظة على الدور الاجتماعي للدولة وتعزيز الحماية الاجتماعية

في هذا السياق، أكدت الوزيرة تمسك الدولة بمواصلة الاضطلاع بدورها الاجتماعي والمحافظة على تدخلاتها لفائدة المواطنين، ولا سيما الفئات الهشة ومحدودة الدخل، مشيرة إلى أن جانبا هاما من ميزانية الدولة يوجه لتغطية هذه الالتزامات وتوفير مقومات الحماية الاجتماعية.

كما أفادت بأن مجموع الاعتمادات المخصصة للنهوض بالفئات محدودة الدخل يبلغ نحو 1973 مليون دينار، منها 1380 مليون دينار لفائدة العائلات المعوزة، و83 مليون دينار للمساعدات بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية، و8 ملايين دينار للمساعدات الظرفية. كما تم تخصيص 173 مليون دينار للمنح الشهرية للأطفال من أبناء العائلات المعوزة ومحدودة الدخل، و52 مليون دينار لمنحة شهرية بقيمة 30 دينارا لنحو 140 ألف طفل دون سن السادسة، إضافة إلى 75 مليون دينار للمساعدات الخاصة بالعودة المدرسية، و30 مليون دينار للجمعيات الناشطة في مجال الإعاقة، و172 مليون دينار لمساعدات ومنح أخرى لفائدة فئات وحالات اجتماعية وصحية مختلفة.

وأبرزت أن هذه الاعتمادات تعكس حرص الدولة على المحافظة على تدخلاتها الاجتماعية رغم الضغوط المالية والاقتصادية، مؤكدة أن الحكومة تعمل، بالتوازي مع ذلك، على استكشاف مصادر تمويل جديدة وتنويع موارد الميزانية بما يعزز قدرتها على الاستجابة للحاجيات الاجتماعية والاقتصادية ويضمن استمرارية تدخلاتها.

كما أكدت أن قدرة الدولة على المحافظة على توازناتها لا ينبغي أن تكون على حساب التزاماتها الاجتماعية، بل يتعين أن تقترن بتحسين نجاعة توجيه الدعم والمساعدات وضمان وصولها إلى مستحقيها، بما يحقق التوازن بين استدامة المالية العمومية والمحافظة على المكتسبات الاجتماعية.

❖ التحكم في التضخم وضمان استمرارية المرافق الأساسية والوضعية الطاقية

وفيما يتعلق بالمؤشرات الاقتصادية والقدرة على مجابهة الأزمات، أبرزت الوزيرة أن الدولة تمكنت من إظهار قدرة على الصمود والتحكم النسبي في نسق التضخم رغم الأزمات والضغوط الاقتصادية التي عرفتها البلاد. وأشارت إلى الصعوبات التي رافقت بعض الفترات الحرجة، وخاصة تلك التي تزامنت مع الانقطاعات المسجلة في التزود بالكهرباء والماء نتيجة الارتفاع الكبير في درجات الحرارة.

وشددت على أهمية تعزيز التواصل مع المواطنين للتعريف بالجهود المبذولة والنتائج المحققة، ولا سيما فيما يتعلق بمقاومة التضخم وضمان استمرارية المرافق والخدمات الأساسية، بما يساهم في توضيح حقيقة الوضع الاقتصادي والمالي وتكريس الثقة في السياسات والإجراءات المعتمدة.

وبخصوص الوضعية الطاقية، أوضحت أن الشركة التونسية للكهرباء والغاز من المنتظر أن تقوم بعدد من المشاريع ، وخاصة المشاريع المتعلقة بإحداث محطات جديدة، بما من شأنه تدعيم قدرات الشركة في إنتاج الكهرباء وتحسين استقرار التزود بالطاقة، ولا سيما خلال فترات الذروة التي يشهد فيها الطلب ارتفاعا ملحوظا.

❖ المجال الفلاحي وحماية الأراضي ودعم الاستثمار في التجهيزات المائية

وفيما يتعلق بالقطاع الفلاحي، تم التأكيد على ضرورة المحافظة على الخارطة الفلاحية وحماية الأراضي الخصبة من التوسع العمراني غير المدروس، في ظل تواصل تغيير صبغة بعض الأراضي واستغلالها لأغراض عقارية واستثمارية.

وفي هذا الإطار، برزت أهمية اعتماد رؤية عمرانية وطنية واضحة وتعزيز التنسيق بين الهياكل المكلفة بالتهيئة العمرانية والمصالح الفلاحية، مع الرجوع إلى الخارطتين الفلاحية والعمرانية عند إعداد أمثلة التهيئة والتقسيمات الترابية، بما يضمن التوازن بين متطلبات التنمية والمحافظة على الرصيد العقاري الفلاحي، وخاصة في ولايات سليانة وباجة وجندوبة والكاف.

كما تطرقت المداخلات إلى الإعفاءات من الأداء على القيمة المضافة الممنوحة للتجهيزات المخصصة للاقتصاد في المياه ومكونات الري بالتقطير، وإلى وجود مواد تخضع لنسبة أداء تبلغ 6%، مع التأكيد على ضرورة التثبت من نطاق الإعفاءات وتوضيح الوضعية الجبائية لمختلف التجهيزات، بما يدعم الاستثمار في الاقتصاد في المياه ويشجع الصناعة المحلية والمنتجات المصنعة في تونس، استنادا إلى المعطيات الفنية والصناعية المتوفرة.

❖ تحيين المؤشرات الاقتصادية والمالية وتقييم تنفيذ الميزانية

وفيما يخص تحيين أرقام النمو ومؤشرات تنفيذ ميزانية سنة 2026، أكدت الوزيرة أن مراجعة التقديرات الاقتصادية والمالية وتحيينها يعدان أمرا طبيعيا تفرضه المتغيرات الاقتصادية والظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد الوطني، موضحة أن هذه التقديرات ليست معطيات ثابتة ونهائية، وإنما تخضع للمراجعة كلما توفرت مؤشرات ومعطيات جديدة تسمح بتقييم أدق للتطورات الاقتصادية والنتائج المنتظرة.

ويقتضي ذلك، اعتماد قراءة متجددة للمعطيات الاقتصادية والمالية، ومتابعة تطور المؤشرات ومدى انعكاس المتغيرات الظرفية على فرضيات الميزانية، بما يساعد على تحسين دقة التقديرات وتكييفها مع المستجدات، دون اعتبار مراجعتها مؤشرا في حد ذاتها على خلل في منهجية إعداد الميزانية.

❖ تطوير الموارد المالية وتنويع مصادر التمويل

وفي سياق مواجهة الضغوط المتزايدة على المالية العمومية، أكدت الوزيرة أن الحكومة تعمل على استكشاف مصادر تمويل جديدة وتنويع موارد الميزانية، بما يمكن الدولة من الإيفاء بالتزاماتها المالية والاجتماعية ومواصلة تمويل البرامج والمشاريع التنموية. وأبرزت أن هذا التوجه يقتضي المحافظة على التوازنات المالية والنقدية، وتحسين مردودية الموارد المتاحة، إلى جانب تطوير آليات تعبئة التمويلات وتشجيع الاستثمار، مع مراعاة حاجيات الاقتصاد الوطني والقدرة على الوفاء بالتعهدات المالية للدولة.

كما أكدت أن مختلف الإجراءات المتعلقة بتعبئة الموارد لا ينبغي أن تنفصل عن ضرورة تحسين التصرف في النفقات العمومية وتقييم مردودية التدخلات والبرامج، بما يضمن توجيه الموارد نحو الأولويات الفعلية ويحد من الضغوط الإضافية على الميزانية.

وفي ختام ردودها، أكّدت أهمية مواصلة الحوار بشأن مختلف المقترحات والملاحظات المقدمة خلال الجلسة، والعمل على تطوير الحلول التشريعية والمالية الكفيلة بالاستجابة لحاجيات الاقتصاد الوطني ودعم الاستثمار والتنمية، مع المحافظة على التوازنات المالية والنقدية وتعزيز الحماية الاجتماعية وتحسين نجاعة التصرف في الموارد العمومية وضمان احترام القانون وحماية المال العام.

وتبرز مختلف التوضيحات المقدمة أن التحديات المطروحة أمام ميزانية الدولة لسنة 2027 تتجاوز مسألة توفير الموارد اللازمة لتغطية النفقات والإيفاء بالتعهدات المالية، لتشمل جملة من الإصلاحات الهيكلية المترابطة، من بينها إعادة هيكلة المؤسسات والمنشآت العمومية، وتحسين أداء الإدارة والوظيفة العمومية، وتطوير المنظومة الجبائية، وتيسير الاستثمار، وتعزيز الموارد المالية، وتحسين حوكمة التصرف في المال العام. كما تؤكد هذه التحديات ضرورة التوفيق بين متطلبات استدامة المالية العمومية والمحافظة على الدور الاجتماعي للدولة، وبين تعبئة الموارد وتحفيز الإنتاج والاستثمار وتحقيق التنمية المتوازنة.

ويظل نجاح الاختيارات والفرضيات المعتمدة رهينا بمدى القدرة على تحويل الاعتمادات والإجراءات المبرمجة إلى نتائج فعلية قابلة للقياس والتقييم، من خلال إحكام التنسيق بين مختلف الهياكل العمومية، وتسريع إصدار النصوص التطبيقية، وتجاوز العوائق الإدارية والتشريعية، وإرساء منظومة متابعة وتقييم أكثر نجاعة، بما يجعل من الميزانية أداة فعلية لتنفيذ السياسات العمومية وتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية المرسومة.

رئيس لجنة المالية والميزانية
بمجلس نواب الشعب
ماهر الكتاري

رئيس لجنة المالية والميزانية
بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
علي الحسومي البيولي

مقررة لجنة المالية والميزانية
بمجلس نواب الشعب
زينة جيب الله

مقررلجنة المالية والميزانية
بالمجلس الوطني للجهات والأقاليم
كمال لحمر